معقوق (الانطا

ملتزم الطبع والنشر

﴿ رَكُنُوتَ الْإِحْمَارِضَا فِطْ بَحِمَّ كُلِيةِ المُعْرِقِ -جامِعة الإِقَائِيةِ

معمول (الأرسا بين العترآن والإعلان

ملتزرالطب والنشؤ **دارالف^س رالجَرَ** بي

المستعبدات

يعتبر موضوع الحقرق والحريات العامة من الموضوعات الهامة التي تغير اهتمام فقها، القانون الدستورى والقانون الدولى العام على حد سراء ، كا أنها من المسائل التي تشغل بال الحكومات على اختلاف مذاهبا ، وتنال حيراً هاماً من المحاكم الإداوية والعادية على حد سواه ، كا اختلفت فظرة المشرعين إليها على مر العصور ما بين مضيق وموسع القدر من المحقوق والحريات الذي يجب أن يتمتع به الآفراد . وبالتالى فإن ذلك الموضوع بثير اهتمام الآفراد أيضاً . باعتباره يمثل حجر الواوية في علاقتهم بالدولة . ويمس الجانب الآسامي من جوانب حياتهم ، وهو مقدار ما يمكنهم عاوسته من حريات أساسية لا غنى لهم عنها .

وبرجع اهتمام فقها، القانون الدستورى بذلك الجوضوع، إلى أنه من الموضوعات الآساسية التي تحكم العلاقة بين الدولة وبين رعاياها، والتي تحدد شكل وأسلوب الحكم في الدولة، ومدى ما يتصف به ذلك الآسلوب من ديمقر اطية أو دكنا تورية، ومدى ما يسمح للأفراد بمزاولته من حرياتهم الآساسية، ولذلك يحرص الفقه الدستورى دائماً وضاصة في فرنسا ومصر على أن تحتل الحريات العامة جانبا أساسيا من جوانب الدراسات الدستورية، وأن تشغل تلك الحريات بابا رئيسيا من أبواب الدسات يوشل حقوق كل مواطن وواجباته تجاه الدولة.

أما فقهاء القانون الدولى العام، فقد بدأ اهتمامهم بالحقوق والحريات العامة، أو بحقوق الإنسان كما يطلقون عليها، منذ أواخر العصور الوسطى حين وصل استبداد الحكام وسيطرة أمراء الإقطاع في نظم الحكم المطلق في أوربا إلى منتهاه ، حيث فقدت الشعوب - تحت وطأة ذلك الاستبداد - معظم ما يجب أن يتمتع به الإنسان من حقوق وحريات أساسية ، وأصبحت بجرد أداة في أيدى الحكام مساوية من كل حق . وهر ما دفع شعوبا عديدة إلى إعلان الثورة على حكامها ؛ والإطاحة بأولئك الحكام ، والسيطرة على مقادير بلادها ، وإصدار إعلانات للحقوق بأولئك الحقوق والحريات والدفاع عنها ضد أى اعتداء ، بدءاً من الإعلان الخقوق والحريات والدفاع عنها ضد أى اعتداء ، بدءاً من الإعلان الثامن عشر . وانتهاء بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان في أواخر القرن الثامن عشر . وانتهاء بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أصدرته الأمم المتحدة ، وصدقت عليه معظم دول العالم قبيل منتصف القرن الشرين بعامين .

أما الحكومات فقد تعاملت معظمها مع الحقوق والحريات العامة في يادى. الآمر بقدر كبير من الحرص والتردد، بل وبالرفض في دول عديدة . فقد كانت غالبية فظم الحكم حتى عهد قريب تعيل نحو الفردية ، اعتقاداً منها أن منح الحرية الشعرب يعطى لها الفرصة التعرد على الحكام ومقاومتهم وعاولة التخلص منهم . إلا أرب تجارب التاريخ أثبت أن المكس هو الصحيح ، وأن القيود والأغلال لا تزيد الشعوب إلا رغبة في التحرر والانطلاق ، في حين أن تمتع الشعوب بحقوقها وحرياتها الأساسية يدفعها إلى الاستقرار والتقدم ومسائدة الحكومة . ومن هنا بدأت غالبية الدول تنجه تدريجيا نحو تقرير حق شعوبها في الفتع بحرياتها، ولن كانت هناك دول أخرى كثيرة لم تخط هذه الحطوة الهامة بعد ، أو قطعت فيها شوطا ليس يعيد .

وتعتبر مسألة الحقوق والحريات العامة من المسائل التي تشغل بال

القضاء بصفة دائمة ، سواء فى ذلك القضاء الإدارى ، أو القضاء العادى ، وخاصة بجلسى الدولة فى كل من فرنسا ومصر ، اللذين تعددت أحكامهما القضائية فى هذا الحجال منذ إنشائهما ، وبعد أن كان بجلس الدولة الفرنسى . حتى أو ائل القرن العشرين . يعطى للإدارات سلطات تقديرية واسعة فى هذا المجال بدأ يتجه تدريجيا نحو تطبيق سلطات الإدارة وعمارسة الرقابة القضائية الفعسالة على قراوانها التي تتضمن فرض القيود على الحقوق والحريات العامة بحجة حماية النظام العمام . وقد خطا المجلس خطوات واسعة فى هذا الشأن فى السنوات الأخراد عنها ، لما رآه من انحراف بالسلطة وتعد على حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية . وأسبغ المجلس بذلك حماية رائمة على تلك الحقوق والحريات .

أما بحلس الدولة المصرى ، فا زالت خطواته بطيئة إلى حد ما فى بحال حاية حقوق وحريات الآفراد ، وما زال فى حاجة إلى طفرة واسمة فى هذا الشأن . فعظم أحكامه القضائية فى مسائل الضبط الإدارى مازالت تصدر لصالح الإدارة بدعوى خضوع ذلك المجال لسلطتها التقديرية ، ولمل المجلس له بعض العذر _ وليس العذر كله _ بسبب تقيده بالعديد من النصوص الدستورية والتشريعية واللائحة التى تحد من حركته فى بجال حماية المتصوص الدستورية والتشريعية واللائحة التى تحد من حركته فى بجال حماية التي عاصرها ، إلا أنه قد آن للجلس أن يدفع بأحكامه خطوات إلى الأمام فى هذا المجال الهام ، دون حرج أو خشية أو تردد . وقد مهد بحلس الدولة الفرنسي الطريق أمامه حيث سبقه إلى ذلك التطور .

وفيما يتعلق بالآفراد ، فإن لهم بلاشك دورآكبيراً فى إرساء قواعد الحماية الكافية لحقوقهم وحرياتهمالأساسية . فنى أواخر القرن الثامن عشر مارس الأفراد حقهم المشروع فى الدفاع عن حرياتهم ضد القهر و الطفيان. حين لعبت الثورتان الآمريكية والفرنسية الدور الرئيسي فى إيقاظ الشعوب وتنبيهها إلى العمل على استرداد تلك الحريات من مغتصبيها . وكان لتلك اليقظة الفضل الآول فى صدور إعلانات الحقوق . كما كارن لها الفضل الآول فى أن الحقوق و الحريات العامة أصبحت تشكل بابا رئيسيا فى غالبية دساتير العالم الحديثة . وهو ما يؤكد أن خير من يدافع عن الحق هو صاحب الحق ذاته .

ولا يننى ذلك أن المشرع - سواء فى ذلك الدستور أو المشرع العادى و يتحمل بمسئولية كبرى فى بجال حماية الحقوق والحريات العامة . فالضبان الاسامى للاستقرار القانونى لتلك الحقوق والحريات هو صبها فى نصوص دستورية وقانونية ملزمة لجميع الاطراف. وبغير ذلك تصبح بجرد شعارات مبهمة أو أمانى تعيش فى وجدان الشموب ولا تجد طريقا إلى التطبيق العملى ، ولاشك أن صياغة حقوق الإنسان وواجباته فى نصوص دستورية وتشريعية محددة وواضحة يساعد على تحديد العلاقة بين الحكام والمحكو هين على أساس من الاعتراف المشروع والاحترام المتبادل لحقوق كل طربى على أساس من الاعتراف المشروع والاحترام المتبادل لحقوق كل طربى الاستقراد لنظام الدولة ككل ، حيث يغنى الحنكام عن اللجوء الما الاستبداد والطفيان السيطرة على الحنكومة ، كما يغنى المحتكومين عن اللجوء إلى الدورة والعنف المناومة الحكام .

ورغم أن النص التشريغي على الحقوق والحريات العامة لم تعرفه إلا الدساتير الحديثة كأثر مباشر من آثار إعلانات الحقوق، والتي يدأت باعلان الحقوقالفرنسي في أواخر القرن الثامن عشر . وانتهت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان في حوالي منتصف القرن العشرين، وما أعقبه من إبرام الانفاقيتين الدوليتين لحقوق الإنسان في ديسمبر عام ١٩٦٦، إلا أن هناك تشريعاً أسمى أورد النص على كافة حقوق الانسان قبل ذلك بعدة قون ، بل وأورد النص على حقوق أخرى لم ينص عليها أى إعلان من إعلانات الحقوق . ذلك هو القرآن الكريم الذي أزله الله العلى القدير هدى وسلاما للعالمين في القرن السادس الميلادي ، قبل أن يدرك الانسان ذاته ما له من حقوق وما عليه من واجبات ، وقبل أن تتنبه البشرية إلى ما يمكن أن يصيبها من دمار فيمالو تراخت في الدفاع عن حقوقها وحرياتها الاساسية .

واليوم ونحن نحتفل بمناسبة إسلامية تاريخية لا تسر على الأسة الاسلامية سوى مرة واحدة كل مائة عام ، وهي مناسبة مرور أربعة عشر قرنا على هجرة الرسول عليه الصلاة والسلام من مكة إلى المدينة - كا نحتفل في الوقت ذاته بعناسبة إسلامية أخرى ، وهي ذكرى مرور ألف عام على إنشاء الجامعة الاسلامية الكبرى ـ الآزهر الشريف ـ واللين تتفقان. أيضا مع مرور ثلث قرن على صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، يحق لذا أن تنساءل :

إلى أى مدى يتمتع الانسان اليوم بحقوقه وحرياته الآساسية بمد. مرور ثلك السنوات على صدور الاعلان العالم ؟ وإلى أى مدى يتمتع بها الانسان المسلم بصفة خاصة بعد أن أنزل الله سبحانه وتعالى دستوره السياوى على العالم الاسلاى بأربعة عشر قرنا؟ . وما هي الحقوق الجديدة التي يمكن أن يتمتع بها الانسان فى كل مكان ، والتي قد قسفر عنها المقارفة بين الحقوق التي وردت فى القرآن وتلك التي وردت فى الاعلان ؟ . وهل تجد الحقوق والحريات المنصوص عليها فى إعلانات الحقوق وفى الدساتير المختلفة طريقها إلى التطبيق العملى ، أم أنها بجرد نصوص مدوقة على الورق؟

وما هى الضافات التى تكفل انتقالها بالفعل من الحيز النظرى إلى حيز الواقع العملى ؟، وما هو الدور الذي يمكن أن تقوم به الآمم المتحدة والدول الإسلامية خاصة في هذا المجال الهام ؟ وأخيراً ما هو موقف الدستور المصرى ودساتير الدول الاسلامية من كل ذلك ؟

هذه هم التساؤ لات التي دفعتني إلى إعداد ذلك البحث ، الذي وجدت تفسى فيه أقف أمام موضوع يجمع بين جو انبه طابع القا نون الدستورى والقانون الدولى والشريعة الاسلامية في آن معاً .

ولكنى لا أستطيع أن أزعم أنى خضت غمار هذه الفروع الثلاثة بتعمق. فذلك مستحيل وخاصة أن الفروين الاخيرين منها يخرجان عن تخصصى، وليس أدعى إلى الاخفاق من أن نحاول الحوض فيما لسنا من أهل التخصص فيه ولكن طبيعة الموضوع هى التى تفرض على ذلك الجمع ، فضلا عن أهميته واتصاله الوثيق بحقوق كل فرد منا وحياته اليومية وعلاقته بالدولة وبسائر الأفراد ، هى التى تشفع لى هذا التدخل ، معتبر آ إله مجرد فتح للطريق أمام زملاء العلم من المتعمقين فى كل من القانون الدولى العام والشريعة الاسلامية ، لكى يولو ا ذلك الموضوع الهام عنا يتهم بالدول العانون الدستورى أيضا مزيداً من الاهتمام والعنماية بالجانب الاسلامية الغراء فى المجال النستورية ، كخطوة هامة نحو تقنين الشريعة الاسلامية الغراء فى المجال النستورية ، كخطوة هامة نحو تقنين الشريعة الاسلامية الغراء فى المجال النستورية ، كخطوة هامة نحو تقنين الشريعة المتورا يحكما خيراً من الدستور الاعظم البشرية جعاء ، ألا وهوكتاب الله الدين ، الذى سبق جميع دسائير العالم فى احترام حقوق البشر وحرياتهم الأساسية .

وق.. اخترنا لهذه الدراسة المقارنة ثلاثة مصادر أساسية الحقوق والحربات العامة:

أولها: هو القرآن لكريم باعتباره الدستور الالهى الأقلم والأعظم، والمصدر السياوى الأول المشرائع الدئيوية، وخسير مصادر الحقوق والحريات العامة للأمة الاسلامية بأسرها.

وثانيها : هو الاعلان العالمي لحقوق الاسان الصادر في العاشر من ديسمبر عام ١٩٤٨، باعتباره أكثر إعلانات الحقوق شمولا ، سواء من الناحية الموضوعية حيث شمل موضوعات لم تشملها إعلانات الحقوق الاقليمية السابقة عليه ، أو من الناحية العضوية حيث أقرته وصدقت عليه الاقليمية الساحقة من دول العالم .

وثالثها : هودستور جهورية مصر العربية الصادر فى الثامن والعشرين من سبتمبرعام ١٩٧١ ، باعتباره أحدث الدساتير المصرية وأكثرها شمولا من حيث ما وردفيه من حقرق وحريات .

وعلى ذلك فسوق قبداً دراستنا فى هذا البحث بدراسة نظرية موجزة للحقوق والحريات العامة بعدق التعريف بها، والحديث عن نشأتها التاريخية، وألم تفسيماتها، والسلطة المختصة بتنظيمها، وحدودها وضمانانها، ثم قنتقل من ذلك إلى الحديث عن الاعلان العالمي لحقوق الانسان، من حيث الطروق التاريخية التي صدر فيها، وأهمية الاعلان وأثره، والحقوق والحريات التي قص عليها، ونسبق ذلك بمقدمة عن القيمة القانونية لإعلانات الحقوق، ثم نامحة بخاتمة عن الاتفاقيتين الدوليتين لحقوق الانسان، والمتين تعتبران من نتائج صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

وبعد ذلك تتطرق إلى دراسة الحقوق والحريات فى القرآن السكريم ، مع عرض الآيات السكريمة التى نصت على تلك الحقوق والحريات ، سواء تلك التى ورد مثلها فى الاعلان العالمى بعد نزول القرآن السكريم بأربعة عشر قرناً ، أو تلك التى لم يرد مثلها فى الاعلان العالمى .

أما الجزء التالى من البحث، فسوف تتعرض فيه للحقوق والحريات العامة التي ورد النص عليها في الدستور المصرى الصادر في سنة 1971 ، مع نبذة موجزة عن الحقوق والحريات التي ورد النص عليها في الدساتير المصربة السابقة منذ بداية القرن التاسم عشر حتى اليوم . وعن الحقوق والحريات الواردة في دساتير بعض الدول الاسلامية .

وفى خاتمة البحث تقدم مقارنة بين خقوق الانسان فى النصوص النظرية ، وبينها فى الواقع العملى . والعوامل التى تعوق وضع تلك النصوص فى حير التطبيق العملى ، وخلاصة أفكارنا ومقترحاتنا التى تكفل حاية حقوق الإنسان وحرياته الاساسية فى مختلف الدول .

* 0 *

والمبحث الأول

التعريف بالحقوق والحريات العامة

أولاً ــ ما هي الحرية ؟

١ ـــ قد تكون الحرية بمعناها المطلق من كل قيد وشرط ، هى أن.
 يفعل الفرد ما يشاء وتشما يشاء وكيفما يشاء ، فبغير ذلك لا يسكن أن
 يكون الفرد حراً بمنى الكلمة .

إلا أن ذلك المعنى لا يضدق إلا إذا كان الغرد يعيش منفرداً وبمعول عن أي بجتمع من الناس. أما حيث يغيش الفرد وسغط بخوعة من البشر ذوى المصالح المشتركة ، فلا يمكن لأى منهم أن يتمتع عمريته المطلقة دون أن يتصمن ذلك اعتداء على حريات الآخرين .

غرية الغرد يجب أن تنتهنى حيث ثبداً خريات الآخرين . وبمنى. آخر فان المطاوب من كل فرد أن يتناول عن جز ، من حرياته وحقوئه فى مقابل عدم حرمان الآخرين من حرياتهم وحقوقهم ، وهو لا يقدم ذلك التناول بلا مقابل ، ولكن المقابل هو ألا يفاجح باعتدا. الآخرين على الجز ، الباقى من حقوقه وحرياته بدعوى التمتم بحقوقهم وحرياتهم ، ذلك هر ثمن العياة المصركة فى مجتمع واحد يتحتم توزيع ما يتضمنه من مصالح وإمكانيات توزيعاً مشتركاً بين أفراده ، بحيث لايستائر البمض من مصالح والإمكانيات توزيعاً مشتركاً بين الراحد .

ويقول ـ: Jean Rivero في أستعراضه لتمريف الحرية: ــ « إن.

الحرية كلة هائلة ، يعرقها Littre بأنها شرط عدم انتهاء الإنسان إلى أىسيد ويعرفها بعض الكلاسيكيين بأنها القدوة على أن تريد أو لا تريد ، أو بأنها قدرة الإنسان على أن يحتار بنفسه طريقه الخاص . والحقيق أن أو بانها انمكاس فلسنى يبحث عنه كل الفلاسفة ، فيرى الميتافيزيقيور ان الإنسان لا يستطيع أن يحدد طريقه بنفسه أو أن يقرر مجرية ، ولكنه فى حقيقة الأمر يخضع لجموعة من الموامل الخارجية التى تحدد له طريقه ، فالمجتمع بضع قيوداً على الإنسان عندما عارس سلطة الاختيار ، والحقيقة أن الحرية هي قدرة الإنسان على أن عارس كل أموره بنفسه "٠١٥.

أما ـ Maurios Hauriou فيعرف الحرية بأنها بجوعة الحقوق المعترف بها والتي تعتبر أساسية عند مستوى حدارى ممين ، مما يجعل من الواجب حمايتها حماية قانونية خاصة تكفلها ألدولة لها ، وتضمن عدم التعرض لها، وتبين وسائل حمايتها (٢٠) .

ويقول Braud أن الحرية هي مجرد الترامات سلبية على الدولة، ونحن لا نوافق على ذلك التعريف السلبي الحرية ، ذلك أن الحرية هي مارسة إيجابية لا سلبية ، كما أن تنظيمها بو اسطة الدولة بتشريعات هو عمل إيجابي من جانب الدولة (٢٠).

Jean Rivero, Les Libertés Publiques, Thémis (1) Droit, Presses Universitaires de France, Paris, 1980, P. P. 20, 21.

Maurice Hauriou, Le Droit Constitutionnel et Les (v) Institutions Politiques, Paris. 1972, P. 170.

⁽٣) راجع :

Braud, La Notion de Liberté Publique en Droit Français, Paris 1968, P. 72 et Suite,

ويعرف الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان الصادر في أعقاب الثورة. للفرنسية سنة ١٧٨٩ الحرية بأنها حق الفرد في أن يفعل كل ما لايضر بالآخرين .

ويقرر البعض أن الحرية هى الرابطة بين الرغبة فى انشىء وبين مكنة المرء وقدرته على القيام به . أو أنها بحوعه من الحقوق اعترفت بها الدولة وفظمتها وضمنت حما يتها(١) .

ولعل ذلك التعريف الآخير هو أقرب التعريفات إلى الدقة فى رأينا . فالحرية ـ من وجهة فظر قانونية محضة ـ هى يجموعة الحقوق الآساسية التي لا يستغنى عنها الإنسان فى حياته ، والتي تسكفل الدولة الاعتراني بها وتنظيمها وحمايتها .

٢ ــ ويفرق البعض فى توضيحهم لفهوم الحرية بين دالحرية الحاصة، و د الحرية العامة »، فالحريات الخاصة لهيهم هى ذلك النوع من الحريات الذاك يتصل بالعلاقات بين الأفراد وبعضهم البعض دون أن تتدخل فيها الدولة ، مشل حرية الزواج وحرية التماقد والحرية النقابية . فى حين أن الحريات العامة هى الحريات التي تتصل بالعلاقات بين الدولة من جانب وبين الأفراد من جانب آخر ، مثل حرية الرأى وحرية التملم وحرية الانتقال.

 ⁽۱) راجع : منیب محدرسع ، ضانات الحریة فی مواجهة سلطات الضبط الإداری ، رسالة دکتوراه ، کلیة الحقوق مجامعة دین شمس ، القاهرة ، ۱۹۸۱ ، ص ۲۷ وما بعدها .

راجع أيضاً فى تعريف الحريات : دكتور ثروت بدوى ، النظم السياسية . دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٢ ص ٤٠١ و ما بعدما . ودكتور عبد الحميد متولى ، الحريات المامة ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ١٥٠٩ و ما بعدها . ودكتور فؤاد العلار ، النظم السياسية ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ١١٤ وما بعدها .

وتحن لا نو افق على ذلك التقسيم . فلا يوجد في رأينا ما يمكن أن يسمى محريات خاصة ، للانسان ، بل إن جميع الحريات هي دحريات عامة ،

ذلك أن الدولة أصبحت تعتبر نفسها اليوم طرفا أساسيا في أية علاقة تتصل
بموضوع الحريات . فهي إما أن تمكون طرفا مباشراً فيها مع الأفراد ،

وإما أن تتدخل في العلاقة بين الأفراد وبعضهم البعض بقنظيم تلك العلاقة
وحايتها عن طريق التشريعات واللوائع المختلفة لكي لا تتحول الحرية إلى
فوضى باعتداء البعض على حريات البعض الآخر ، بل إن الحريات لا تعتبر
حريات مشروعة إلا إذا تدخلت الدولة بإباحتها والنص عليها في القرا ابن
الوضعية و تنظيم عمارستها وضمان احترامها ،

ويتفق معنا جان ريفيرو فى ذلك الرأى ، فيقول أن معنى كلة وعام ، هو تدخل السلطة ، والالتزام المفروض على الأفراد لاحترام جريات بعضهم البعض يفترض بالهضرورة تبخل السلطة فى جميع الآحوال ، لكى نفرض ذلك الاجترام بواسطة تشريعاتها وقرقع العقويات على خالفته بواسطة قضائها ، فليس من المقبول أن نميز بين الحرية الخاصة والجرية العامة ، إذ ليس ثمة ما يسمى بالحرية الخاصة ، بل إن جميع الحريات هى حريات عامة ، وإذا فاذا يكون وضع والحرية النقابية ، أو دحرية الرأى للمال ، على سبيل المثال ، هل نمتيرها حرية عامة إذا مورست فى داخل إطار المشروعات العامة ، و نعتبرها حرية خاصة إذا مورست فى داخل إطار المشروعات العامة ، و نعتبرها حرية خاصة إذا مورست فى داخل إطار غير مفهومة (١) .

٣ - هل هناك فارق بين (الحرية) وبين والحق، كا يرى بعض الباحثين

⁽١) داجع : جان ريفيرب ، المرجع السابق ، ص ٢٢ ، ٢٣ .

أن الحريات العامة هي رخص أو إباحات ، وأنها مكنات يعترف بها القانون للناس كافة ، دون أن تسكون محلا للاختصاص الحاجز . ولكنها تولد حقا قانونيا إذا اعتدى عليها . فالحرية في رأى هذا الفريق من الباحثين هي مجرد مكتة للحصول على الحق بمعناه الاصطلاحي . وتطبيقاً لذلك فإن حرية التماك مي بحرد رخصة ، أما الملكية ذاتها فهي حق ، أي أتن أكتم بالحرية في أن أنماك ، ولكنثى لا أنمتم بالملكية كحق قانوني في إلا بعد أن أتملك شيئاً بالفعل ، وتقع محاولة من الغير للاعتداء عليه (١) .

ووجه النطأ فى ذلك الرأى أنه يقرن وجود الحق الفانونى بشرط وقرع اعتداء عليه ، وهو رأى يجا ثبه العبواب إذ أنوجود الحقالقا نون يهتم منفصلا عن حدوث الاعتداء وسابقاً عليه ، فمن غير المنطق أن يرتبط وجود الحق من عدمه بالاعتداء عليه ، إذ لولا كونه جمّاً مبترفاً به من المتانون لما وقع ما يمكن أن نبميه اعتداء على ذلك الحق مجرماً من القانون .

أما جأن ريفيرو فهو يقول أن والحريات العامة ، هى القدرة على تقرير المصير منظمة بو اسطة القانون الوضعى ، وأنها بهذا المفهوم تختلف عن وحقوق الإنسان عن وحقوق الإنسان والمضمون . فحقوق الإنسان تقوم على فكرة القانون الطبيعى الى قسمح للانسان ــ لمجرد كونه إنساناً ــ أن يتملك بحوعة من الحقوق الملاصقة لطبيعته والى لا يمكن إنكارها أو الاعتداء عليها ، وعلى القانون الوضعى أن يعترف بتلك الحقوق الطبيعية

⁽۱) راجع : عبد الحسكم حسن محمد عبد الله ، الحريات العامة في الفسكر والنظام السياسي في الإسلام ، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق مجامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ١٧٦٠ .

ويحميها. وحتى لو جردنا تلك الحقوق من اعتراف الدولة بها فإنهــا تظل. قائمة أيضاً محكم القانون الطبيعى ، أى أن وجودها منفصل عن القانون. الوضمى وسابق عليه ويسمو عليه .

أما الحريات العامة ـ فى رأى ريفيرو سينهى على العكس تمكون دائماً حقوقاً معترفاً بها من السلطات العامة ومنظمة بواسطتها بقدر أو بآخر من التعلور . أى أنها تعتبر جزءاً من أجزاء القانون الوضمى يولد فى داخله ولا ينفصل عنه .

فالفقيه الفرنسي يرى أن الحريات العامة هي ذلك الجزء من حقوق الإنسان الذي تجاوز حدود القافرن الطبيعي ودخل في نطاق القانون الوضعي. ثم يعود ديفيرو فيؤكداً له ليست كل حقوق الإنسان وحتى ولو كان معترفاً بها من القانون الوضعي ويمكن أن تعتبر حريات عامة إذ أن قائمة حقوق الإنسان في العصر الحديث أصبحت تتضمن نوعاً جديداً من الحقوق ذات الطابع الاحتماعي والإسكان والتعليم الطابع الاحتماعي والإسكان والتعليم وغيرها والى لانعتبر حريات عامة بالمني القانوني الدي قلتزم المدولة قانونا عما يمدا).

و لنا على ذلك الرأى لريفيرو بعض الملاحظات:

... أنه يضع د الحرية العامة ، تعريفاً مختلفاً عن ذلك الدى سبق أن وضعه د للحرية ، ، رغم أنه سبق أن أشار إلى عدم وجود ما يسمى إبا لحرية العامة والحرية الخاصة ، فهو يرى ـ عن حق ـ أن هيم الحريات تستير حريات عامة ، وبالتالى كان عليه أن يضع لها تعريفاً موحداً .

⁽١) راجع : جان ريفيرو ، المرجع السابق ، ص ٢٢ ، ٢٢ .

أنه يقصرتمريفه للحريات العامة على أنها «القدرة على تقرير المصير»
 وليست كل الحريات العامة تتعلق بتقرير المصير . فن المبالغة أن نعتبر حق
 الملكية الخاصة ، أو حرية الحياة الخاصة للانسان ، أو حق حماية حقوق الملكية الآدبية والفنية نوعاً من القدرة على تقرير المصير .

- أنه يقيم تفرقته بين حقوق الانسان وبين الحريات العامة على أساس أن الأولى تعتبر حقوقاً طبيعية تولد مع الانسان دون أن يشترط لذلك اعتر أف الدولة بها قانوناً ، بينما الثانية هي ذلك الجزء من حقوق الانسان الذي تعترف به الدولة وتنظمه وتحميه ، وحيث إن معظم حقوق الانسان أصبحت اليوم معترفاً بها من الدول ومنظمة بو اسطتها وتحميها قانوناً وتنص عليها في تشريعاتها الوضعية ، فإن ذلك يؤدى إلى أنهيار الأساس الذي أقام عليه ووفيرو تفرقته بيشها .

بل إن ريفيرو ألزم الدولة بأن تعمل على تنظيم حقوق الانسان وأن تعمل على تنظيم حقوق الانسان وأن تعمل على تنظيم حقوق الانسان وضعه تعمر في جاف قوائينها الوضعية . ولا يعنع من انهيار أساس التفرقة أن يظل قدرأو آخر من حقوق الانسان غير منصوض عليه فى القريعات الوضعية وأصلها أن الجانب الأكبر من تلك الحقوق قد اندمج فى القوائين الوضعية وأصبح جزءاً لا يتجزأ منها ، فإن الاساس المشار إليه يصبح بعد ذلك غير صالح للتميير بينها .

وإذا رجعنا إلى دحقوق الانسان ، كما وردت فى الاعلان العالمى ، أر فى الاعلان الغرنسي لحقوق الانسان أو غيرها ، فسونى ثبعد أنها هى ذاتها د الحرياتالعامة ، المنصوص عليها فيدساتير وتشريعات معظم الدول المتحضرة أو الواردة في كتابات فقهاء القانون الدستورى .

⁽ ٣ -- خقوق الانسان):

أنه يمكن اعتبار حقوق الإنسان مصدراً طبيعياً الدريات العامة . كم يمكن اعتبار الحريات العامة ولكنهما كما يمكن اعتبار الحريات العامة وعلم قانونياً لحقوق الإنسان ، ولكنهما في النهاية يتطابقان اليوم في أغلب الدول المتحضرة ، بعد أن انقضى العصر الذي سيطرت فيه فكرة القانون الطبيعي ، وزال با فقضائه الحاجز الذي كان يفصل بين الفكرة بين .

ويعود ريفيرو مرة أخرى فيهدم أساس التفرقة الذى وضعه بنفسه ، فيقول أنه ليست كل حقوق الإنسان ، حتى ولو كانت معترفا بها من القانون الوضعى . يمكن أن تعتبر حياة عامة ، وذلك بحجة أن قائمة حقوق الإنسان فى العصر الحديث أصبحت تتضمن نوعا جديداً من الحقوق ذات الطابع الاجتماعي التي لاتعتبر حريات عامة بالمعنى الدقيق الذي تلتزم الدولة قانو فا بحمايته ، كحقوق الإسكان والتعليم والتآمين الاجتماعي .

والرد على ذلك الرأى ــ فضلا عن أنه يثبت أن ريفيرو وضع أساسا والهيا للتفرقة بين الحريات العامة وحقوق الإنسان ــ هو أنه إذا كانت هناك حقوق أو حريات جديسة لا تلتزم جميع الدول قانونا بحمايتها ، فأن هذا لا يرجع إلى كونها دحقوق إنسان ، وليست دحريات عامة ، ، بل يرجع إلى كونها حريات عامة حديثة ومرتبطة بالفكر الاشتراكى ، ومن هنا فان دولا كثيرة يغلب عليها القكر الرأسمالى لم تعترف بهما بعد ولا تعتبر أن هناك النزاما على الدولة بضرورة توفيرها وحمايتها .

وإذا فظرنا إلى الأمور من هذه الزاوية فاثنا ستجد دولا عديدة لم تعترف حتى اليوم يبعض الحريات العامة التقليدية التى لاخلاف على كونها حريات عامة بالمعنى الدقيق ، ولم تورد النص عليها في دساتيرها أو قوانينها الوضعية . ونخلص من ذلك جميعه إلى أن الحرية والحق ... من وجهة نظر قا ...
أصبحتا فى الوقت الحاصر تعبيرين متلازمين ، بغض النظر عما إذا كالنت
الدولة تعترف بجميع الحقوق والحريات العامة وتدرجها فى تشريعاتها
الوضعية وقسم عليها حمايتها القانونية ، أو أنها تهمل جانبا منها عن عمد
أو عن غير عمد ، وهو ما يتوقف إلى حد كبير على المذهب الذى
تعتنقه الدولة .

٤ - ويجرنا ذلك إلى الحديث عن الفارق بين مفهوم الحرية ادى
 المذهب الفردى ، ومفهومها لدى المذهب الماركسى .

فالحريات العامة كما صورها المذهب الفردى في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، هي الحقوق الطبيعية والآساسية للفرد . أي الحقوق الخاصة بالإنسان والتي تعتبر من صنع الطبيعة ، وهي تعتبر بالتالى حقوقا مقدسة ليست قابلة التنازل عنها ، فضلا عن كونها حقوقا مالية ومتساوية بالنسبة بليم الشعرب في كل زمان ومكان .

ولما كائت هذه الحقوق مرتبطة بالانسان باعتبارها حقوقا فردية فالإنسان بالتالى هو ساحب الحق فى عارستها ، ولايستطيع كائن من كان أن يجبره على عارستها .

ويقول أنصار المذهب الفردى أن ذلك لايعنى أن حرية الفردهى حرية مطلقة لا حدود لها ، ولكن لابد من تنظيم عارستها بقيود تكفل للآخرين عارسة حرياتهم أيضا ، وهذه القيود لايجب أن تصل إلى درجة إهدار أصل الحرية ذاته .

ويرى أنصار ذلك المذهب أن الحريات الفردية هي حريات ذات مضمون سلي لا إيجابي من وجهة نظر الدولة ، بمعنى أن كل ما تتحمل به الدولة بالنسبة لتلك الحريات هو التزام سلي بعدم التعرض للأفراد لدى عارستهم لها و بعدم الاعتداء على حرياتهم ، دون أن يكون مطلوبا من الدولة العمل على توفيرها لهم ، أو يحق للأفراد مقاصاة الدولة في حالة عدم توفيرها لهم ، فالتزام الدولة هنا ليس التزاما بعمل ، بل هو المتزام بالامتناع عن عمل .

كما يرى أنسار المذهب الفردى أنه ليس تمةما يسمى و الحقوق العامة ، بل إن جميع الحقوق هي حقوق فردية ، إذ أثها ترتبط أساساً بالفرد (٢٠٠٠

ولا توافق على ما يذهب إليه دعاة المذهب الفردى من أن الحقوق والحريات هي النوام سلمي على الدولة بالامتناع عن عمل، ذلك أن الدولة تتحمل بالنزام إيجابي مؤكد في هذا المجال الهام، يتمثل في مسئولية الدولة عن تقنين تلك الحقوق والحريات في تشريعاتها الوضعية ، ثم العمل على حايتها وصيائتها وتنظيم عارستها وتوفير المناخ الملائم لها ومعاقبة كلم من يعندى عليها ، ولا يمكن أن تتصور توفر حريات العقيدة والفكر والرأى والتماك والعمل والتعليم والسكن وغيرها من حقوق وحريات ما لم تتدخل الدولة من جافبها تدخلا إيجابياً وقعالا لرعايتها والدفاع عنها وتحقيق الظروف المناسبة لتسهيل عاوستها لجميع المواطنين بالنساوى ،

ويظهر خطأ المذهب الفردى فى هذه الخصوصية بصورة أوضح، عندما يعلن أتصار المذهب أنه ايس ثمة ما يسمى حقوقًا عامة، وأن جميم

⁽۱) رأجع:

Burdeau G., Los Libertès Publiques, Paris 1948. P. 287 و كذاك: عبد الحكم حسن: رسالة دكتوراه، المرجع السابق ص ص ١٦٨ .

الحقوق هي حقوق فردية لارتباطها بالفرد . وبالتالى فان جميع الحقوق تتضمن النزاما سلبيا من جانب الدولة ـ من وجهة نظر أقصار المذهب حتى ما كان منها يمثل علاقة مباشرة بينالفرد وبين الدولة ، مثل حق المساواة بين المواطنين أمام القانون ، أوحق اللجوء ، أوحق التمتع بحفسية الدولة، أو حرية الانتقال خارج الدولة والعردة إليها ، أو حق المشاركة فى شئون الحسكم ، أو حق توفير نظام قضائى عادل ومحايد ، أو حق توفير مستوى مميشى مناسب ، أو حق الحسول على مكان فى معاهد التعليم على اختلاف مستوياتها . وكام حقوق من غير المتصور أن يظل دور الدولة بالنسبة لها دورا سلبيا عالما . بل إن النزام الدولة بتوفيرها وضمانها للأفراذ هو دورا ميانها للأفراذ هو الدولة بالنسبة على احترام الدولة بالنسبة لما دورا مليا عليه عقق .

إما المذهب الماركسي، فهو يرى أن الحرية الحقيقية هي حرية العمال في الدفاع عن مكاسبهم وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية في مواجهة سائر الطبقات، وفي الاتحاد مع سائر عمال العالم من أجل الدفاع عن طبقة البروليتاريا، وفي الكفاح من أجل الوصول إلى عصر الشيوعية الكاملة وإلفاء الطبقات. وحين تندثر الطبقات ولا تبقى سوى طبقة واحدة في المجتمع هي طبقة العمال ، فأنه يمكن للجميع حينان فقط أن يتمتعوا بسائر أنواع الحقوق والحريات على قدم المساواة . أما الحقوق والحريات الفردية بمعناها الذي اعتبقه المذهب الفردي فلا بحال للتمتع بها في مجتمع متعدد الطبقات وتسيطر عليه الفوارق الطبقية العارضة .

ويعتبر الماركسيون أن أهم الحريات بالنسبة الشعوب هى الحريات الاقتصادية والاجتماعية ، وأن ذلك النوع من الحريات لن يتحقق إلا كشمرة من ثمار النظام الاقتصادى والاجتماعى الذي يضعه النظام الماركسي كنامة المبكل الأسامي للنواة ، يما يقوم عليه من اشتراكية وعدالة في

توزيع قائج المجتمع، وملكية جماعية لأدوات الإئتاج ، وسيطرة كالملة من الدولة على كل وساتل الإنتاج .

ويرى أنسار المذهب الماركسي — على عكس ما يراهأنسار المذهب الفردي — أن الدولة تتحمل بدور إيجابي لا سلبي في مجال الحقوق والحريات العامة ، ولكنه يقتصر على مجرد تحقيق النظام الاشتراكي والسيطرة على نوزيع الدخول وتحقيق مصالح الطبقة العاملة . وترتبط حقوق وحريات الآفراد في هذا النظام بأدائهم لواجباتهم نحو الدولة ونحو المجتمع الاشتراكي والطبقة العاملة (١).

وفى المذهب الماركسى -- من الناحية الواقعية على الآقل -- لا مجال لحرية الفكر والرأى، إذ لا يملك الفرد أن يناقش الفكر الماركسى أو يعارضه أو يعتنق فكرا مخالفا له، وإلا اعتبر من أعداء الشعب وأعداء النظام، ولا يصبح له بالتالى أن يطالب بأية حقوق أو حريات و نعتقد أن جافيا كبيرا من الحقوق والحريات العامة الايجد تطبيقا حقيقيا له في دول النظام الماركسى، وغم النص عليه في دساتيرها . (٧)

⁽۱) داجع : عدمان حمودی الجلیل ، فظریة الحقوق والحریات العامة فی طبیقاتها المعاصرة ، رسالة دکتوراه ، کلیة الحقوق بجامعة القاهرة ، ص ۲۰۳ توما بعدها · و کذاك، عبد الحكيم حسن محمد، رسالة دکتوراه ، المرجع السابق، ص ۲۰ و ما بعدها . منیب محمد و رسع ، وسالة دکتوراة ، المرجع السابق ، ص ۱۷۳ و ما بعدها .

⁽٢) نس الدستور السوفيتي الحال ... الصادر في ١٧ أكتوبر عام ١٩٧٧ بمتاسبة الديد الستيني التورة البلشفية في روسيا ـ على الحقوق و الحريات النمامة في المواد من السادسة و الثلاثين حتى الثامنة و الحسين. حيث تص على حقوق المساوراة، حيد

ثانياً ــكيف نشأت الحقوق والحريات نــ

١ ـــ لم تمكن فكرة الحقوق والحريات العامة معروفة فى عصور الإمبراطوويات الشرقية القديمة فى مصر وبابل وآشور ، ذلك أن نظم الحسكم فى تلك الامبراطوويات كانت تخضع الفرد اسلطانها المطلق خضوعا كاملا من الناحيتين الدينية والدنيوية . دون أن يكون لهم حق المشاركة فى الحياة السياسية ، ودون أن يكون متسما بأية حقوق أو حريات عامة حتى حرية الزواج وتكوين أسرة .

أما الامبراطوريات اليونانية القديمة ، فبالرغم من تمتمها بالنظام الديمقراطي ، وبالرغم من أحب دستور أثينا كان من أكثر الدساتير ديمقراطية في تلك المصور ، إلا أن النظام القائم على فكرة السلطان المطلق للحسكام على المحكومين كان هو المسيطر أيضا ، وكان الآفراد بحرومين من الحقوق والحريات في مواجهة الدولة . وكان الرقيق والنسام يحرومين من الحقوق السياسية ،

واستمر ت تلك العلاقة بين الحاكم والمحكوم قائمة فى ظل الامبراطورية الرومائية . وظل الفرد مجرد أداة فى يد الدولة مكرسة لخدمة أغراضها م

والرعاية الصحية ، والمسكن ، والتعليم ، والإبداع العلمي والغي ، وحرية وحرية التدين أو الإلحاد ، والعربة الشخصية وعدم الاعتقال ، وحرية المسكن ، وحرية المراسلات والمسكلات التليفونية والبرقيات ، وحرية تقديم الشكاوى . في حين أن هناك حقوقا أخرى كثيرة لم يرد النص عليها في الدستور ، وخاصة حرية الرأى والفكر التي أشرنا إليها في المن .

وظل سلطان الدولة على الأفراد سلطانا مطلقاً - (١)

٣ - إلا أنه نشأت فى تلك الفترة فمكرة جديدة كان لها أكبر الآثر فيما بعد. فى نشأة فكرة الجقرق والحريات العامة واتشارها . وهى فكرة القانون الطبيعى (أو قانون الشعوب كما أطلق عليه فى بداية الآمر)، والتي برجع الفضل فى إبرازها وتحديد إطارها إلى الفيلسوف الكبير شيشرون .

وقد عرف شيشرون القانون الطبيعى بأنه القانون النابع من المناية الإلهية أولاء ثم من الخصائص المشتركة القائمة بين البشر ثانيا ·

ويقرر ذلك الفانون أن جميع الناس متساوون في العقل وفي التركيب النفسى وفي النظر إلى الخير والشرء وأنهم لذلك يجب أن يعاملوا على علم المساواة في جميع العصور بغض النظر عن أية مذاهب سياسية أو أهداني جانية، ولهذا ينطبق القانون الطبعي عليهم جميعا وإلى الآبد،

(١) داينع:

George Sabine, A History of political: theory, London, 1968, P.422 suite.

، دكتور أروت بدوى، أصول الفكر السياسى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٣٦ ، دكتور طبيعة الجرف ، الحريات السامة بين المدمين الفردى والاشتراكى، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٦١، ص ١٩٣٠ وما بعدها . دكنور محد كامل ليله ، النظم السياسية (الدولة والحكومة) دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ١٥٨ ، ، عدان حودى الجليل ، رسالة دكتوراه ، المرجع السابق ، ص ٥ وما بعدها .

دون أن يكون قابلا لأى تثير بتغير الزمان أو المكان أو الأشخاص . وقدكان لفكرة القانون الطبيعي أثر بعيد المدى فراقرار الحقوق والجريات السياسية للشموب في العصور التي تلت عصر الإمبراطورية الرومانية .

٣ _ وبعد ذلك ظهرت المسيحية . ولعبت هي الآخرى دورا كبيرا في إرساء بعض قواعد تظرية الحقوق والحريات العامة . ذلك أن المسيحية تعتبر مصدرا هاما من مصادر المذهب الفردى الذي قامت تلك النظرية أساسا على قواعده . فقد وضمت المسيحية لأول مرة مبدأ ددع مالقيصر لقيصر ومالله فقه ، و بذلك أفقدت الفرد من أمر الخضوع للسلطان المعللق للدولة وأخضمته لسلطان اله وحده . وهكذا أعطت المسيحية للإنسان قيمته الذاتية مستقلا عن المدولة ، وأعطت له حق اختيار عقيدته بادادته الحرة . ووضمت لمصلحته قيدا على السلطة الزمنية قابعا من حق أعلى ،

٤ أما فى العصور الوسطى ، فقد اشتدت حدة الصراع بين الامبراطور وبين الكنيسة بسبب تنازعهما على السلطة ، ومن جهة أخرى اشتدت سيطرة الاقطاع على حياة الشعب ، الذي أصبح مجرد بجوعة من المبيد المسكرسين لنحدة ألارض وخدمة أصحابها من الاقطاعيين والأمراء ، وبذلك أصبح الفرد مجرد عبد المكنيسة من ناحية . ولأمراء الإقطاع من ناحية أنجرى ، وأصبح بحروما من أية حقوق أو حريات فردية ، ومما ساعد على ذلك الوضع

المتردى عدم وجود أية دساتير أو تشريعا ت تنظم تلك الحقوق و الحريات. ويلتزم الأمراء باحترامها(').

و ـ و فظر الآن الصنط يولد الانفجار ، فقد أدت تلك الأوضاع السيئة إلى تفجر بعض التيارات الفكرية التي تدعو إلى الاقرار بحق الشموب في الحرية السياسية ، وضرورة فرض الهيود على السلطان المطلق للحكام ، وتقرير بعض الحقوق والحريات للأفراد ، وقد دفعت تملك التيارات الفكرية الكنيسة بدورها إلى تغيير موقفها المتسلط ، واعتناق بعض تلك التيارات المتحربة ، وإن كاف الكنيسة لم تقصد الإيمان بتلك التيارات وبحقوق الأفراد التي تنادى بها ، بقدر ما كانت تقصد استخدام الاتجاد الجديد كسلاح في حربها ضد الأمير اطور وبحاولة نرع سلطاته المطلق المعارض المقدرة الأمير اطور وبحاولة نرع سلطاته المطلق المعارض القدرة الله المطلق المعارض المقدرة المقدرة المن الأميراطور القد فقد الأميراطور و المحالة المطلق المعارض .

وقد نبى ذلك الاتجاء الجديد المتحرر الكنيسة القديس توماس الاكويتى، بينما نبى فكرة الإصرار على تمسك الإمبراطور بسلطانه المثلقة الفيلسوف الكبير دائتي.

ت وعقب انهيار سلطان الاقطاع والكنيسة بنها يةالعصور الوسطى،

⁽۱) راجع : دكتور ثروت بدوی ، التظم السياسية، المرجع السابق ص٢٥٦ وما بعدها ، دكتور طعيمة الجرف ، نظرية العولة والاسس العامة التنظيم السياسي، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٧٧٤ وما بعدها ، دكتور فؤاد العطار ، النظم السياسية ، دار النهضة ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٧٨ وما بعدها ، عدنان حمودي الجليل ، المرجع السابق ، ص ١٣ وما بعدها .

ظهر ما يطلق عليه النهضة ، وهو قمة عصور الملكية القوية فى أوربا ، التى سيطرت على زمام الأمور بفضل الاتجاهات الفكرية المؤينة لها إ، والتى ظهرت فى ذلك الحين فى كتابات ميكيافيللى . وقد كان ميكيافيللى يرى أنه يمكن تجاهل مبادى. الآخلاق إذا كان ذلك يحقق مصلحة الدولة . كما كان يرى أن نظم الحكم المطلق هى أكثر نظم الحكم قوة وتأثيرا ، ابينما يعتبر أن نظم الحكم الدبموقراطى هى أكثر نظم الحكم سوءا وضعفا .

∨ ـ. و في أعقاب عصر النهضة ، بدأت تطفو على السطح تيارات فكرية عديدة أخذت تدعو إلى الحد من السلطة الاستبدادية للملوك __ كرد فعل لعصور الحكم الملكى المطلق __ والإقرار للأفراد بالحقرق.
 والعربات العامة ، والعردة إلى مبادىء القانون الطبيعى.

ومن أصحاب هذه التيارات الفكرية الفيلسوف جروتياس الدىرأى أن القانون الطبيعي هو حكم العقل السليم الذي يفرق بين ماهو أخلاقي. وما هو غير أخلاقي . وبالتالى بين ماهو مباح وما هو غير مباح عندالله. وهو قانون بيب أن يمكون ملزما لكل الشعوب ولمكل الحكام ولكل الرعايا على حد سواء .

٨ -- وإلى جانب هذه التيارات الفكرية المتحردة ، ظهرت في الوقت ذاته حركة دينية أبدت قلك التيارات وسا ندتها وعملت على تقويتها ، وهي الحركة البرو تستاتنية التي قام بها فريق من المسيحيين المعرضين على سيطرة الكثيمة على الأمور المدنيوية وعلى حرية الأفراد. وقد لاقت هذه الحركة مقاومة عنيفة وحربا ضروسا من رجال الكنيمة الكاثوليكية ومن الحكام على حد سواه . ولكنها صحدت مع ذلك واستطاعت أن تكسب الشعوب إلى حد سواه . ولكنها صحدت المعرب الشعوب إلى حد سواه . ولكنها صحدت المعرب المناسبة المن

جانبها بفضل إصرارها على تحرير الأفر ادمن التبعية المطلقة الدولة والكنيسة معا. وقد ساعدت الحركة البروتستافية على عودة ظهور فكرة الحقوق الطبيعية للأفرادكسلاح ضد السلطة الاستبدادية للملوك ، وكسبيل للطالبة باقرار الحقوق والحريات العامة للأفراد سياسية كانت أو مدنية. وكان لوك في مقدمة المفكرين السياسيين أصحاب تلك الاتجاهات الجديدة . لقد قرر لوك في كتاباته أن الأفراد منذ كافوا يعيشون حياة بنائية فى بدء الخليقة وهم يتمتعون بحقوقهم وحرياتهم فىظل قانونطبيعي يمنع اهتداء بعض الأفراد على البعض الآخر ، وأنهم هم الذين اختاروا واحدامن بينهم لكي يصبح حاكما عليهم ينظم فممارسة حقوقهم وحرياتهم، لالكي يتنازلوا له عن تلك الحقوق والحريات ، بل عن جانب صغير منها بالقدر اللاذم فقط للمحافظة على بقيتها . ولا يجوز للحاكم أن بتجاوز الهيدني الذي من أجله منحت له سلطاته ، وإلا فقدت قلك السلطات شرعيتها وسبب بقائها كما أنه لا خضوع للحاكم إلا بالقدر الذى يساعده على حماية حقوق وحريات الآفر ادفقط. وهكذا فإن للأفر إد حقوةا طبيعية سابقة على نشأة المجتمع ذاته ، ولايجوز المساس بها أو الاعتداء علمها . وبذلك جمل لوك من فسكرة الحقوق الطبيمية قيدا على سلطة الحكام لصالح المحكومين(١) .

⁽۱) زاجع : دكتور أحمد كال أبر الجد ، دراسات في النظم العستورية المقارنة ، كلية الحقوق بجامعة لقاهرة ، دبلوم الدراسات العليا في القانون العام ، العاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ٥٧ و ما بعدها ، دكتورطيب عان ، المبادى العستورية العامة ، القاهرة ، ١٩٤٣ ، ص ٢٧ و ما بعدها ، دكتورطيب قالمرف، مبدأ المشروعية و ضوابط خضوع الدولة القانون، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة ، ص ٢٧ و ما بعدها ، جورج سابين ، للرجسم السابق ، ص ٢٧ و ما بعدها .

ه ثم جاء جان جاك روسو وأعاد صياغة الحقوق الطبيعية للأفر اد بشكل جعل منها عاضعة لإرادة المجموع وبالتالي لسيادة الشعب، وذلك فى نظريته المعروفة فى العقد الاجتماعى، والتيكان لها أكبر الأثر أيضا فى تقرير الحقوق والحريات العامة للافراد في المقدالاجتماعى لروسو تم إدراج الحقوق والحريات العامة للافراد فى الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان الصادر فى أعقاب الثورة الفرنسية التى اندلمت فى عام ١٧٨٩٠.

وقد قرر روسو فى نظريته ، أن هناك عقدا اجتماعا قد أرم بين الأفراد الطبيعيين وبين المجتمع أو الجاعة السياسية التى تكوفت من ارتباط الأفراد مع بعضهم البعض ، وبمقتضى ذلك العقد الاجتماعي وضع الأفراد نهاية لحياتهم البدائية وانتقاوا إلى حياة اجتماعية جديدة ، تنازلوا بموجها عن جانب من الحقوق والحريات البدائية التى كانوا يستمون بها فى حياتهم الأولى ، واكتسبوا فى مقابل ذلك حقوقا وحريات جديدة تقررها لهم تلك الجماعة السياسية الجديدة بعد أن أصبحت هى صاحبة السيادة فى الدولة الجديدة ، ولا يجوز للجماعة أن تخالف شروط المقد الاجتماعي وتحرم الأفراد من الحقوق التى اكتسبوها بموجبذلك

١٠ حـ وفى الوقت ذاته ظهر المفكر الاقتصادى الكبير آدم سميث
 ف سماء الفكر الاقتصادى فى أواخر القرن الثامن عشر.

⁽۱) راجع :

Gough J.W., The Social Contract, Oxford University Press, London, 1957, p 164 & suite.

ويبدأ ينادى هو الآخر بالحرية الاقتصادية للأفر ادالى جانب حرياتهم السياسية والمدنية . ووكر على ضرورة عدم تدخل المدولة فى النشاط الاقتصادى للأفراد ، مع ترك ذلك النشاط القو افين الطبيعية التى هى كفيلة فى حد ذاتها ... وبدون تدخل من جانب الدولة ... بتحقيق الرفاهية المجماهير وتحقيق التقدم للاقتصاد . كما ظهرت مع آدم سميت أيضا مدوسة الطبيعيين (الفيزيو قراط) التى نادت بنفس المبادى ، والتى ابتدعت مبدأ حدمه بعمل ، دعه يمر ، كدلالة على حرية الفرد فى العمل وفى التجادة . لمواقعة Laissez Faire, Laissez Passer.

وهكذا ساهمت جميع هذه المداوس والتيارات الفكرية والسياسية في إرساء تواعد المذهب الفردى ومبادئه في أوربا في القر تين السابع عشر والثامي عشر الميلادي . وبذلك ساد الفكر السياسي الفردي ، والتشرت أفكاره بصورة جملت نظم الحكم المطلق ترفع رابة الاستسلام في سائر المدول الأروبية والأمريكية بعد ذلك .

وهو الآمر الذى انتهى بقيام الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩ القضاء قضاء مبرما على بقايا تلك النظم فى فرنسا ، ثم بإصدار الإعلان الفرنسى لحقوق الإنسان فى أعقاب تلك الثورة ، متضمنا النص على كافة الحقوق والحريات العامة التىكان من أجلهاكل هذا الكفاح .

وقدكان ذلك مقدمة لانتشار تلك الحقوق والحريات فى غالبية دول العالم وإدداجها فى دساتيرها بعد ذلك ، لعرجة أنها أصبحت أساسا لنظام الحكم فكافة الدول الأوروبية وغيرها ، كا تعاقب بعد ذلك الفلاسفة والمضكرون وفقهاء القانون العام الذين أخذوا يوضحون أسس الحقوق والحريات العامة ويرسون قواعدها ، ويوسعون من أهدافها وغاياتها ،

حتى أصبحت تمثل الاساس الفكرى لنظم الحسكم الديمقراطية المتسورة ، وحتى تبلورت فى النهاية فى صورة الإعلان العالمى لحقوق الإنسان المذى أقرته وصدقت عليه غالبية دول العالم فى سنة ١٩٤٨ .

*** * ***

ثالثا ــ تقسيم الحقوق والحريات : ــ

اجتهد فقهاء القانون الدستورى فى محاولة تقسيم الحقوق والحريات العامة أو تجميعها فى بحوعات معينة . وتنقسم الحقوق والحريات ـــ طبقا للمذهب التقليدى ــــ إلى قسمين : حقوق مادية ، وحقوق معنوية .

فالحقوق المادية: هي الحقوق المتعلقة بالاحتياجات المادية للانسان في حياته اليومية . وتشمل حرية الإنسان الشخصية، وحتى الملكية الحاصة، وحرية المسكن، وحرية العمل والتجارة والصناعة وما إليها .

أما الحقرق للمنوية: فهى الحقوق المتعلقة بالفكر الإنسانى ، مثل حرية العقيدة ، وحرية الرأى والفكر وحق الاجتماع وتكوين الجميات ، وحرية الصحافة ، وحرية التعليم ، وحق تقديم العرائض والشكاوى(١).

ویری بعض فقهاء القانون الدستوری ـــ کأستاذنا الدکتور ثروت بدی ـــ تقسیم الحقوق والحریات إلی ثلاثة أقسام رئیسیة : ـــ

 ⁽۱) راجع: الدكتور عثمان خليل عثمان ، الاتجاهات العستورية الحديثة ،
 القاهرة ، ۱۹۵7 ، ص ۱۱۱ وما بعدها . وكذلك : الدكتور سليمان محدالطاوى ،
 مبادى القانون الدستورى و الاتحادى ، القاهرة ، ۱۹۵۸ ص ۱۰۱ وما بعدها .

١ - الحريات الشخصية : وتشمل حرية التنقل ، وحق الأمن ،
 وحرمة المسكن ، وصرية المراسلات ، واحترام السلامة المنعنية للانسان.

٢ -- الحريات الفسكرية: وتشمل حرية الرأى ، والحرية الدينية ،
 وحق التعليم ، وحرية الصحافة ، وحق الاجتماع وتسكون الجميات .

٣ - الحريات الاقتصادية : وتشمل حق التملك ... وحرية التجارة(١) .

يينما يمير البعض الآخر بين حقوق المساواة القانونية، وتضمحقوق المساواة أمام القانون ، وأمام القضاء ، وفى حق الالتحاقبالوظائف العامة ، وأمام المرافق العامة ، وفى الضرائب ، وفى تأدية الحدمة العسكرية ، وبين الحريات ، وتضم الحرية الشخصية ، وحق التملك ، وحرية السكن ، وحرية المعل ، وحق التعليم ، وحق الاجتماع وتكوين الجميات ؟ .

وهو تمييز لا نقره، تأكيدا لما سبق أن قلناه من عدم التفرقة بين ماهو دحرية، حيث أصبح التعبيران متداخلين ومترادفين إلى حد بعيد، فلم يعسد هناك قارق بين دحق التملك، و دحرية التملك، مثلا، ويستخدم الفقهاء كلا التعبيرين لآداء ففس المعنى.

⁽۱) واجع الدكتود ثروت بنوى ، النظم السياسية ، المرجعالسابق،ص٠٠. وما بعنها .

 ⁽٢) وأجع الدكتوو عجد كامل ليلة ، النظم السياسية ، دار الفكر العربي .
 القاهرة - ١٩٦٣ ، ص ١٠٦١ وما بعدها .

ويقسم بعض الباحثين الجقوق والحريات العامة إلى أربعه أقسام مختلفة، تضم كلا من الحريات الشخصية ، والحريات الاجتماعية ، والحريات الاقتصادية ، والحريات السياسية(۱) . وهو تقسيم واسع ومجمل وقد يؤدى إلى شيء من الغموض أو الخلط بين نوع وآخر من الحريات(۲).

أما جان ريفيرو ،فقد قام بتصنيف الحريات العامة إلى خس بحموعات رئيسية وهي : -

١ حق الأمن أو الحرية الفردية : وتشمل ضمانات الحماية من السجن والقبض والاعتقال وما إليها.

 حرية الحياة الحاصة للانسان: وتشمل حرية السكن والمراسلات والاتصالات التليفونية والرسائل وحفظ الأسراد العائلية وغيرها.

حرية الجسد: وتشمل ضما نات الحاية من التمذيب و الاغتصاب والقتل والسخرة والعبودية.

إلى يات الثقافية والممنوية: وتشمل حريات الفكر والرأى والدين والعقيدة والتعليم وما إليها .

 ⁽۱) واجع : منیب محد ربیع ، رسالة دكتوراة ، المرجع السابق ، ص-۱۲ وما بعدها .

⁽٢) .راجنم تقسيمات أخرى للحقوق والحريات العامة في :

دكتور عبد الخيد متولى ، المرجع السابق ، ص ١٢٠٥ وما بعدها ، دكتور فؤاد العطار ، المرجع السابق ، ص ١١٤ وما بعدها .

 الحربات الاجتماعية والاقتصادية : وتشمل الضمافات الاجتماعية وحربة اختيار المئة أو النشاط وحق التطور الاقتصادى وما إلى ذلك(١) .

ويميب التقسيم الذى وضعه ريفيرو أنه فصل بين دحق الآمن ، وبين دحرية الجسد ، فى بجوعتين مختلفتين ، رغم أنه وضع تحتها نوعين متشابهين من الحقوق والحريات يتعلق بالحقوق القضائية والعقوبات البدئية والمقيدة للحرية ، كما أنه جمع بين الحريات الثقافية والحريات المعنوية فى بجوعة واحدة رغم عدم تماثلها ، ووغم وجود حريات معنوية مدرجة فى بجوعة والآخرى .

والحقيقة أننا سـ فيما يتعلق بتقسيم النحقوق والحريات العامة سـ نفصل الرجوع إلى الإعلان العلمي لحقوق الإنسان ، باعتباره الوثيقة الدولية الآساسية للحقوق والحريات التى أقرتها معظم شعوب العالم عثلة في الأمم المتحدة ، لكن نستلهم منه تقسيما مناصبا للحقوق والحريات العامة يتفق مع التسلسل المنطق والشمول اللذين تقسم بهما مواد ذلك الإعلان العالمي ، مع وضع الحقوق والحريات المتماثلة في مجموعة واحدة.

ومن خلال ذلك ، قاننا زى تقسيم الحقوق والحريات العامة إلى المجموعات الحنس التالية : ـــ

أ ــ الحرية الشخصية وحرية الجسد.

وتشمل حقوق الأمان منالعبودية والقهر والسخرة والقتلو الاغتصاب

⁽١) راجع جان ريفيرو ، المرجع السابق ، ٣٠ وما بعدها .

والتمذيب، وصرية الخياة الخاصة والعائلية للفرد ومراسلاته وانصالاته التليفونية والبرقية، وحرمة مسكنه، وحرية الانتقال، وحق الوواج وتكوين أسرة، وحقوق الأمومة والطفولة، وحق السلامة البدنية والصحية للانسان.

ب ــ الحقوق القضائية والقانونية :

و تضم ضمانات الدقاع والحاية القانونية والقضائية في مواجهة كافة الجارات الإدارية والقضائية على المحتمد أمام القانون وأمام القضاء، وحق التقانفي أمام جميع درجات المحاكم بالدولة، وحق الاعترافي للفرد بشخصيته القانونية في كل مكان، وعدم التعرض تعسفيا القبض أو الاعتقال أو النني أو الحبس أو الحاكمة على غير سند من القانون، وحق تقديم العرائص والشكادي.

ج ــ الحرية الفكرية والسياسية :

وتتضمن حرية الرأى والفكر والدين والعقيدة والصحافة، والإبداع الفئى والآدبى والاجتماع وتكوين الجمعيات ، وحق الانتماء للدولة والاتمع بحنسيتها وعدم الحرمان منها والإقامة على أراضيها ،وحق المشاركة في شئون الحكم والإيدارة، وحقوق الترشيح والانتخاب ، وحق تكرين أحراب سياسية والانضمام لعضويتها ، وحق المعارضة ، وحق اللجوء .

د ــ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية :

و تندنج تحمّا حقرق الملكية الحاصة وعدم المصادرة ، وحق اختبار الدمل النمر منتفرغ الأجر ، وحق التجارةوالصناعة ،وحق توفيرمستوى اقتصادى مناسب ومتطور باستمرار، وتحقيق التآمينات والضمانات. الاجتماعية، وخاصة فى حالات البطالة والمرض والسبن والشيخوخة والاحاله للتقاعدوما إليها، وحق المساواة أمام الضرائب والتكاليف العامة.

هـ الحقوق التعليمية والثقافية: ...

وتشمل حقوق التعليم بمختلف مستوياته ومراحله ، واختيار نوع التعليم المناسب وبالتكلفة المناسبة ، وحق الارتقاء بالمستوى الحضارى والثقافي الفرد ، وحق الغرد في أن يكون طرفا حرا في الحياة الثقافية والعلمية لوطنه .

夏 幸 運

رابعا ... السلطة المختصة بوضع نظام الحقوق والحريات : ...

ماهى السلطة التي يجب أن تختص بوضع نظام للحقوق والحريات. العامة ؟ هل هى المشرع الدستورى حيث ينص عليها فى صلب الدستور أو فى مقدمته ، أم المشرع العادى (البرلمان) حيث يدرجها فى القوانين. العادية ؟ أم المشرع اللائحى (الحكومة) حيث يوردها فى الاثخة من لوائحة ؟.

لنتسع الوضع السائد في فرنساحيث نستقد أنه يتضمن تطور ا بموذجه! يستحق الإشادة .

فقد بدأ الآمركا فعرف بصدور الإعلان للفرنسي لحقوق الإنسان فى أعقاب الثورة الفرنسية التي اندامت فى عام ١٧٨٩ للقضاء على الطفيان للملكي والاقطاعي في البلاد . ثم أورد المشروع الدستوري النص علي الحقوق والحريات الى تضمنها ذلك الاعلان فى أول دساتير الثورة فى عام ١٧٩١ . وهى مجموعة رائمة من الحقوق والحريات الأساسية لـكل إنسان .

وقد تضمنت جميع الدساتير الفرنسية التي صدرت بعد ذلك الدستور.

ـ في مقدمتها وفي صلبها ــ النص على الحقوق والحريات الواردة في الإعلان الفرنسي لحقوق الانسان . وبذلك وضع المشرع الدستورى الفرنسي حدا الممناقشات التي تثور حول القيمة القانونية لا- لانات حقوق الانسان . أو القيمة القانونية لمقدمات الدساتير . وما إذا كانت تتمسم بقرة قشريعية ملزمة أم لا . فقد جنب الحقوق والحريات الواردة في الاعلان الفرنسي الدخول في متاهة تلك المناقشات ، وحولها إلى نصوص وستورية ملزمة تمتم بما تتمتع به قواعد الدستور من سمو وقوة . (٢)

وقد جاء فى ديباجة الدستور الفرنسى الحالى (١٩٥٨) أن الشعب الفرنسى يعلن ـ بكل التبجيل ـ تمسكه محقوق الإنسان التى حددها إعلان الحقوق الفرنسى الصادر فى سنة ١٩٧١ ، مؤينة ومكلة بديباجة دستور سنة ١٩٤٦ التى كانت تعلن أيضا تمسكها بتلك الحقوق ، كما أورد دستور سنة ١٩٤٨ . النص على تلك الحقوق والحريات فى مواد متفرقة منه .

وكان اعلان الحقوق الفرنسي يعهد إلى القانون بوضع حدود الحريات المامة ومتطلبات النظام العام والأعمال التي تعتبر اعتداء على تلك الحريات العامة . و نظييقا لذلك النص عهدت المادة الرابعة والثلاثون عن دستور . ع أكتوبر سنة 1908 : إلى المشرع بوضع الضافات الآساسية التي يجب

 ⁽١) راجع الفقرة دأولا، من المبحث الثانى من هذا البحث ، حيث تعرض فيها نبذة موجزة عن القيمة القانونية لاعلان الحقوق .

يَوَقِيرِهَا لَلُواطَئِينِ لَدَى ممارستهم العامة . أَى أَنْ الدَّستُورِ الفَّرِيْسَى أَعْطَى لَلْمُ اللهِ عَلَ المُشَرَّعِ العادى حق تنظيم عارسة الحقوق والحريات العامة بقانون عادى. ولكنه قيد المشرع أيضاً بقيد ضرورة توفير الضائات لممارسة المولطنين للحقوق والجريات العامة • (2)

وتجدر الاشارة هنا إلى أن المادة الخامسة والخسين من الدستور الفرنسي تجعل للمعاهدات والاتفاقات التي يتم التصديق أو الموافقة عليها طبقا للأوضاع المقررة قوة أعلى من قوة القوافين بمجرد نشرها في الجريدة الرحمية، وذلك بشرط أن يطبق الطرف الآخر الاتفاق أو المعاهدة . وبذلك تكون الاتفاقيتان الدوليتان لحقوق الانسان والاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان والاتفاقية الاوربية الحقوق الانسان ، والتي تتضمن النص على كافة الحقوق والحريات العامة وجم التعديق عليها بواسطة البرنمان الفرنسي ، تتكون لها قوة أعلى من قوة القوابين في فرنها ، ولا يجوز لاي قوانين خالفتها أو الجروج يعليا. (*)

⁽١) تنص المادة الرابعة والثلاثون من دستور ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٨ (وهى أولى مواد الباب الخامس المتعلق بتنظيم العلاقات بين البرلمار. وبين الحسكومة) على ما يلى ٠ ...

يكون إقرار القانون من سلطة البرلمان . ويحدد الفانيون القواعد التي تستص المسائل الآنية :

الحقوق الوطنية والتنهانات الأساسية الممنوجة المواطنين المارسة الجريات
 العامة ، والواجبات الجفريوص على المواطنين في أشخيا مهم وفي أيمو المهم الدفاع الوطني .

 ⁽٢) سوف يرد الحديث تفصيلاً عن الانفاقيات الدولية ليحقيق الانسان في
 البحث التالى من هدا البحث .

ـــ ولكن ماذا يكون الموقف إذاكانت هناك حرية ما لم يرد النص عليها فى النستور أو فى التشريعات العادية ، هل يجوز تنظيمها بلائحة؟ وهل بجوز انتهاكها إذا لم يتم تنظيمها بلائحة؟.

لقد نصت المادة السابعة والثلاثون من الدستورالفر نسى على أن المواد التي لا تدخل في نطاق القانون تكون لها صفة لائمية . ويجوز تعديل النصوص ذات الشكل التشريعي التي تدخل في هذه المواد بمرسوم بعد أخذ رأى مجلس الدولة . على أنه لا يجوز تعديل النصوص ذات الشكل التشريعي التي تصدر بعد تعليق ذلك الدستور بمرسوم ، إلا إذا قرر المجلس الدستوري أن لها صفة لائمية تعليقا لنص الفترة السابقة هـ(١)

كما أن المادة الثامنة والثلاثين أجازت للحكومة أن تطلب من البرلمان أن يأذن لهما لمده محددة باصدار أوامر باجراءات تدخل عادة فى تطاق القانون و تصدر هذه الآوامر فى مجلس الوزراء بعد أخذ رأى مجلس الدولة و تكون قافذة المفعول من تاريخ نشرها ، ولكتها تصبح لاغية إذا لم يمرض مشروع القانون الحاص باقرارها على البرلمان فى المهلة المحددة قانونا .

وبهذا أباح الدستور الفرنسي للحكومة أن تصدر لوائح تنظم المسائل التي لم يرد النص عليها في الدستور أو في التشريعات العادية .

⁽۱) المجلس الدستورى فى قرنسا هو السلطة الدستورية المختصة بالرقابة على دستورية القوانين . وهو يضم أعضاء يسينون مدى الحياة هم رؤساء جمهوريات فرنسا السابقين ويضاف إليهم تسعة أعضاء يسينون لمدة به صنوات ، يعتمار ثلاثة منهم وئيس الجهورية ، و ثلاثة رئيس الجمية الوطنية ، و ثلاثة رئيس مجلس الشيوخ .

فهل يسرى ذلك النص على الحقوق والحريات التى قد لايكون ورد النص عليها من قبل وتستجد الحاجة إلى تنظيمها ، أم أنها قظل بلا قو اعد مارمة تنظمها ؟ .

لا شك أنه إذا لم يتدخل المسرع بالتنظيم التفصيل لحرية ما ، فأن ذلك لا يمكن أن يحزل دون ما سة المواطنين لتلك الحرية ، باعتبار أن الأصل في الأشياء هو الاباحة إلى أن تصدر تشريعات بادخالها في نطاق المحظورات ، وأن كل ماهو لس محظورا بقانون يعتبرمباحا ، ولا يجوز اعتبار ممارسة ذلك النوع من الحريات جريمة بعاقب عليها مرتكبها . حيث لا جريمة ولا عقدبة إلا بنص قانوني صريح ، وكل ما تملك المحكومة في هذه الحالة هو أن تنظم ممارسة تلك الحرية بلواتح . وذلك استنادا إلى سلطتها اللا يحية المقررة في الدستور ، ولكتها لا تملك أن استنادا إلى سلطتها اللا يحية المقررة في الدستور ، ولكتها لا تملك أن تحظر ممارسة الحرية بطواته كلماك أن

وتستمد الحكومة سلطتها اللائحية ، في تنظيم ممارسة الحريات العامة مسواء تلك المنصوص عليها في الدستور وفي التشريعات العادية أم غير المنصوض عليها - من مسئر ليتها عن حفظ الفظام العام في الدولة . وقد قضى معطس الدولة الفرنسي بأن الحكومة تستطيع - بمقتضى مالها من سلطة لائحية - أن تقوم بنفسها بتوقيع عقوبات البوليس البسيطة على من تقع منهم مخالفات الواثع التي تنظم الحريات العامة ، كما أن سلطات البوليس في مجال الحكم الحلى - ممثلة في المحافظ والعمدة - يملكون وتطبيقها على مجاله الاثميمي ، مع الخضوع في ذلك المرقابة من وتطبيقها على مجالها الاقليمي ، مع الخضوع في ذلك المرقابة من جانب السلطات المركزية المختصة ، وبشرط عدم مخالفة القواعد

اللائحية الموضوعة بمعرفة الحكومة المركزية في هذا المجال. (١)

ولا تسرى جميع تلك القواعد ـ بطبيعة الحال ـ سوى بالنسبة للحقوق والحريات التى لم يتناولها الدستور أو القوافين العادية بالتنظيم . ذلك أن التدخل الصريح للمشرع بتحديد موقفه من حرية ما يقيد الحكومة ، فلا تستطيع أن تخالف النصوص القانونية الصريحة فى لوائحها . ولا يملك تعديل تلك النصوص إلا المشرع وحده بمقتضى ما يتمتع به من سلطة تقديرية فى هذا الشأن ، بشرط عدم مخالفة القواعد الدستووية . وإن كان يملك تنظيم تلك القواعد بد الدستووية . وإن كان يملك تنظيم تلك القواعد المارشها . ثمريعاته تطبيقا لنص المادة الرابعة والثلاتين من الدستورالفرنسى . (٢)

وقد وضع المجلس الدستورى فى فرتسا عدة قيود على المشرع في هذا المجال ، حيث يحظر على المشرع أن يصدر أية تشريعات تتضمن اعتداء على مبادى، الدستور. وتطبيقاً لذلك قرد المجلس بتاديخ ١٦ يوليو سنة ١٩٠١ عدم دستورية النصوص القشريعية الصادرة فى أول يوليوعام ١٩٠١ و المتعلقة بتنظيم حرية تسكوين الجعيات . نظراً لما فيها من مخالفة للمبادى، الدستورية .

Dalloz, Encyclopèdie Juriotque, Repertoire de droit Public et administratif Emmanuel Vergé & George Ripert, Tome II Jurisprudence Jènèrale, Dalloz, Paris, 1959, p.p. 294, 295.

 ⁽١) راجع الحكم السادر من مجلس الدولة الفرنسى بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٠٠، في قضية شركة E·K.Y ، بجموعة الاحكام الصادرة من المجلس، سيرى، باريس، ١٩٦٠ - صر ١٣١٠

⁽۲) راجع:

و نسكر ر ماسبق أن تلمناه من أن النظام السائد فى فرنسا فيما يتملق بالسلطات المختصة بتنظيم ممارسة الحقوق والحريات العامة هو نظام عوزجى يستحق الاشادة . وإن كنا نرى أيضا هرورة أن يتعرض الدستور اتنظيم جميع أنواع الحقوق والحريات العامة بلا استثناه ، بحيث لا يترك جانبا منها للقوافين العادية أو اللوائح بقسدر الإمكان ، وذلك لاسباغ الحماية الدستورمن محوعلى التشريمات العادية . على أن يقتصر دور المشرع العادى واللائحى على وضع القواعد التفصيلية اللازمة لتنظيم ممارسة تلك الحقوق والحريات ووضع الضافات الكفيلة بحمايتها .

أما الحقوق والحريات الجديدة التي قد تنشأ بعد صدور الدستور فيمكن تنظيمها بالمواثح تنظيما مؤقتا ، إلىأن تتخذالاجراءاتالدستورية اللائمة لاضافتها إلى الدستور .

وفى جميع الظروف والآحرال، فلن أية حقوق أو حريات لم يرد النص عليها صراحة فى الدستور ، تعتبر مباحة طالما أنه ليس ثمة نص تشريعى صريح يدخلها فى نطاق الأعمال المحظورة قانونا .

خامسا : حدود الحريات العامة :

ذكرنا فى تحديدةا لمفهوم الحرية أنها لا يمكن أن تكون مطلقة بلا قيد أو شرط ، وإلا افقابت إلى فوهى وتضمنت اعتداء على حريات الآخرين ، وأن على كل فرد أن يتنازل عن جزء من حرياته فى مقابل احترام حريات الآخرين ، ولكن ماهى الحدود التي يجب أن تقف عندها الحراب العامة ؟ .

أن الحريات العامة في رأينا لها حدود خسة يجب أن تقف عندها :

أولها : احترام الدستور والقانون ، فلا يسوغ أو يقبل من أى فرد أن يتخل بقراعد الدستور أو القانون بدعوى ممارسة الحرية : ويجب على كل فرد أن ينزل عند حكم القواعد التي يضعها المشرع الدستورى والعادى لتنظيم ممارسة الحريات العامة ، ولكن يأتى قبل ذلك دور المشرع ذاته فى أن يضمن للأفراد ممارسة حقوقهم وحرياتهم ويكفل لهم حمايتها حاية كافية ، فاذا ما أدى المشرع وأجبه فى توفير حقرق و حريات الأفراد و و فير عمانات حايتها ، يأتى بعد ذلك دور الآفراد فى احترام القواهد الدستورية والشريعية المنظمة لها .

وثانيها: حماية النظام العام . ولاشك أن حماية النظام العام تستهد في النهاية أيضاً حماية الحريات العامة تفسها . إذ لا يمكن أن تهوجد حريات في ظل مجتمع بفتقر إلى النظام العام ، وليست حماية النظام العام يعناصره الثلاثة ـ ولا يصح أن تمكين - عمل مناقشة أو مساومة ، فهو مبدأ أسامي لا خلاني عليه ، وهو المبدأ الذي يفصل بين الحرية وبين الفوضي ، إلا أن هناك في الوقت ذاته خيط رفيع يفصل بين حاية النظام العام وبين الاستبداد وكبت الحريات ، وعلى السلطة العامة أن تنتبة إلى ذلك الخيط الرفيع ، فلا قسىء استفلال هدف حاية النظام العام في وضع قواعد كفيلة القضاء نهائيا على الحريات .

وثالثها: المحافظة على كيان الدولة ، فالدولة تحرص أيضا على أن تحمى نفسها ووجودها من أية محاولات للاعتبدا، على كيانها باسم الحرية ، فلا يجوز أن تمتد الحريات حتى تصل إلى حد تدمير كيان الدولة ذاتها وإلا أنتهى الأمر بتدمير الحريات أيضا فالدولة المهددة أوالضعيفة

لايمكنها أن تحمى وجود الحريات حيث أن فاقد الشيء لا يعطيه . ومن المبردات المتفق عليها لوضع قيود على الحريات ضمان وجود الدولة واستمرارها ، وبالتالى ضمان حاية السلطات العامة المتولية لزمام الأمور بالدولة ، بشرط عدم اساءة استخدام حق حماية الدولة فى كبت الحريات وضرورة تحقيق التوازن المطلوب بين الحرية ووجود الدولة .

ورابها : حماية حريات الآخرين . فحرية الفرد - كما ذكرنا من قبل - يجب أن تنهى حيث تبدأ حريات الآخرين . وعلى الفرد أن يضحى بجانب من حقوقه وحرياته ، يدفعه للآخرين كشمن مقابل الجانب الذى يضحون به من حقوقهم وحرياتهم . لكى يشمكن الجيم من اقتسام الحق والحرية اللازمين للمعيشة المشتركة في مجتمع واحد . ولاشك أن المحتدا، بعض الآفراد على حريات البعض الآخر يشكل خطورة كبرى على المجتمع بأسره . ولولا ذلك المبدأ لآبيح لمالك العقار ، أن بهدم عقاره على رؤوس ساكنيه ، أو سمح انساكن باشمال النار في مسكنه وإحراق الآخرين أو أبيح الفرد أن يسير عاريا في العلم يق العام ، إلخ .

ويقودنا ذلك إلى الجانب الاخلاقي من مبدأ حاية حريات الآخرين. فعاية حريات الآخرين لا تحكها الدساتير والتشريعات واللوائح بقدر ما تحكها الآخلاقيات الاجتماعية الى تحكم علاقات الآفراد الذين يتعايشون في مجتمع مشترك على مصالح مشتركة ، بكل ما تتضمنه تلك الآخلاقيات من عادات وتقاليد ومبادى، تلزم كل فرد _ إلزاما أدبيا لا غانونيا _ بأن يقف بحرياته عندالحدود الى تبدأ عندها حريات الآخرين ولو لا ذلك لوجدنا حريات الآفريا، تعلني على حريات الضعفاء وتلتهمها في العذريق ، أو وجدنا من يملك أو يحكم يتمتع بقدر من الحرية يفوق ما يتمتع به من لا يملك أو لا يحكم .

وكما يقول ويغيرو ، قان هناك حدا أدنى معينا من أخلاقيات المجتمع يجب حمايته ، وبجب بالتالى تحديد الحريات بالقدر الذى يضمن حماية ذلك الحد الأدنى من أخلاقيات المجتمع . (١)

و تطبيقاً لذلك القيد الاخلاقي ، اعتبر مجلس الدولة الفرنسي في قضية شركة أفلام Lattetia أن العمدة المسئول عن حفظ النظام العام في بلدته، مسئول أيضا عن حفظ الآخلاق العامة فيها بمنع عرض أحد الآفلام السينمائية في البلدة، وذلك بسبب الجافباللا أخلاقي الفاضح الذي تتضمنه مناظر الفيلم بالنظر إلى الظروف المحلية للبلدة والتقاليد التي تحكها . ٢٠

وخامسها: ضمان حماية الحريات العامة ذاتها: فن المبادى. المعروفة أيضا أنه لامد من تحديد الحريات لكى بمكن ممارسة الحريات . ذلك أن الحريات تتناقض مع بعضها البعض ، وقد يتعارض ممارسة بعضها مع مارسة البعض الآخر . عيث يتحتم الحد من حرية ما لكى يمكن المتسع عمرية أخرى . وهو تناقض طبيعى لا سبيل إلى تفادى وجوده الابوضع القيود على بعض الحريات لصالح بعضها الآخر .

فحرية ألرأى والتحبير أو حق الاضراب عن العمل ـ على سبيل المثال ـ تتعارض مع حق المساواة بين المواطنين ـ إذ لا يمكن اللمولة أن تعطى للموظف العام أو لضابط الجيش فض القدر من حرية الرأى والتعبير

⁽١) راجع جان ريفيرو ، المرجع السابق ، ص ١٩٤ .

⁽۲) راجع الحكم الصادر من مجلس الدولة الفرنسي بتاريخ ١٨ديسمبر سنة ١٩٥٩ في قضية شركة أفلام Lus Grands Arrets de la jurisprudence Administrative, Long. Weil et Braibant, edition, Paris, p.474.

الذى تعطيه للنواطن العادى ، إذ أن خطورة وحساسية منصبي الموظف العام وضابط الجيش المسئولين عن حفظ أسرار المرافق العامة والقوات المسلحة تستلزم فرض بعض القيود على حزياتهما فى التعبير وفى إفساء أسرار عملهما وتعريض أمن الدولة للخطر ، أو فى الامتناع عن العمل وتعطيل المرافق العامة أو القوة الدفاعية الدولة ، أو فى اساءة استغلال ما تحت أيديهما من سلطة وقرة ضد مصالح الدولة .

وفيما يتعلق باستخدام الطريق الغام ، نجد هناك تعارضا بين حرية استخدام الطريق والمرور عليه في أمان وهدو. ، وبين حرية استخدامه في التجارة المتجرلة أو في الدعاية أو في المواكب والجنازات ، الخ .

كما أن هناك تناقضا بين حرية صاحب العمل في اختبار عماله أو الاستغناء عنهم . وبين حرية العمال في التعبير عن آرائهم وفي الانضهام للتقابلت والاضراب عن العمل، وتناقض بين حرية الصحني في التعبير عن رأيه الحر . وبين حرية صاحب الصحيفه أو رئيس تحريرها في نشر أو علم نشر ما يكتبه الصحني، وتناقض آخر بين حرية المفرد المتدين في عارسة شمائر دينه علنا في أي مكان ، وبين حرية الملحد في ألا يحترم شمائر الدين (1).

ومن جهة أخرى ، فأن حاية الحريات العامة تستلزم تقييد بعض أنواع الحريات العامة فى بعض الظروف المؤقتة أو غير العادية . مثل تقييد الحريات العامة فى وقت وقدرع الاضطرابات أو الثورات أو الحروب وما إليها . أو تقييد بعض حريات الآجائب الموجودين على

راجع الحكم الصادر من مجلس الدولة الفرنسى بتاريخ 14 مايو سنة ۱۹۲۳ ف نضية Les Grands Arrèts, Benjamin المرجمالسابق ، ۲۰۹

أرض الدولة حماية لآمن الدولة وحفاظا على أسرارها ، أو اعتقال بمض الأفراد الخطرين على أمن المواطنين أو حرياتهم ، الخ .

سادسا ــ ضما نات حماية الحقوق والحريات:

حين نتحدث عن ضما نات حماية الحقوق والحريات العامة . فاننا نقصد حمايتها سواء من اعتداء السلطة . أو من اعتداء الأفراد على حد سواء .

فالسلطة تميل بطبيعتها إلى وضع القيودعلى الحريات العامة لكى تشمكن من الإمساك بزمام الآمور والسيطرة على مترسسات الدولة وحماية أمتها الداخلي والحارجي وهم في سعبل ذلك كثير أما تلجأ إلى توسيع نطاق الآفكار المقابلة لفكرة الحقوق والحريات . كفكرة السلطة التقديرية ، أو فكرة أعمال السيادة ، أو فكرة الظروف العلارئة . لكى تحقق أكبر استفادة عمل نمن السلطات الاستثنائية وتربى أقل قدرمكن من السلطات الاستثنائية وتربى العلمان على المناهديات المناهديات

وهناكخلاف جدرى فى هذا المجال بين أفكار مو تتسكيو و أقسكار روسو . فنرى مو تقسكيو يقول أن السلطة العامة هى بطبيعتها عدو للحرية، وأن كل رجل يتولى السلطة مضطر إلى تجاوزها ، وأن السلطة والسيطرة هما سفتان متلازمتان أما روسو — ومعه كارل ماركس ورجال الفكر الاشتراكى … فيرون امكافية التوفيق دائما بين السلطة وبين الحرية .(١)

و بؤكد أنصار الفكر الليبرانى على ضرورة حماية الحريات ضدالسلطة حتى فى النظم الديمقرراطية ، لان السلطـة تتضمن فى حد ذاتها. "بديدا

 ⁽١) راجع كتاب مونتسكيو ، روح القوانين ، الباب التاسع، الفصل السادس .

بالاعتداء على الحريات وتمثل عقبة فى طريقها بدرجة أو بأخرى من درجات الخطورة . ويرون أنه لابد من تضمين القوافين الوضعيه عقوبات مناسبة على ائتهاك السلطه للحريات . تنفق مع درجة الخطورة التى يشكلها الفصل الصادر من رجل السلطة . (١)

ومن جهة أخرى ، فانه لابد من حماية الحريات العامة من اعتداء الآفراد عليها أيضا ، فليس أخطر من أن يحاول الآفراد الاعتداء على حريات بعضهم البعض ، او اقتهاك حقوق الآخرين ، أو الحروج على القواعد والعنوابط التي تضعها الدولة على معارسة الحريات العامة حماية للنظام العام ولآمن الدولة والمواطنين ، بل إنه من الوجهة إنظرنا أكثر السلطة قد يصيب بالضرر بعض الآفراد ، أما اعتداء الآفراد على الحقوق والحريات ، ذلك أن اعتداء السلطة قد يصيب بالضرر بعض الآفراد ، أما اعتداء الآفراد على الحقوق الحريات العامة وخرقهم النحوابط المنظمة لحما ، فمن الممكن أن أيمر ض أمن الدولة كلها لحطر كبير ، فضلا عن الحاق الشرر بالآفراد أيضا وخاصة إذا لم يكن يوجد في الدولة نظام قضائية سليم ونظام تنفيذي قوى بكفل حاية الآفراد من بعضهم البعض ، وحاية الدولة من الخطرين منهم ،

ومه يساعد على خطورة ذلك النوع من الاعتداء على الحريات . أن الأفراد المقيمين على أرض الدولة منهم الضعيف ومنهم القوى . ويميل الفرد القوى بطبيعته إلى محاولة الاستحواذ على مقدرات الفرد الضعيف . ويميل من يملك الآكثر _ سلطة أو مالا أو مقدرة _ إلى السيطرة على من يملك الآقل . ويدو ذلك بصورة أكثر وضوحا في علاقة صاحب العمل بعمائه ، أو علاقة المالك بالمستأجر ، أو علاقة

⁽١) راجع جان ريفيرو، المرجع السابق . ص ١٨٥، وما بعدها . أ

الرئيس بمرؤوسيه إلى غير ذلك من علاقات . وما لم تتدخل الدولة كطرف ثالث إفى هذه العلاقات — سواء بالتشريعات أو بالاجراءات التنفيذية — لتنظيمها ومراقبتها وحماية أطرافها ، فسوف تنقلب الحرية إلى نوع من الفوضى والاضطراب وتعريض مصالح الدولة للخلل .

وهناك مبادى. عديدة يقرها الفقه الدستورى كسييل لصيان حماية الحقوق والحريات العامة . وليس هنا المجال لدراستها دراسة تفصيلية . إذ تحتاج فى ذلك إلى مجلدات ، لذا نكتنى بالإشارة الوجيرة إلى أهم تلك الممادى. : ..

أ - مبدأ الفصل بين السلطات:

لا يرجع الفعنل في نشأة مبدأ الفصل بين السلطات إلى المفكر السياسي الشهير موتنسكيو الذي عاش في القرن السابع عشر بعد الميلاد، كما هو معتقد، ولكته يرجع إلى الفيلسوف الكبير أرسطو، الذي عاش في القرن الرابع قبل الميلاد. أي قبل موتنسكيو بأكثر من ألني عام. (١)

⁽۱) واجع مارسيل برياو : معاضرات في الفانون النستوري المقارن، باريس 1949 : ص 181 وما بعدها .

والدكتور محسن خليل ، النظم السياسية والقانونالدستورى ، الجزء الاول (النظم السياسية) ، طبعة ١٩٧١ ، ص ٢٢٤ .

والذكتور فؤاد العطار ، النظم السياسية والقانون الدستورى ، ١٩٧٤ ، ص ٧٧ ومايندها .

والسيد مبزى : حكومة الوزارة ، المقاطرة ه١٩٤ ، ص ٨ ومايعدها . ودكتور رمزى طه الشاعر : تدرج البطلان فى القرارات الادارية ، دراسة مقارئة ، القامر١٩٦٨ ، ص ١٩٥٠ .

^{(۽ –} حقوق الانسان)

ويرجع ذلك اللبس إلى أن أرسطو لم يشر فى مؤلفاته السياسية إلى فكرة الفصل بين السلطات إلا بشكل عارض ومرجزدون أن يصوغها فى نظرية دقيقة ومتكاملة . مكتفيا بالحديث عنها شفاهة فى خطبه السياسية التى لم يدون منها إلا الفليل ، فاختفت معالمها الرئيسية تدويجيا على مر الصور . وام يبق منها سوى ما هرضه أرسطو ضمن مؤلفه و السياسة ، فى معرض حيثه عن مقومات المدينة و أشكال السلطة وأهداى النظم السياسية ، أما مو تسكيو فقد جاه بعد ذلك بواحد وعشرين قرفا ، والتقعل فكرة الفصل بين السلطات من أقوال أرسطو ، وصاغ منها نظرية جديدة متكاملة ، وضعها فى مؤلفه القافونى الشهير (بوح القوانين) بصورة مفصلة وشاملة وشاملة حتى يو منا هذا . (1)

ومن هنا نستطيع القول أن أوسطو هو مبتدع فمكرة الفصل بين السلطات، وأن مو تتسكيو هوصاحب الفضل في صياغتها كنظر يةمتكاملة.

ويقول أرسطو . فى توضيحه لمبدأ القصل بين السلطات . أن تضخم وظائف الدولة وتعددها يستلوم تقسيم قلك الوظائف إلى عدة وظائف فرعية ، نظراً لآن الجماحة صاحبة السيادة الحقيقية علىالدولة لن تستطيع

Paul Maire Gaudemet, Le Pouvoire executif : راج) dans les pays cecidentaux, Paris 1966, p. 8.

وداجع كذلك بمثنا حول مبدأ الفصل بين السلطات ، وتطور الملاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الدساتير المصرية ، مجلة العلوم الإدارية ، الشعبة المصرية الدهد الدولى العلوم الإدارية ، القاهرة ، عدد يونيو سنة ١٩٨١ ص ٧٩ وما بعدها .

أن تقوم بها مجتمعة . وفعنلا عن ذلك ، فان اجتهاع السلطات جميعا فى يد شخص واحد كميل بافساد نظام الحكم من أساسه ، وتحويل ذلك الشخص إلى سلطة استبدادية غيرصالحه للاستمراد ، وقد أكد مو تتسكيو نفس هذا المفهوم فى كتاباته . ومن هنا كان لا يد من تقسيم وظيفة الدولة إلى ثلاث وظائف منفصلة ، وهى الوظيفة التشريعية ، والوظيفة التنفيذية . والوظيفة القضائية . (1)

ويقضى مبدأ الفصل بين السلطات بأن تقسوم بكل وظيفة من تلك الوظائف الثلاث سلطة مختلفة ، تتمتع بالاستقلال المكلمل عن سائر السلطات، بحيث لا يكرن من حق إحدى السلطات الثلاث الاعتداء على وظائف السلطات، يحيث لا يكرن من حق إحدى السلطات الثلاث الاعتداء على منان للديمقر اطية وعسدم الاستئثار بالسلطة يما يؤدى إلى الاستبداد واسيطرة، فضلا عن التوزيع السليم لأعباء الدولة بدلا من أن تنوه بها سلطة واحدة. (٢)

ولا يعنى ذلك المبدأ وجود انفصال كامل ومطلق بين سلطات الدولة الثلاث لدى عادرتها لم ظائفها الخطايرة ، فهي مازالت ـ وغمالفصل ـ مجرد

⁽۱) راجع: الدكتور عبد الحيد متولى ، القانون الدستورى والانظمة السياسية ، الجزء الاول ، الاسكندرية ، ١٩٧٤ ، ص ١٧٧ ومابعدها ، وكذلك الدكتور محسن خليل ، المرجع السابق ، ص ٤٠٤ ومابعدها ، والدكتور فؤاد العلار ، المرجع السابق ، ص ٢٧٣ وما بعدها .

Duguit, Traità du Droit Constitutionnel, Paris, : راجع (۲) Tome 2, p.158.

Burdeau, Le Droit Constitutionnel et Institutions : وكذلك Politiques Paris,1957, p. 112

سلطات جزئية متفرعة عن سيادة موحدة لا تتجزأ وهي سيادة الأمة ومن مناكان التعاون بين السلطات الثلاث ضروديا من أجل تحقيق الأهدابي العامة المشتركة ، وكانت رقابتها على بعضها البعض لدى عارستها لمها مطاوبة ، ولمكن دون تجاوز لحدودها المرسومة في الدستور والقوانين ، ودون تعد على اختصاصات بعضها البعض . كما لا يجرز أن تجمع سلطة واحدة منها بين وظيفتين أو أكثر من الوظائف الرئيسية الثلاث للدولة ، وإلا لادى ذلك إلى انهيار مبدأ الفصل بين السلطات من أساسة . (١)

ولاشك أن مبدأ الفصل بين السلطات بهذا المفهوم المتطور بيعقق عدة مرّ ايا هامة ، يأتى فى مقدمتها أنه يعتبر خير ضمان للديمقراطية . وأنه أفضل حماية لحقوق وحريات الأفراد ، ورقابة لهم من دكتا تورية الحاكم واستبداده وتسلطه ، إذ أن الجمع بين سلطات الدولة جميماً فى يد شخص واحد يعطى الفرصة لذلك الشخص فى فرض دكتا تروية الحكم المطلق على الأفراد دون حسيب أو رقيب . ودون أن تتاح للأفراد فرصة الدفاع عن حقوقهم وجرياتهم أمام جهة أخرى ، ولا شيء يغرى بالتسلط والاستبداد مثل تركز السلطات فى يدواحدة ، (٢٠)

⁽۱) راجع : للدكتور عبد الحيد متولى ، القانون الدستورى والانظمة السياسية ، المرجع السابق ، ص ۱۷۸ · ۱۷۹ ، والدكتور محسن خليل ، المرجع السابق ، ص ۹۷۷ .

 ⁽٢) راجع المفهوم القديم لمبدأ الفصل بين السلطات في : الدكتور رمزى طه
 الشاعر ، المسئولية عن أعمال السلطة القضائية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٨ ،
 ص ١٩٣٣ وما بعدها .

وفى هذا يقول المفكر العظيم موتقسكيو أن مبدأ الفصل بين السلطات قد وجد لكى توقفكل سلطة السلطات الآخرى عند حدها ، وأنه إذا اجتمعت سلطتان أو أكثر فى يد واحدة انمدمت الحرية ولوكافت فى يد الشعب ذاته .

فما لا شك فيه . أن توذيع وظائف الدولة الآساسية على عدة سلطات مختلفة ، مع الفصل بين تلك السلطات وتميزها عن بعضها البعض ، ومتحكل منها الاستقلال في مواجهة غيرها من السلطات ، يقيع المجال أمام كل سلطة لتحقيق نوع من الرقابة على أعمال السلطتين الآخريين ، بما يؤذي إلى منها من تجاوز حدود اختصاصاتها أو إساءة استخدامها أو الاعتداء على الحقوق والحريات العامة ، ويكفل بالتالي تحقيق مبدأ سيادة القانون.

وليس أدل على أهمية مبدأ الفصل بين السلطات كضيانة أساسية للحقوق والحربات العامة . من أن رجال الثورة الفرنسية قد استخدموه لتحريك جاهير الثورة ضد الاستبداد والحكم المطلق الذي كان سائداً في أوروبا حيتند . وأنه وضع ضمر مبادى، الاعلان الفرنسي لحقوق الإنسان وجميع المساتير الفرنسية الصادرة منذ قيام تلك الثورة حتى يومنا هذا ، فعنلا عن دساتير سائر الدول المتحضرة في العالم . (١)

Georges Vedel, Traite Elementaire de Droit : راج) (۱) Constitutionnel, Paris, 1949, P. 159.

يوردو ، القانون الدستورى والمؤسسات السياسية ، المرجع السابق ، ص ٤٤ وما بعدها . والدكتور عبد الحيد متولى ، المرجع السابق ، ص ١٨٥ وما يصدها . والذكتور ثروت بدوى ، النظم السياسية ، المرجع السابق ، ص ١٩٦٩ وما بعدها .

ب ـــ مبدأ الرقابة على دستورية القوانين :

يعتبر مبدأ الرقاية على دستورية القوانين من أهم المبادى. الى تمكمل حماية الحقوق و الحريات العامة بشكل فعال . إذ لا قيمة النص فى الدساتير على كفالة حماية حقوق الأفراد وحرياتهم الآساسية ، إذا كان المشرع لا يحترم التصوص الدستورية ويسن من التشريعات ما يشاء ، مخالفا أبسط المبادى النستورية دون حسيب أو رقيب . • من الواضح أن هذه العنائة من ضمانات حماية الحقوق و الحريات العامة لا تتو أفر إلا فى حالة النص فى الدساتير ابتداء على حماية الحقوق و الحريات العامة .

وهناك صورمتنوعة لممارسة الرقابة على دستورية القوأنين:

١ ـــ الرقابة البرلمانية :

وقد تتخذ الرقابة البرلمائية على دستورية القوائين إحدى صورتين رئيسيتين :

الرقابة السابقة ، والرقابة اللاحقة .

فائر قابة البرلمانية السابقة تفضى أن يتحقق البرلمان قبل استصدار القانون من عدم مخالفته للدستور ، وذلك عن طريق اللجنة التشريمية بالبرلمان أو أية لجنة تشكل خصيصا فحذا الغرض من أعضاء البرلمان المتخصصين . وقد يتم ذلك بأن يقوم البرلمان باحالة مشروع القانون إلى جهة قانونية خارج البرلمان للاستنارة برأيها حول مدى دستورية مشروع القانون المطروح للمناقشة ومثل قسم التشريع بمجلس الدولة المصرى ،

أما الرقابة البرلمائية اللاحقة : فيمكن أن تتم عن طريق قيام البرلمان بالمراجعة الدورية التشريعات القائمة فعلا ، يهدف اكتشاف ما قد يكون منها مخالفا للدستور، واتخاذ الاجراءات اللازمة لإلغاء أو تعديل تلك التشريعات بما يجملها متفقة مع أحكام الدستور.

وتبدو أهمية ذلك النوع الأخير من الرقابة بصفة خاصة عند تعديل أحكام الدستور ذاته ، أو عند صدور دستور جديد ، حيث يقتضى الأمر إعادة مراجعة التشريعات التي سبق صدورها قبل صدور الدستور أو قبل تعديله ، لإعادة النظر فيها بما يتفق مع الاحكام الدستورية الجديدة .

ومناك أيضا ثنئام المفوض البرلمائى الذى يعين بواسطة البرلمان ويتبعه وتنكون مهمته أن ينوب عن البرلمان فى مراقبة أعمال الحسكومة وإبلاغ البرلمان بآى مخالفات تقع منها ، ويعلق عليه - Ombodsman ⁽¹⁾

و توجد الرقابة البرلمانية على دستورية القوانين فى دول متمددة . من يبئها مصر وفر فسا والاتحاد السوفيتى وألما قيا الشرقية وبلغاربا وألبانيها ومعظم دول الكتلة الشرقية . ولسكن توجد إلى جانبها فى دول تلك السكتلة أيضا رقابة سياسية على دستورية القوانين تقوم بها لجنة دستورية تشكلها الحكومة خصيصا لهذا الفرض . وفى الاتحاد السوفيتى يمارس بجلس السوفيت الأعلى دورا هاما فى بجال الرقابة على دستورية القوانين ومراقبة تنفيذ مواد الدستور . أما فى فرنسا فان البرلمان يقوم بدور هام فى هذا الجال مذذ السنة الثامنة الثورة الفرنسية .

 ⁽١) ويوجد نظام المفرض البرلماني في دول حديدة من بينها مصر والاتحاد السوفتي وانجائزا والسويد والدانمارك .

راجع ، دكتور حاتم لبيب جبر ، نظام المفوض البرلمانى فى أوربا ، مجلة مصر للعاصرة ، القاهرة ، عدد أكتوبر سنة ١٩٧١ . ص ٩٢١ . وكذلك عبد الحكيم حسن محمد ، رسالة دكتوراه ، للرجع للسابق ، ص ٣٠٤ .

٢ - الرقابة القضائية :

ولا شك أن القضاء هو الحارس الطبيعى للشرعية سواء فى مواجهة الآفراد أو فى مواجهة سلطات الدولة المختلفة ، باعتباره الحسكم العادل والمحايد بين جميع الآطرانى .

وتتخذ الرقابة القضائية على دستورية القوافين إحدى صِورتين رئيسيتين:

الرقابة بطريق الدعوي، والرقابة بطريق الدفع .

فالرقابة بطريق الدعوى هي قيام أحد الآفراد برفع دعوى قعنائية مبتدأة أمام المحكة الدستورية المختصة العلمن في أحد التشريعات بعدم الدستورية طالباً إلغاء ذلك التشريع. وتمارس هذه الرقابة عادة محكة منظمة على أعلى المستويات القضائية، وتنستع بالاستقلال الكافى، ونخرج عن نظام الهيكل القضائي العادى، وتنستع بسلطة كبيرة في إلغاء القوائين الى تتجقى من غالفتها لأحد مواد الدستور.

ويوجد نظام الرقابة القضائية على دستورية القوا ثين بطريق الدعوى في بعض الدور من بيئها سويسرا حيث تقوم بها المحكمة الفيدرالية . كما نص عليها دستور أولى أكتو رسنة . ١٩٧ في النمساء وقانون ٢٩٩ فيرا يرسنة . ١٩٧ في تشيكو سلوقا كياء ودستور ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٩ في أسبانيا ، والمادة ٢٩ من دستور جهورية ألمانيا الاتحادية ، والمادة ١٣٤ من الدستور الايطالى ، ودستور سنة ١٩٣٦ في يوغو سلافيا .

ورغم ذلك فإرب (ارقابة القصائية بطريق الدعوي ليست منتشرة فى دول عديدة ، ولم تحقق تتائج فعالة فى التطبيق العملي بسبب إحجام الكثير من الأفراد عن اللجوء إلى ذلك الطريق الهجرى للطمن في دستورية الفوا أين، وهو طربق غير مأمون النتائج كما أن جا قباً كبيراً من الفقه الدستورى لا يؤيده ، حتى لا تسكون الفوا فين الصادرة من السلطة التشريعية عرضة لطعون عديدة بلامبرر، وقد تقسم غالبية تلك الطعون بعدم الجدية ، مما يؤدى إلى أهنزاز الثقة في تشريعات الدولة بلا مقتض .

أما الرقابة بطريق الدفع ، فهى طريقة دفاعية - لا هجومية - من طرق الرقابة الفضائية على دستوريه القوانين. فلبس ثمة دعوى ترفع ابتداء للطمن فى أحد القوانين بعدم الدستورية كما هو الحال فى الطريقة السابقة. ولكن هناك جرد دفع بعدم دستورية أحد القوانين ، يثار أمام انحكة بمناسبة دعوى مثارة أمامها قبلا ، وبثيره أحد أطراف الذاع في هذه الدعوى عندما يراد تطبيق ذلك القانون عليه، فيدفع بعدم دستوريته ، وهنا لا يقرم القاضى بإلغاء ذلك القانون ولا يملك حق إلغائه - ولكنه يملك فقط عدم تطبيق القانون على الذاع المعروض، ووقف قظر الدعوى يمالاً المناسبة إلى أن تقوم المحكة الدستورية المختصة بالفصل فى ذلك الدفع ، وتقرير دستورية أو عدم دستورية القانون ، فإذا ما قررت المحكة الدستورية عدم دستوريته ، امتنع تطبيقه على أطراف الدعوى . أين أن الفرد هنا لا يثير عدم الدستورية ابتداء ، ولكنه ينتظر إلى حين تطبيق الفرد هنا لا يثير عدم الدستورية ابتداء ، ولكنه ينتظر إلى حين تطبيق الفرد هنا لا يثير عدم الدستورية ابتداء ، ولكنه ينتظر إلى حين تطبيق القرد هنا لا يثير عدم الدستورية ابتداء ، ولكنه ينتظر إلى حين تطبيق القانون عليه في زاع ما ، فيدغم بعدم دستوريته .

ومن أشهر الدول التي تأخذ بنظام الرقابة بطريق الدفع الولايات المتحدة الأمريكية ، بحيث تعتبر هي الأصـــل التاريخي لهذه الطريقة من طرق الرقابة على دستورية القوافين منذ تعنية مارشال في سنة ١٨٠٠، وتحتص بالفصل في دستورية القوافين هناك المحكمة العليا ، وانضم تسمة أعضاء يتم تعيينهم لمدى الحياة . برياسطة رئيس الجهودية و بموافقة بجلس الشيوخ. وليست مو افقة المجلسهبا بجرد إجراء شكلي، بل كثيراً ما استيمد المجلس شخصيات اختارها الرئيس لعضوية المحكة.

وهذه الطريقة فى الاختيار تضمن الحياد والاستقلال للمحكة العليا إلى حدكبير، تنيجة لاشتراك السلطتين التنفيذية والتشريعية معا فى اختيار اعضاء المحكة، فضلاعن أنها تعمل تحت وقابة الرأى العام، وتتمتع بقدر كبير من احترام الشعب الآمريكي . ويعتبر رئيسها من الشخصيات المرموقة فى المجتمع الآمريكي باغتياره أكبر رجال العدالة منصباً .

ونى فرنسا يمارس مهمة الرقابة على دستورية القوانين المجلس المستورى الذى أنشأه لأول مرة دستور ؛ أكتوبر سنة ١٩٥٨ باقتراح من الجنرال ديجول ، وكان يقصد به أصلا الحد من سلطة الجمعية الوطنية ، حيث كان مجلس الشيوخ قبل ذلك هو المختص بفحص دستورية القوانين . ويعتبر ذلك المجلس أول تجربة حقيقية لمهارسة رقابة فعالة على دستورية القوانين فى فرنسا ، حيث لم تكن تمارسها فى ظل الجهوريتين الثالثة والرابعة سوى لجان ذات سلطات استشارية محدودة تنبع مجلس الشيوخ .

ويعنم المجلس الدستورى فى فرنسا أعضاء يعينون مدى الحياة ، هم رؤساء جمهورية فرنسا السابقين ، وقسعة أعضاء يعينون لمدة تسع سنوات غير قابلة للتجديد ، يختار ثلاثة منهم رئيس الجمهورية ، ويختار رئيس الجمهة الوطنيه ثلاثة آخرين ، ويقوم رئيس بجلس الشيوخ باختيار الثلاثة الباقين ، ويتم اختيار دئيس الجلس من بين أعضائه بقرار من رئيس الجهورية(۱) .

Dr. Ramzi El-Shaer, Le Controle de La : (1) (2) Constitutionnalité deslois, Faculté de Droit, Université d'Ain-Shams, Le Caire 1982, p. 3 et suit.

أما فى جمهورية مصر العربية فقد صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بتاريخ ٢٩ أغسطس ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العلياكسلطة قضائية عليانختص ضن مانختص به بهادسة الرقابة القضائية على دستورية القرائين واللوائح، وتحل عل المحكمة العليا التي كانت قائمة قبل إنشائها(١٠).

وقد نص القانون في مادته الثالثة على أن تؤلف المحكمة من رئيس وعدد كاف من الأعضاء وأنها تصدر أحكامها وقراراتها من سبعة أعضاء ويمين رئيس المحكمة بقرار من رئيس الجهورية ، أما أعضاء المحكمة فيتم تعيينهم بقرار من رئيس الجهورية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى الميئات القضائية ، ويتم اختيار كل عضو منهم من بين شخصين ترشع أحدهما الجمية العامة للمحكمة ، ويرشح الآخر رئيس المحكمة (المادة الخامسة من القانون) .

والمحكة هيئة مفرضين نؤلف من رئيس وعدد كافى من المستشارين والمستشارين المساعدين . ويمين رئيس وأعضاء الهيئة بقدار من رئيس الجمهورية بنـــاء على ترشيح رئيس المحكة وبعد أخذ رأى الجمية العامة . ورئيس أعضاء المحكة وهيئة المفوضين غير قابلين للمزل ، والايجوز تقلهم إلى وظائف إخرى إلا بموافقتهم (المادتان ٢١، ٢٤) .

وقد نست المأدة السابعة والعشرون من قا نون المحكمة الدستورية العليا

 ⁽١) راجع ـــ الجريدة الرسمية ، القاهرة ، العدد رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ ،
 الصادر بتاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٩٧٩

على أنه يجوز للمحكمة فى جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص فى قانون أو لاتحة يعرض لها بمناسبة عارسة اختصاصائها ويتصل بالنزاع المطروح عليهــــا ، وذلك بعد انباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية .

- إذا تراءى لإحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القصائي أثناء نظر إحدى المحاوى عدم دستورية نص فى قانون أو لائحة لازم الفصل فى الزاع، أوقفت المدعوى وأحالت الاوراق بغير وسرم إلى المحكة المستورية العليا للفصل فى المسألة المستورية.

إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائ بعدم دستورية نص قانون أو لائحة ، ورأت الحكة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى ، وحددت لمن أثار الدفع ميعاداً لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكة الدستورية العليا . فاذا لم ترفع الدعوى فى الميماد اعتبر الدفع كان لم يمكن. ويجب أن يتضمن القرار الصادر بالإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة إليها بيان النص القريبي المطمون بعدم دستوريته ، والنص العستوري المدعى يخالفته ، وأوجه الخالفة فيما دستوريته ، والنص العمون بحدم دستوريته ، والنص العستورى المدعى يخالفته ، وأوجه الخالفة فيما .

ويثرتب على الحكم بعدم دستورية فس فى قافون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لغشر الحكم ، فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا ينص جنائي . تعتبر الآحكام التي صدرت بالإدانة استناداً إلى ذلك النص كأن لم تسكن . ويقوم رئيس هيئة مفوضى المحكة بتبليغ النائب العام بالحسكم فور النطق به لإجراء مقتضاه (المادة ٩٤ من القانون)(١).

Colliard Claude Albert, Les Libertés Publiques, 5e édition, Paris, 1975, p. 165 et suite.

⁽١) راجع في موضوع الرقابة على دستورية القوانين : ــ

دكتور سليان عمد الطماوى، القضاء الإدارى ورقابته على أهمال الإدارة، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٦١، ودكتور أحمد كال أبو المجد الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة ومصر، القاهرة ١٩٦٠، ص ١٥٥ وما يعدها ، دكتور السيد صبرى، مبادىء القانون الدستورى، الفاهرة ١٩٦٠ ص ١٩٦٠ وما يعدها ، دكتور سعد عصفور ، مقدمة الفانون الدستورى، الاسيكندرية ١٩٥٢ ص ١٩٦ وما يعدها، ودكتور عبدالحيد متولى ، المرجع السابق ص ١٩٦ وما يعدها، ودكتور عبدالحيد متولى ، المرجع على وما يعدها ، وحد الحسكيم حسن عمد عبد الله رسالة دكتوراه ، المرجع السابق ص ١٨٥ وما يعدها ، وعدنان حودى الجليل ، رسالة دكتوراه ، المرجع السابق ص ١٦٠ وما يعدها ، وعدنان حودى الجليل ، رسالة دكتوراه ، المرجع السابق يوحسن أحمد على ، شما نالت الحريات العامة وتطورها في التظم السياسية الماصرة ، رسالة دكتوراه ؛ كلية الحقوق مجاهعة القاهرة ، ص ١٦٠ وما يعدها .

٣ ــ ألرقابة الشعبية :

وتتمثل الرقابة الشعبية على دستورية القوانين فى رقابة الرأى العمام بعورها المختلفة ، سواء فى ذلك الآحزاب السياسية ، أو وسائل الإعلام أو الأفراد .

فالآحراب السياسية تملك حق مراقبة الحسكومة في أعمالها، ومعارضتها وتنبيها إلى أي اعتداء قد يقع من جانبها على حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية، وتوجيها نحو تصحيح ما قد يقع من أخطاء في هذا الجال أو في غيره من المجالات، مع مناقشتها في برامج حماية الحقوق والحريات العامة. ولذلك يعتبر وجود تظام حزبي قوى وديمقراطي سليم يقوم على أساس تعدد الآحراب ضمائة أساسية من ضمائات حماية حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية.

ووسائل الإعلام المختلفة كالصحافة والإذاعة والتليفزيون والسينما والمسرح وغيرها تملك مناقشة وإثارة أية قضايا كتملق يجاية الحقوق والحريات العامة ، وضمان عدم الاعتداء عليها سواء من جائب الحكومة أو من جانب الأفراد . وهي نافذة يطل منها الرأى العام على الحسكومة لسكى يرشدها إلى الطريق السليم في هذا الشأن .

أما الآفراد فإنهم بملكون مراقبة احترام الدولة لحقوقهم وحرياتهم الاساسية ، ولديهم أكثر من طريق للمفاع عنها إذا وقع أى انتهاك لها . فبالإضافة إلى الطريق القضائ الذي أشر فا إليه فيما سبق، فإن لدى الآفراد بحوعة من الحقوق والضافات تقررها لهم الدساتير في حالة وقوع مثل ذلك الانتهاك مثل حق الشعب في عزل رئيس الدولة ، أو في إقالة نائهم

بالبرلمان، أو حق الاستفتاء الشعبي أو الاعتراض الشعبي أو الحل الشعبي أو الاقتراح الشعبي، أو حق الشعب في الثورة ومقاومة الطفيان، أو حق الآفراد في تقديم التظلمات ورفع الشكاوي إلى المسئولين بالدولة، إلى غير ذلك من حقوق وضمانات(١٠).

سابعا : ضمانات الحقوق والحريات في الإسلام :

يعتبر العصر الإسلاى من أرهى عصود التاريخ وأكثرها عدالة وحكة وحرصا على حقوق الأفراد وحرياتهم . وقد مارس الأفراد فبه حقرقاً وحريات لم يعرفها السالم إلا بعد ذلك العصر بمئات السنين ، وقد شهد العصر الإسلامى منذ أربعة عشر قرنا نظاماً متكاملا ودقيقا وعادلا لحاية حقوق الافراد وحرياتهم الأساسية لم يعرف أى عصر آخر من العصور التى سبقته أو لحقت به حتى اليوم .

ويتميز ذلك العصر بوجود ثلاثة نظم قضائية مترازية ومتكاملة وهي :

⁽۱) راجع : جورج فيدل ، المرجع السابق ص١٣٩٠ ومابعدها ، والدكتور مصطنى كد كامل ليلة ، النظم السياسية ، ١٩٦٣ ص ٧٤٨ وما بعدها . والدكتور مصطنى كامل ، شرح القانون الدستورى ، القاهرة ١٩٥١ ص ٢٩٦ وما بعدها ، الدكتور عثبان ، المبادى الدستورية العامة ، القاهرة ١٩٥١ ص ١٩٥٦ و ما بعدها والدكتور سليمان عمد الطماوى ، مبادى القانون الدستورى المرجع السابق ، ص ٧٤٧ ومأ بعدها ، عبد الحكم حسن محمد عبداقة ، وسالة دكتوراه ، المرجع السابق ، عس ١٩٠٠ وما بعدها ، وحسن أحمد على ، وسالة دكتوراه ، المرجع السابق ، ص ١٩٠٠ وما بعدها .

نظام القضاء العادى .. ونظام ولاية المظالم ... ونظام الحسبة . وفيما يلي نبذة موجزة عن تأنى النظم الثلاثة .

١ -- نظام القصاء المادى :

وكان القضاة بتم اختيارهممن بين أكثر الناس عدالة وحكمة واكنسابا لثقة الناس . وكانت الشريعة الإسلامية تتطلب فيمن يتولى زمام القضاء بين المسلمين ضرورة توفر ثلاثة شروط أساسية وهى :

(أ) شرط الكفاية الجسدية . يمعنى توفر القدرة الجسدية والصحية اللازمة لتحمل أعباء القضاء بين الناس .

(ب) شرط العلم بأحكام الشريعة القراء ، والقدرة على النميز بين ماهو حلال وما هو حرام ، وعلى الافتاء الصحيح فى أمور الدنيا والدين .

(ج) شرط التحلى بالآداب والأخلاقيات اللازمة لإصدار أحكام عادلة رحمايدة فيما يعرض عليه من قضايا ، دون خشية التعرض لأية مؤثرات أو إغرادات .

هذا بالإضافة إلىالشروط المامة المعتادة التي لابد أن تتوفر في كل من يتولى أمراً من أمور الإسلام كشروط المقل والرشد والحكمة ، والسيرة الطبية بين الناس ، والالتزام بالمبادات وأحكام الشريعة ، وأن يكون قدوة حسنة ومثلا أعلى في سلوكه وأن يكون معروف الأصل والنسب . ولم يكن خليفة المسلمين يتردد في عول القضاة الذين يفقدون شرطاً أُو أكثر من تلك الشروط ، أو يثبت انحرافهم عن طريق العدل ، أُو يفتقدون ثقة الناس فى نزاهتهم وعدلهم .

وكان شمار القاحى الذى يلتزم به فى القضاء بين الناس هو قوله تعالى : دوإذا حكتم بين الناس أن تحكوا بالمدل ١٧٠.

وقوله : ديا أيها الذين آمنواكونوا قرامين بالقسط شهداء ته ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين إن يكن غنيا أو فقيراً فاته أولى بهما فلا تتبموا الهوى أن تمدلوا وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان يما تعملون خبيراً (٢٥).

وكذلك قوله عز وجل: « يأيها الدين آمنوا كو نوا قوامين فه شهدا. بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعسداوا اعدلوا هو أقرب التقوى واتقوا اسا إن اقه خبير بما تعملون «٢٠٪.

وليس أعدل من رسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام بين البشر أجمين حين قال (والله لو أن فاطمة ابنتى سرقت لقطمت يدها) أو الخليفة المؤمن عمر بن الخطاب رضى الله هنه حين قال (أصابت امرأة وأخطأ عمر).

⁽١) سورة النسام، آية ٨٥٠

⁽٢) سورة النساء ، آية ١٣٥ .

⁽r) سورة المائمة ، آية A .

نظام ولاية المظالم :

وقد وجدهذا النظام فى الإسلام إلى جانب نظام القضاءالعادى ، بهدنى تلقى شكاوى الناس من أى ظلم يكون قد لحق بهم سواء من جانب الأفراد أو من جانب الحكام ، وقحصها وإبدا. الرأى فيها ومناقشة أطرافها ورد الحقوق المسلوبة إلى أصحابها .

وكان يشترط فيمس يتولى ولاية المظالم فى الإسلام أن يكون عظيم القدر ، نافذ الأسر ، عظيم الهيية ، ظاهر العفة ، قليل الطمع .كثير الورع، وكان يستمين فى إصدار أحكامه بكتاب اقه العزير وسنة رسوله الكريم ، وأقرال الشهود ، وآراء الفقهاء ، وأحكام القضاة والولاة .

ولم تمكن اختصاصات والى المظالم اختصاصات شاملة وكاملة كاختصاصات القاضى العادى ، ولكن كانت له اختصاصات محددة على سبيل الحصر وهي :

- (ا) تظلم المرتزقة من نقص أرزاقهم أو تأخرها عنهم .
 - (ب) رد الآموال المغتصبة لأصحابها عن اغتصبوها .
 - (ج) النظر في المنازعات المتعلمة بالأرقاني الحاصة .
- (د) تنفيذ الأحكام التي يعجز القضاة العاديون عن تنفيذها بسبب ضمف قدرائهم التنفيذية .
- (ه) النظر قيما يعجز المحتسب عن النظر فيه من أمور المسلحة
 العامة .
 - (و) مراعة أداء المسلمين العبادات الظاهرة .

(رُ) فض المنازعات بين المتشاجرين والحمكم بينهم ،

ويختلف نظام ولاية المظالم عن نظام القضاء العادى فى الإسلام .
بالإضافة إلى ذلك الفارق فى مدى شمول الاختصاصات ، من حيث إن
والى المظالم يتمتم بقدر من الهيبة والرهبة أكبر بما يتمتع به القاضى العادى
بسبب تمتمه بسلطة لتنفيذية أكبر وأكثر سرعة ، كما أنه يملك أن يستخدم
الإرهاب بين المتنازعين بهدفى التوصل إلى الحق ، ويملك حق تأديب
المخطى. وتقويمه ، ويتمتع بقدرة كبيرة على الجدل والمناقشة مع المتنازعين
دون الاكتفاء بمجرد التعليق الحرفى القانون على الوقائع الظاهرة ، وله
أن يؤجل المسكم لحين استظهار الحق ، وأن يستحلف الشهود ويبدأ
بساعهم قبل سماع أطرافى النزاع ، وله أخيراً أن يحكم على أطراف
النزاع بالكفائة المالية ، وهى سلطات لا تتوفر القاضى العادى فى
الإسلام(۱) .

ويكاد نظام ولاية المظالم فى الإسلام يتشابه مع نظام المدعى العام الاشتراكى فى مصرفى الوقت الحاضر . ويوجدفى مصر حاليا نظام(ديوان المظالم) أيضاً ، إلا أنه لا يتمتع بسلطات واضحة أواختصاصات محددة،

⁽۱) واجع الدكتور محد سلام مدكور ، القضاء في الإسلام ، القاهرة الم و ۱۹۶۶ مص ۱۹۶۵ وما بعدها . والدكتور محدد حلى ، تظام الحكم في الإسلام ، الفاهرة ص ۳۶۲ وما بعدها . ومنيب محمد ربيع ، رسالة دكتوراه ، المرجع السابق ص ۱۹۶۹ وما بعدها . والدكتور سليان محمد الطماوى ، السلطات الثلاث في الدسانير العربية للماصرة وفي الفسكر السياسي الإسلامي ، دار الفسكر العربي ، القاهرة ص ۲۷۲ وما بعدها .

كَا أَنْهُ لا يمارس دورا قضائهاً بارزاً . ما يجعل من الصعب تشبيه بنظام ولاية المظالم فى الإسلام أو مقارئته به .

٣ ــ نظام الحسبة :

وتعتبر وظيفة الحسبة فى الاسلام عائلة لوظيفة الضبط الإدارى حسب مفهومها الحديث . أى المحافظة على النظام العام بعناصره الثلاثة المعروفة ، الآمن العام . والصحة العامة ، والسكينة العامة . إلا أنها تستبر أكثر شمو لا من وظيفة الضبط الادارى . إذ أنها فوع من القضاء المتخصص الذي يجمع فى آن واحد بين مهام القضاء والمظالم والشرطة .

فن الوظائف القضائية للمحتسب أنه يفصل بين الناس فى المنازعات الظاهرة التى لاتحتاج إلى أية أدلة لإتباتها . ومن وظائف المظالم المحتسب أنه يملك حق تأديب من يجاهر علنا بارتحاب المعاصى .

ومن وظائف المحتسب أنه يملك حق تفقد الآسواق العامة ، ومراقبة التجار فى معاملاتهم ، ومراعاة توفر النظام العام والآمن العام والصحة ، والقيام على تنظيم عارسة الناس لشتون دينهم .

ويعتبر أداء وظيفة الحسبة فرضا على الوالى وعلى كل من يقوم بتميينه ،كما يعتبر فرض كفاية على كل من عداهم .

ويلتزم المحتسب بالاستجابة لمن يلجأ إليه ، وبأن يبحث عن المنكرات وعن ترك المعروف الظاهر لإقامته . وله أن يتخذ لنفسه أعوانا يساعدونه فى أداء مهمته ، وأن يحصل على تفقة من بيت المال كراتب له . وهو يملك أن يحتهد برأيه لكى يتبين الحطأ من الصواب ، وأن يعزد فى المنكرات الظاهرة بشرط ألا يتجاوز الحدود ، وأن يلزم المدين بأداء ما عليه لصاحبه .

إلا أن المحتسب. على خلاف القاضى العادى فى الاسلام ـ لايملك أن يستمع إلى الدعاوى التي ليس بها منكر ظاهر ، ولكنه يملك أن يتصدى الحكم من تلقا نفسه دون تظلمسبق من صاحب الشآن، وهو يعتبر أكثر الناس شدة فى الحق وأكثر قسوة وصرامة من القاضى العادى، وهو من هذه النواحى يتشابه مع نظام والى المظالم ، ولكن المجالات التي يملك كل من القاضى العادى ووالى المظالم إصدار أحكام قضائية فيها تويد كل من القاضى العادى ووالى المظالم إصدار أحكام قضائية فيها تويد

وهكذا تمددت فى الاسلام المؤسسات ذات الطابع القصائى الترتنحمل بمسئولية حفظ حقوق الناس وحرياتهم الأساسية ، ضمانا الموصول إلى تحقيق أكبر قدر بمكن من العدالة والحق بين الناس (١).

⁽١) راجع: الدكتور أحد شلبى، موسوعة النظم والحضارة الإسلامية، الجرء السايع، القاهرة ١٩٧٦ من ١٤٥ وما بعدها . الدكتور عصطني كال وصني، موسوعة النظم الاسلامية، القاهرة ١٩٧٦ ص ١٩٧٥ وما بعدها . ابراهيم نجميب عوض، القضاء في الإسلام تاريخه ونظمه، القاهرة ١٩٧٥ ص ١٩٧٩ وما بعدها . للدكتور سليان تحد الطماوى، السلطات الثلاث في الدساتير العربية المماصرة الم جمع السابق ص ٢٧٤ وما بعدها . منيب عمد ربيسم ، رساله دكتوراه، المرجع السابق ص ٤٨١ وما بعدها .

المبعث المشان

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

أولا : نبذة عن القيمة القانونية لاعلانات الحقوق:

ترجع نشأة إعلانات حقوق الانسان إلى أواخر القرن الثامن عشر، حين صدر إعلان حقوق الانسان الأمريكي عقب الاستقلال في عام ١٧٧٦، وإعلان حقوق الانسان الفرنسي في أعقاب الثورة الفرنسية التي تشبت ضد الطغيان الملكي في عام ١٧٨٩.

وقد أقرت الجمية الوطنية الفرنسية إعلان حقوق الانسان الفرنسي، باعتبار. الصياغة الدستورية للفلسفة السياسية الثورة ولمبادئها الآساسية ، ولاسس المجتمع الجديد والقيم التي يجب أن تحكمه . وأهم المبادى، والنظم التي يجب أن يقوم عليها ، وأهم عليجب أن يتمتع به كل فرد فى ذلك المجتمع من حقوق ، وما يتحمل به من الترامات ، ضافا للاستقرار والتقدم والرفاهية للمجتمع كمكل (١) .

وحين صدر أول الدساتير الفرنسية عقب الثورة في ٣ سبتمبر عام ١٩٧٩ ، اعتبر الاعلان الفرنسي لحقوق الانسان مقدمة لذلك الدستور ، ووثيقة هامة من وثائقه لاتتفصل عنه ، ثم أعلنت جميع الدساتيرالفرنسية التي صدرت بعد ذلك الدستور وحتى اليوم اعتناقها المبادىء الواودة

 ⁽١) راجع : دكتررسعد عصفور ، دكتور محسن خليل ، القضاء الإدارى،
 الاسكندرية ، غير مؤرخ ص ، ١ وما بعدها .

فى اعلان الحقوق الفرنسى (وفى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى صدر بعد ذلك ، مع إضافة بحموعة جديدة من المبادى. إليها بما يتلام مع التطور المستمر لاحتياجات الشعب سياسيا واجتهاعيا واقتصاديا . وقد نصر دستورا سنة ١٩٤٦ ، وسنة ١٩٥٨ صراحة فى مقدمتهما على تمسك الشعب الفرنسى بحقوق الإنسان ومبادى. سيادة الآمة الواردة فى إعلان سنة ١٧٧٩ .

ويعتبر المديد من فقهاء القانون العام فى فرنسا أن لاعلانات حقوق الإنسان قوة دستورية ملزمة شآنها فى ذلك شآن الدساتير تماما ، وبالتنالى فإن قوتها القانونية تسمو فوق قوة التشريعات العادية ، وتعتبر ملزمة للمشرع العادى ولا يجوؤ له الحروج عليها ، بل إن البعض منهم يقرر لها قوة تسمو على قوة الدستور ذاته ، يحيث يلتزم بها مشرعو الدساتير أيضا عند صياغتهم لتلك الدساتير .

ويستند الفقها، في ذلك إلى ماسبق أن ذكر ناه من أن جميع الدساتير الفرنسية اعتبرت إعلان الحقوق الفرنسي الصادر في سنة ١٧٨٩ ، جزء الابتجز أمن تلك الدساتير، مما يجعل للبادى. الواردة في الإعلان نفس القوة الملزمة للمبادى. المنصوص عليها في الدساتير ذاتها ، كما يستندون إلى أن القضاء الآمريكي يفرض رقابته على مطابقة القوا فين لإعلانات الحقوق أيضا ، لاعلى مطابقة الاستور فقط .

ويعتبر الفقيه الفرنسى الكبيرHauriou أن هناك فى الدولة دستورين: دستور سياسى ، ودستور اجتماعى . فالدستور السياسى هو الدستور العادى الذى ببين نظام الحكم فى الدولة . ويضع أسس تنظيم ونشاط السلطات العامة فيها ، ويحدد الأفكار والمبادى، السياسية الرئيسية التي تؤمن بها . أما الدستور الاجتماعى، فهو إعلان الحقوق الذى يحدد أهم الحقوق الاجتماعية والحريات التى تلتزم الدولة بتوفيرها للمواطن ، وطبيعة النظام الاجتماعى الذى يحسكم علاقة المواطنين بالدولة وعلاقتهم ببعضهم البعض ، وكلا الدستورين يقفان على قدم المساواة من حيث قوتهما الإلوامية والتزام جميع الأطراف باحترامهما (١٠)

ورى جانب آخر من الفقه أنه من المعتدر إعطاء جميع المبادى، الى تضمها إعلانات الحقوق قوة دستورية إلزامية . ذلك أر تلك الاعلانات كثيرا ما تتضمن بعض المبادى، التي يصعب الالتزام بتنميذها ، إذ لاتزيد عن كونها بجرد إرشادات عامة أو توجيهات فير محددة تتمذر قرجمتها إلى أعمال تنفيذية محددة ، وذلك كبدأ حق العمل لسكل مواطن على سييل المثال .

ولذلك يرى ذلك الجانب من الفقه الاكتفاء من إعلانات الحقوق بالمبادى، التي تتمثل في نصوص عددة وأحكام وضعية واضحة يسهل تطبيقها والالترام بها عملا ، فنعتبر نصوصا قانو نية ملزمة في حد ذاتها ، وتلتزم الدولة بتعليقها واحرامها كالدستورو القوانين الدادية تماما باعتبارها مصدرا من مصاهد المشروعية ، وذلك مثل مبدأ الاعترافات بحق الملكمة الخاصة ، أو مبدأ حرية الصحافة ، أو مبدأ حرية عارسة الشعائر الدينية . و الح

أما المبادى. التي لا تخرج عن كوتها مجرد توجيهات علمة غير محددة ،

⁽١) مشاد إليه في سعدعصفور ، محسنخليل ، المرجع السابق ص١٣٠١٢.

أو مبادى. فلسفية يصعب تطبيقها بالصورة التي هي عليها ، فإن السلطات السامة في الدولة لاتلتزم بتطبيقها في الحال قبل ترجمتها إلى قوافين وضعية عددة وملزمة. وإن كان ذلك لا يعني إباحة الحروج عليها ، بل تلتزم الدولة بأن تضعها في حسبانها عندما تقوم مستقبلا برسم سياساتها العامة أو الأسس المنهجية التي تسير عليها ، أو بوضع تشريعات وضعية جديدة ، فإنها تقوم بصياغة تلك المبادى، في تصوص تشريعية بحددة وملزمة للدولة .

ويعبر Jean Rivero عن وجهة نظره حول القيمة القانونية لحقوق الإنسان ، فيقول أن حقوق الإنسان تقوم على فكرة القانون الطبيعى Droit Naturel وطبقا لهسدة الفكرة فان الإنسان للهجرد كونه إنسانا للهجرعة من الحقوق الملاصقة لطبيعته والتي لا يمكن انكارها أو الاعتداء عليها . وعلى القانون الموضعي أن يعترى يتلك الحقوق الطبيعية وأن يحميها . وحتى لو جردنا تلك الحقوق من اعتراني الدولة بها عالها تظل قائمة أبضا بحكم القانون الطبيعي ، أي أن وجودها منفصل عن القانون الوضعي ، وسابق عليه ، ويسمو عليه ('):

و رى جان ريفيرو أن حقوق الإنسان بهذا المفهوم تختلف عن دالحريات العامة ، التي ينص عليها عادة في الدساتير والقوافين الوضعية . فالحريات العامة هي من وجهة فظرة ـ القدرة على تقرير المصير عندما ينظمها القانون الوضعي أي أنها تكون دائما حقوقا معترفا بهامن السلطات العامة ، ومنظمة بواسطة تلك السلطات بقدر أو بآخر من التطور ، بمعى أنها قصتير جزءا من أجزاء القانون الوضعي يولد في داخله ولا ينفصل

⁽١) راجع جان ريفيرو، المرجع السابق ص ٢٣ ومابىدها .

عنه . وعلى ذلك فانه يرى أن حقوق الإنسان هى جزء من القانون الطبيعى ، بينها الحريات العامة هى ذلك الجزء من حقوق الإنسان الطبيعى ودخل فى نطاق القانون الوضمى(١) .

ومع تقدير نا لرأى السلامة Rivero ، إلا أننا نرى أن فكرتى حقوق الإنسان والحريات العامة تمكادان لتطابقان مع بعضهما البعض فى الوقت الحاضر ، بعد أن تطويت فكرة القانون الطبيعي ، وتحولت معظم حقوق الإنسان فى غالبية الدول إلى حريات عامة منصوص عليها فى التشريعات الوضعية تصاصريحا (وخاصة فى صلب الدساتير) ، بما يجعل من الصحب التفرقة بين الفكرة ين نفرقة واضحة وحاسمة فى ظل ذلك التطود .

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه وإن كانت غالبية الفقه الدستودى والإدارى أسبحت تعترف بالقيمة الفائرية والقوة الملزمة لاعلانات حقوق الإنسان ، بقدر أو بآخر من الاعتراف على النحو الذي أشر فاإليه، فإن هناك قلة قليلة من ذلك الفقه ترفض الاعتراف لمثل تلك الإعلانات بأية قيمة قانونية أو بأية قوة ملزمة ، وقعتبر أن إعلانات الحقوق ماهى إلا بجرد عرض وإعلان لمبادى منصبية فلسفية تتجرد من صفة الالترام القانوني ، وبالتالي فلا يمكن ـ من وجهة نظر هذه القلة ـ اعتبارها مصدرا من مصادر المشروعية (٢).

إلا أن ذلك الرأى لم يلق استجابة من جانب كبير من الفقه الفرنسي

⁽¹⁾ داجع Rivero ، المرجع السابق ص ٢٤،٢٣٠

 ⁽٢) راجع Braud ، المرجمة السابق ، طبعة سنة ١٩٧٠ ص ٢٦
 وما يعدها .

والمصرى ، فلم يحقق انتشارا يذكر نظراً لأنه لا يستند إلى مبردات قانونية أو دستورية مقنعة ، فضلاعن أنه لايساير التطورات التاريخية التي مرت بها إعلانات حقوق الإنسان ، حيث كافت تصدر دائما لصية ، بالدساتير ، كاكانت دائما مصدرا رئيسيا لباب الحقوق والحريات العامة في معظم الدساتير والقرافين الوضعية الحديثة .

ونحن نرى أن إعلاقات الحقوق طالما أنها صادرة عن الآمة ومعبرة عن إدادتها الحرة — يجب أن تمكتسبة بقانونية وقوة ملومة شأنها شأن الدساتير تماما وعلى نفس المستوى من القوة . ذلك أن المبادى التى تتضمنها الدساتير من مبادى من تلك الإعلانات لا تقل قيمة أو أهمية عما تتضمنه الدساتير من مبادى موسيترى بذلك مشرعو الدساتير فيخصصون بابا مستقلا في الدستور وإعلان الحقوق والحريات العامة . كما أن كليهما — الدستور وإعلان الحقوق ويمتير معبرا عن إرادة الآمة أو أمانيها والمبادى التي تؤمن بها . وهي أيضا يعتبر معبرا عن إرادة الآمة أو أمانيها والمبادى التي تؤمن بها . وهي أيضا جزء الايتجز أمن الدساتير ذاتها ، ولها قفس القوة الملزمة ، (وقد أقر بجلس الدولة الفرقسي ذلك المبدأ الهام في قضية المعتور آخرين ، وفي قضية بحلس الدولة الفرقسي ذلك المبدأ الهام في قضية المعتور أخرين ، وفي قضية (Dehaene) (1)

أما الإعلانات أثنات الصيغة العالمية ، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فان عجرد توقيع الدولة عليها وتصديق البرلمان على ذلك التوقيع، كفيل باعطائها صيغة التشريع الوضمي الداخلي ، الذي تلتزم الدولة التزاما

 ⁽١)راجع محمن خليل، سعد عصفور، المرجع السابق ص ١٥ وما
 بعدها، وكذلك ريفيدو، المرجع السابق ص ١٧٨.

قانونيا باحترامه والعمل على تتفيذه ،كما يلتزم المشرع بعدم الحروج علميه أو مخالفته فيما يسنه من قوانين داخلية .

إلا أثنا في الوقت ذاته لا نؤيد القائلين بوضع إعلانات الحقوق في مرتبة أسمى من مرتبة الدستور . ذلك أنه أصبح من المستقر منذ عيد بيد ـ باجماع الفقه والقضاء في كافة الدول ـ أن يكون الدستورهو أسمى القوانين جميما ، وألذى يحتل القمة في تدرج التشريعات بالدولة ، باعتباره التشريع الذي يضع النظام الآساسي الدولة ، مما يوجب على جميع مراتب التشريع الآخرى احترامه وعدم الخروج عليه وإلاكانت باطلة ومشوبة بعيب عدم الدستورية ، وأقصى ما يمكن أن تصل إليه إعلانات الحقوق في ظل ذلك الوضع ، هو أن تفضم الدستور جنبا إلى جنب مثل مقدمات الساتور عماما .

أما فيما يتعلق بالمبادى. التى تتضمنها إعلانات الحقوق، والتىلاتضم قواعد قانونية ملزمة بل تتضمن مجرد توجيهات علمة ومبادى. فلسفية محددة فأن الدولة تتحمل بالترام ترجمة فلك المبادى. إلى تشريعات محدة وملزمة فرر صدور الإعلان، ومن المفضل أن تصاغ فى قالب نصوص دستورية تدرج ضن مواد الدستور لدكى تمكمسب طابع السمو الذى تتصف به نصوص الدستور.

ومن جهة أخرى ، فأننا نرى ضرورة أن تختم النصوص الدستورية والقانونية المنبثقة عن إعلانات الحقوق - شأنها شأن سائر النصوص التشريعية فى الدولة - للتطوير المستمر بين السين والآخر ، مع تطور المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للواطنين ، محيث تضانى إليها باستمر ارالطوائف الجديدة من الحقوق والحريات التي يستلزمهاذلك التطور. قما لاشك فيه أن حاجيات الإنسان لا تقف عند حد معين بل هي مالة حركة مستمرة. وعا يؤكد ذلك أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في سنة ١٩٤٨، تضمن حقوقا اقتصادية واجتماعية متمددة سيرد ذكرها بعد قليل ـ لم تكن معروفة ولم يكن الإنسان في حاجة إليها عندما صدرت إعلانات الحقوق الأمريكية والفرنسية في أو اخر القرن الثامن عشر (١).

ولا يعنى ذلك المساس باستقرار الدساتير وعدم قابليتها التعذيل السريع. ذلك أن التغير الملوس في حاجيات الإنسان بصغة عامة وبشكل يتطلب تعديل القريعات لا يحدث في فترات متقاربة إلى الحد الذي يخل باستمر أر الدساتير ، فقد لا يحتاج الآمر إلى مثل ذلك التعديل إلا في فترات متباعدة لا تقل عنورات أو خس عشرة سنة .

⁽۱) وقد حضرنا المؤتمر السنوى الماشر الذي عقده المهد الدولى لحقوق الإنسان بمدينة ستراسبورج الفرنسية في يوليو عام ۱۹۷۹ . وقد أثير في ذلك المؤتمر ستى جديد لم يرد النص عليه في كافة إعلانات الحقوق اتى سبق صدورها، وهو حق الإنسان المريض الميثوس من شفاقه في الموت تخلصا من حياته . وقد دارت مناقشات جادة في المؤتمر حول ذلك الحق . إلاأنتاكنا من بين المحارضين لذلك الحق، تظرا لتمارضهم الحق في الحياة، ولذلك قديد فع الأطباء إلى قتل مرضاه الميثوس من شفائهم ، وهو ما يتنافي مع عدم مشروعية جريمة القتل مهما كان الدافع إلها .

راجم بموعة السكتيبات والأيماث والمقالات الى يصدرها المذيمر سنويا يخلاصة مايدور فيه من مناقشات ومايقدم من أيماث .

و أخير افإننا تطالب الدولة الى لا تمترف دستوريا أبإعلانات العقرق - يمنى أنها لا تدرج في دساتيرها كل أوبعض المبادي، المتصوص عليها في تلك الإعلانات. بأن تعيد النظر في دساتيرها حتى تستوفى ذلك النقص، نظر الما لحقوق الإنسان وحرياته الآساسية من أهمية كبرى في حماية المحكومين من عسف الحكام . وفي حضر الشعوب على بذل كل ما تملك من جهد وولاء من أجل الارتقاء عستوى الأمم التي تنتمي إليها .

ثانيـا ... قصة صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: (١)

ظهرت فسكرة إصداد إعلان عالمي لحقوق الإنسان لأول مرة بمجرد أن وضمت الحرب العالمية الثانية إوزارها مباشرة ، وأثناء توقيع ميثاق إنشاء الآمم المتحدده في مرتمرسان في انسسكو بالولايات المتحدة الأمريكية في صيف عام ١٩٤٥ ، فقد تقدم أحد أعضاء ذلك المؤتمر باقتراح إلى لجنة المؤتمر بوضم إعلان يخضمن الحقوق والحريات الأساسية للانسان.

B.Mirkine, Guetzévitch, Les Constitutions européennes, (\) Bibliothéque de la science politique, 1 ere serie, Tome premier, Presses Universitaires de France, Paris, 1951, p. 121 et suite Conseil de l' Europe.

Les droit de l'homme en droit intrenational, : عرفاله Textes de base, Strasbourg, 1979, p. 92 et suite.

United Nations Organisation. The United : راج أيناً Nations & human rights Information Office New York, 1978, p. 75 et suite.

ورغم أن فكرة الإعلان في حدداتها وجدت استحسانا من جاقب أعضاء المؤتمر ، إلا أن الرأى الفالب آ فداك اتجه إلى أن الوقت ضيق الإصدار مثل ذلك الإعلان الذي يحتاج - لكي يصدر بالصورة المعلوبة - إلى الكثير من البواسات العاريلة والآيحاث المتعمقة ، كما أن جانبا آخر من أعضاء المؤتمر وجد أن ميثاق الآسم المتحدة ذاته فيه ما يكني لحاية حقوق الإنسان وحرياته الآساسية ، ويغني بالتالى عن استصدار مثل ذلك الإعلان ، فضلا عن وجود المادة ٨٠ من الميثاق ، والتي تنص صراحة على إنشاء لجنة لحاية حقوق الإنسان . وبذلك صرف النظر مؤقتا عن تلك الفكرة ، إلا أنها ظلت عالقة في الآذهان تنتظر الوقت المناسب عن تلك الفكرة ، إلا أنها ظلت عالقة في الآذهان تنتظر الوقت المناسب

ولم يتأخر ذلك الوقت المناسب كثيرا ، فني العام التالى مباشرة ــ عود المجلس الاقتصادى والاجتماعي التابع للأمم المتحدة أول دورة له . وفي بداية تلك الدورة أصدر المجلس قرارا بانشاء لجنة لحماية حقوق الإنسان التي قصعليها ميثاق الآمم المتحدة ، والتي أوصت بانشائها الملجئة التحفيرية للأمم المتحدة .

وما أن أنشئت لجنة حماية حقوق الإنسان، حتى أحالت إليها الجمعية العامة للأمم المتحدة - وكانت الجمعية حيثئذ تعقد أولى دورائها فى لندن ـ مشروع الإعلان الخاص بالحقوق والحريات الأساسية للانسان لدراسته تمييدا الاستعداره . و بناءعلى ذلك المشروع قامت اللجنة المذكورة بوضع مسردة مبدئيه للإعلان فى خلال عام ١٩٤٧، لمرضها على الجمعية العامة فى أول دورة تالية .

وتم عرض مشروع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الجمعية

العامة للأمم المتحدة فى دورة عام ١٩٤٨ ، فى باريس ، وتعت مناقشته وتعديله مادة ، إلى أن أقرته البيمسية باجماع الأصوات وأصدرته فى يوم العاشر من شهر ديسمبر عام ١٩٤٨ من ثلاثين مادة . كما تقرو أن يتم استكماله باتفاقيتين أخريين حول حقوق الإنسان . إحداهما بشأن المحقوق الانتصادية والاجتماعية والثقافية ، والآخرى بشأن الحقوق المدنية والسياسية (١) .

* * *

ثالثا ــ أهمية الإعلان وأثره:

يقول كورت فالدهيم السكرقير العام للأمم المتحدة .ف ذلك الوقت ، بمناسبة تصديق الدول الأعضاء بمنظمة الآمم المتحدة على الاتفاقيتين المسكلتين للاعلان العالمي لحقوق الإنسان : _

د إنه من واجب المنظمة العالمية بمقتضى ميثاق الآمم المتحدة أن تؤكد من جديد إيمانها بالحفوق الآساسية للانسان ، وكرامة الفرد البشرى وقيمته ، والمساواة فى الحقوق بين الرجال والنساء ، وبين الآمم كبيرها وصنيرها ، ولكن الإيمان وحده لا يمكنى ، فهو يحتاج إلى العمل ، وقد عملت الآمم المتحدة ومنظماتها المعاونة دون توقف ، ويجب عليها أن تواصل عملها من أجل عرض قضية حقوق الإنسان فى صيغة عملية :

⁽١) ولم يحدث ذلك عند صدور الاعلان مباشرة ، بل فى وقت متأخر ، حيث لم تصدر الامم المتحدة هاتين الانفاقيتين إلا في عام ١٩٦٦ ، كما أنها لم تدخلا إلى حير تتنفيذ إلا فى عام ١٩٧٦ ، حيث صدق عليهما المددمن الدول الذى يسكفى لسريان مفعو لهما طبقا لئص الانفاقيتين .

حق ألحياة ، وحق المساواة أمام القانون ، وحق حرية الرأى والتمبير ، وحق التجرو من الاعتقال والقبض التعسنى ، وحق التجل ، وحق العمل وحق العمد ، والاجرال من الجوع ، وجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الآخرى . ولاجرال الشيء الكثير ينتظر الانجاذ ، فلا سبيل إلا يتقيق الغايات السامية الواودية في الوثيقة العالمية لحقوق الإنسان ، إلاإذا تجالاعتراف الشامل بمائها وأسسها قانونا ، وروعيت عند الممارسة العملية . ومن حسن الطالع أن تؤكد تجربتنا خلال الثلاثين سنة الماضية جدارة المثل العليا الواردة في الوثيقة العالمية لحقوق الانسان ، وقابليتها الكاملة التحقيق (٧) .

ولا شك أن اهتمام الآمم المتجدة بتعزيز وحماية الاحترام العالمي لحقوق الإنسان ومراعاة حرياته الآساسية - كما تؤكد الآمم المتحدة في تقاريرها - هو تعبير عن الاهتمام المتزايد للجتمع الدولى بكفالة تمتع جميع بني البشر في كل مكان بهذه الحقوق والحريات دون تفرقه بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الآصل أو الدين . وهو ما يمثل دد فعل المجتمع الدولي بعد مالاقاه من أهو ال الحربين العالميتين الأولى والثافية ، وقد أدت هذه الآهو ال إلى الاقتناع الكامل لجميع الآطرافي بأن الحماية الدولية الفعالة لحقوق الإنسان تعتبر شرطاً أساسيا للسلام والتقدم الدوليين .

وهذا هو ما دفع القائمين على صياغة ميشاق الآمم المتحدة إلى أن يحرصوا على النص في ديباحة الميثاق على إحراب شعوب الآمم المتحدة

⁽¹⁾ واجع البكتيب الذي أصدرته الآمم المتحدة عن سقوقالانسان بمناسبة الذكري الثلاثين لمبدود الاعلان العالمي لحقوق الانسان في حام ١٩٧٨ ، أصدره مكتب الاحلام المبابع للأمم المتحدة في نيويودك ، وطبعته بالعربية مؤسسة داد الشعب بالقامرة في توفير من نفس العام ، ص ٣ وما بعدها .

⁽ إن حقوق الانسان)

عن تصيمها على تأكيد إيمانها من جديد بحقوق الإنسان الآساسية ، وبكر امة الفرد وقيمته ، وبالحقوق المتساوية للرجال والنساء وللأمم كبيرها وصغيرها كما حرصوا كذلك على النص على احترام حقوق الإنسان ودعاية حرياته الآساسية في مواد عديدة في صلب الميثاق . وقد كانت تلك النصوص جميماً _ والنابعة من حرص الآمم المتحدة على الاهتمام بتلك الحقوق والحريات _ هي المقدمة أو التهيد الذي أدى بعد ذلك بتلك الحقوق والحريات _ هي المقدمة أو التهيد الذي أدى بعد ذلك بتلاث سنوات إلى إصدار إعلان عالى مستقل لحقوق الإنسان ، فضلا عن تشكيل لجنة حقوق الإنسان التي سبقت الإشاوة إليها(١)

وتؤكد وثائق الآمم المتحدة أن صفور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد أحدث تأثيراً قوياً في جميع أنحاء العالم ، حتى أصبح من أشهر وثائق الآمم المتحدة وأكثرها تأثيراً على المجتمع الدولى ، وأن معظم الحقوق والحريات المنصوص عليها فيه قد أدرجت في الدساتير الوطنية والتشريعات المحلية في دول كثيرة - كما أصبح يستشهد بها في أحكام المحاكم بدرجاتها المختلفة ، وأصبحت بنوده تعتبر مقياسا السلوك الدول ولدرجة احترامها لحقوق الإنسان ومدى التزامها بمراعاته حرياته الآساسية ، كما أصبح الإعلان مثلا يضرب لمدى تأثير الجهود الدولية الناجحة التي قبذلها أصبح المتحدة في عتلف المجالات الانساقية ،)

 ⁽١) راجع لسكاتب هذا البحث مذكرات درست بالسنة الرابعـــة بكليـة الحقوق مجامعة الزقازيق في العام الجامعي ١٩٨٠/٧٩ بعثواني :

Anthologie sur les droits de l'homme.

Revue des droits de l'homme (Human Rights), ; ; (1) Journal Trimestriel en Francaise & Anglais, Paris, Volume 1, 1968, p. 5 et suite.

وقد حرصت الأمم المتحدة فى جميع قراراتها وتوصياتها المتعاقبة فى المناسبات المختلفة على تأكيد ضرورة احترام نصوص الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، وعلى دعوة حكومات الدول المختلفة إلى اتخاذ التدايير الضرورية اللازمة لاحترام ومراعاة تلك الحقوق، حفاظا على التدايير الضرورية اللازمة لاحترام ومراعاة تلك الحقوق، حفاظا على يشكل الهدف الرئيسي فى جهود جميع أجهزة ومؤسسات الأمم المتحدة، فقد عيرت الجمية العامة للأمم المتحدة إعن هذه المعانى فى قرار الأسس الشرورية السلام عام 1949، وقرار عدم القييز العنصري فى عام 1949، وقرار عدم القييز العنصري فى عام 1949، وفى مؤتمر حقوق الإنسان بطهران فى عام 1974، 1979، وفى القرارات المتعلقة وفى مؤتمر حقوق الإنسان بطهران فى عام 1974، وفى القرارات المتعلقة بالاستخدام السلمي التقدم العلمي والتكثولوجي لصالح السلام ولفائدة الجنس البشرى فى عام 1970، وفى غير ذلك من قرارات متحددة (١).

وقد بلغت أهمية النصوص الوادرة في الإعلان إلى حد أنها صبت في اتفاقيتين دوليتين بشآن حقوق الإنسان أقرتهما الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٦٦، وعرضت على جميع دول المسالم للتصديق عليهما والانضام إليهما . (وسيأتي الحديث عليهما تفصيلا فيما بعد) . كا صبت تلك النصوص في المكثير من المعاهدات الثنائية ، والإقليمية ومتعدة

Droits de l'homme, Recueil d'Instruments : (\)
Internationaux des Nations Unies à l'occasion de la 25 ed anniversaire de la declaration des droits de l'homme, New York \(\cdot\)1973.

الأطراف بين دول منتلفة، ومن أمثلة ذلك: المعاهدة الدولية القضاع لى التفرقة المنصرية ، والمعاهدة الدولية المتضاع للمبودية وتجارة الرقيق، والاتفاق الأوربي لحاية الحقوق والحريات الآساسية للانسان ، والتي تم عقدها بين الدول الآوروبية في دوما في عام ١٩٥٠، والاتناقية الآمريكية لحقوق الإنسان في كوستاريكا والتي تم عقدها في نهاية مؤتمر الدول الآمريكية لحقوق الإنسان في كوستاريكا بلاتينية في عام ١٩٧٥، وقرارات مؤتمر الآمن والتعاون الآورب الذي عقد في العاصمة الفنلندية هلسنكي في عام ١٩٧٥، ووضع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كيثاق أساسي من مو اثيق المؤتمر، وإعلان اليونسكو حول التفرقة المنصرية المني أقر في المؤتمر العام اليونسكو في دورته العشرين في عام ١٩٧٥،

وعلى المستويات المحلية ، المكست نصوص الإعلان العالمى لحقوق الانسان على دساتير العديد من الدول ، حيث نصت تلك الدساتير على أهم الحقوق والحريات الاساسية الواددة فى الإعلان ، وحرصت على تأكيد ضرورة احترامها ورعايتها . كما تستشهد بالإعلان الكثير من المحاكم الوطنية والدولية والجهات القصائية فى أحكامها وفتاويها فى المسائل التى تتضمن مساساً بحقوق الإنسان وحرياته الاساسية، وفى مقدمة تلك المحاكم محكة الدولية بلاهاى .

班 李 李

Unesco, Declaration sur la race et les Prejugés: راجي) raciaux, Paris, 1979, p. 9 et suite.

وابعاً : الحقوق والحريات الى نص ُعليها الإعلان :

يتضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ديباجة وثلاثين مادة أودعها بجموعة كبيرة من الحقوق والحربات الآساسية التي لا غنى عنها للانسان من أجل حربته وأمنه واستقراره(١١٠.

وفى الديباجة قرر الإعلان أنه يصدر من أجل حفظ كرامة جميع أعضاء الاسرة البشرية وحقوقهم المتساوية وغير القابلة التصرف فيها ، كأساس ضرورى التحقق الحرية والعدالة والسلام فى جميع أنحاء العالم، وأن إنكار أو اغتصاب حقوق الإنسان قد أدت إلى اقتشار أعمال البربرية التي هزت ضير الإنسائية - ومن أجل الارتقاء بالعالم إلى حيث يكون الوجود الانسائي حراً في القول ، حراً في العقيدة متحرراً من الخوف ومن المعاقة ، لهذا يعلن هذا الإعلاب كأعلى مشل الطموح الانسائي .

وحيث إنه من الضرورى أن تسكون حقوق الانسان متمتعة بالحاية يواسطة نظام قانوني لا يتعرض فيه الانسان للقهر، ونظام قعشائي أعلى

 ⁽١) راجع أيضا فصوص الانتماقية الاوربية لحقوق الإنسان التي مقدت بين للمول الاوربية في العاصمة النمسارية فيينا في شهر أكتوبر عام ١٩٦٥ : _

L'Institut International des droits de l'homme, la convention européenne des droits de l'homme, Strasbourg, 1979.

يقف صدالطفيان وصد الظلم. كما أنه من الضرورى تشجيع النطور فى الصلاقات الودية بين إلامم . وعاصة أن شعوب الامم المتحدة قد أعلنت فى ميثاقها من جديد إيمانها إبالحقوق الاساسية للانسان، وبكرامة وقيمة الشخص الانساني أنه وبالمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة .

وأن هذه الشعوب تعلن عزمها على تفضيل التقدم الاجتماعى، وعلى إقامة أفضل ظروف الحياة بأكبر قدر من الحرية .

وحيث إن الدول الأعضاء تنعيد بضيان الاحترام إلهالمي والفعال لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة، وحيث إن الفكرة المشتركة لهذه الحقوق والحريات هي على أكبر قدر من الأهمية من أجل الإنجاز الكامل لهدا التعهدة

فإن ذلك الاعلان العالمي لحقوق إلانسان يمثل مستوى التفكير المشترك الممكن إدراك من كل الشعوب وكل الامم بهدف أن يعمل كل الاشخاص وكل أعضاء المجتمع دائماً على اتقويته حسس عن طريق التعليم والتربية — وهل تطوير احترام هذه الحقوق والحريات. وأن يضمنوا بإجراءات تم تدريجياً في النظم الوطنية والدولية . والاعتراف والتطبيق الدولى والفعسال . سواء فيما بين سكان الدول الاعتماء في الامم المتحدة ذاتها ، أو فيما بين سكان الاراضي الموضوعة تحت وصاية المتحدة ذاتها ، أو فيما بين سكان الاراضي الموضوعة تحت وصاية

من أجل كل ذلك تصدر الأمم المتحدة هذا الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

حق الحرية والآخوة والمساواة :(١)

وقد خصص الإعلان المادتين الأولى والثانية منه التأكيد على أهم حقين من الحقوق الإنسانية على الإطلاق، وهما الحق فى الحرية، والحق فى المساواة والآخوة بين البشر.

فقد نصت المادة الأولى من الإعلان على أن جسم الناس يولدون أحراراً ومتساوين فى الحقوق والكرامة والعقل والضمير ، لذا يجب أن يتعاملوا مع بعضهم البعض بأخوة وتعاون .

ينها نصت المادة الثانية على أن كل شخص يجب أن يتمتع بكل الحقوق والحريات الواردة فى الإعلان، دون تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللون أو الأصل أو الأهمل أو اللغة أو الدين أوالرأى السياسي أو أي رأى آخر أوالأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر ، كما نصت على أنه لايجب إجراء أي تمييز في المركز السياسي أو القافوني أو اللول للدول أوالآقاليم التي يتبعها الشخص، سواء أكانت هذه الدولة أو الآقليم تتمتع بالاستقلال، أو كانت خاضعة الوصاية، أو تقع تحت أي قيد من قيود السيادة .

⁽١) راجع النص السكامل للاعلان العالمي لحقوق الإنسان في :

Conseil de l'Europe, Les droits de l'homme en droit international.

المرجع السابق . طبعة فرنسية وأخرى إنجليزية ، ص ٢p وما بصدها . وكذلك فى نشرات ستعددة أصدرتها منظمة الآمم المتحدة بعدة لغات فى فترات عتلفة .

ويبدو واصحاما يقسم به نص المادة الثانية من شمول في عدم التميير بين البشر بأى لون من ألوان التميير، ولو طبق هذا النص وحده لسكان كفيلا يتحقيق السعادة والآمن! والاستقرار بين جميع البشر (١).

حق الأمان من العبودية والقهر والتعذيب :

أما المراد من الثالثة إلى الخامسة من الإعلان ، فقد عبرت عن حق كل إنسان فى الحياة والحرية والعيش بلاعبوذية أو قهر أو تعذيب . حيث قررت حق كل فرد فى الآمان والحرية لشخصه ، وحظرت خصوعه لآية صورة من صور الرق أو العبودية أو التعذيب أو الآلم أو المعاملة القاسية أو غير الإنسانية ٣٠ .

الحقوق القافونية والقضائية :

وبعد ذلك تطرق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى الحقوق القانونية والقضائية للانسان ، وذلك في المؤاد من السادسة إلى الحادية عشرة من الإعلان ، وهي تصلح لكي تكون أساساً للائمة شامــــــلة للاجراءات القانونية والقضائية في أية دولة متحضرة ، حيث كفلت الحاية القانونية

Déclaration sur la race et les prejugés raciaux: (\) adoptès par la confèrence generale a sa vingtième session, Unesco, Paris, 1979, p. 9 et suite.

وكذاك مؤتمر اليونسكو حول الصراع صد التفرقة العنصرية في أثينا في أيريل سنة ١٩٨٨. وراجع أيسنا الاتفاقية الدولية بشأن حظر جريمة التفرقة المنصرية والمماقية عليها، والتي أقرتها الجمية العامة للاسم المتخدة في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٨٧.

والضاقات القضائية المختلفة للانسان أمام القانون وأمام الجهات القضائية على اختلافها … سواءكان جانيا أم بجنيا عليه ، مع المساواة بين الجميع أمام القانوندون أي تمييز بينهم .

فقد نصت تلك المواد الست ، على حق كل شخص فى الاعترافى بشخصيته القانو فية فى كل مكان ، وعلى المساواة بين جميع الناس أمام القانون ، وحقهم فى توفير الحماية القانو فية لهم بشكل متساو دون تمييز بينهم . وكذلك حقهم فى الادعاء أمام القضاء الوطنى المختص المعافظة على حقوقهم ضد الاعتداء . كما قررت لهم تلك المواد العنهاتات القانو فية الكافية التى تمكّفل لهم عدم التعرض تصفيا للايقافي أو الاعتقال أوالنني ، وحق سماع دفاعهم علنا أمام محكمة عادلة ومستقلة ، وأن تمكون محاكمتهم مؤسسة على نصوص قانو فية صريحة ، مع كفافة كل حقوق وهمانات عن الأعمال التي لم تمكن محظورة قانونا فى وقت ارتكابه لها سواء فى القانون الوطنى أو فى القانون الدولى ، أوأن يعاقب بعقوبة تفوق التى كافت مقررة لتلك الأعمال فى النصوص القانونية التى كافت مطبقة فى المحظاة التيام بتلك الأعمال فى النصوص القانونية التى كافت مطبقة فى المحظاة التيام بتلك الأعمال فى النصوص القانونية التى كافت مطبقة فى المحظاة التيام بتلك الأعمال فى النصوص القانونية التى كافت مطبقة فى المحظاة التيام بتلك الأعمال فى النصوص القانونية التى كافت مطبقة فى المحظاة التيام بتلك الأعمال فى النصوص القانونية التى كافت مطبقة فى المحظاة التيام بتلك الأعمال فى النصوص القانونية التى كافت مطبقة فى المحظاة التيام بتلك الأعمال فى النصوص القانونية التى كافت مطبقة فى المحظاة التيام بتلك الأعمال فى القيام بالك الأعمال فى القيام بالك الأعمال فى النصوص القانونية التيام بعقوبة تفوق التيام بالك الأعمال فى النصوص القانونية التيام بعقوبة تفوق التيام التيام بعقوبة التيام بعقوبة التيام التيام التيام بعقوبة التيام التيام بعتوب بعتوب التيام بعتوب التيام بعتوب التيام بعتوب بعتوب بعتوب التيام بعتوب بعتو

 ⁽١) راجع اتفاقية إلغاء العمل القسرى الى أفرها لمؤتمر العام لمنظمةالعمل
 الهولية في ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٧ .

Unesco, Autour de la nouvelle déclaration . (۲) Universelle des droits de l'homme. Textes réunis par l'Unesco, Sagittoure, Paris 1949, p. 228 et suite.

حرية الحياة الحاصة للانسان:

وقد خصصت المادة الثانية عشرة من الإعلان للحفاظ على حق الانسان فى خصوصية وسرية حياته الحاصة والعائلية . فقد حظرت تلك المادة التدخل بلامبرر فى الحياة الخاصة والعائلية للانسان أوفى مسكته أو فى مراسلاته أو فى أى شى. قد يلحق الآذى بشرقه أو بسمته ، فهذه المسادة لا تسمح للغير بالاطلاع خلسة على ما قد يرغب الآخرون فى إخفائه عن الناس من أسرار شخصية لا تخص أحداً سواهم ، وهو نصر إنسائى جيد يضمن للانسان حقا هاما وضروريا من حقوقه الأساسية التى ترتبط بحياته الشخصية ارتباطا وثيقا .

حرية الاثنقال والاقامة واللجوء :

أما المادتان التالتة عشرة والرابعة عشرة ، فهما تركزان اهتهامهما على حق كل إنسان فى حرية الانتقال والاقامة ، حيث تقروان حق التنقل بحرية ، وحق الانسان فى اختيار مكان اقامته داخل الدولة ، وفى الحروج من أية دولة يرغب فى مفادرتها بما فى ذلك الدولة التى ينتمى إلها ، وكذلك حقه فى العوذة إلى وطنه فى أى وقت يشاء . وأخيراً حق كل شخص يتعرض للاضطهاد فى بلده فى أن يبحث عن ملجاً يأوى إليه ، وأن يستفيد من حق اللجوء المقرر فى الدول الآخرى ، ما لم يكن متعقباً من دولته بسبب ارتكابه لجريمة من جوائم الشريعة العامة ، أو بسبب قيامه بسلوك أو تصرفات مخالفة للأهداف والمبادى العامة التى أقرتها الأمم المتحدة .

ولا شك أن هذه المجموعة الهامة من الحقوق التي قررتها المادتان ١٣ ، ١٤ من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ، ما زالت غير مطبقة في كثير من دول العالم، حيث ما زلنا نجد سياسة فني الأشخاص غير المرغوب فيهم إلى خارج أراضى الدولة ومنعهم من دخولها وخاصة بالنسبة لرؤسا. الدول السابقين ـــ منتشرة وخاصة فى الدول التى لم تصل بعد إلى الدرجة الكافية من الوعى السياسي والقانون(١).

حق الانتماء للدولة :

ويتصل بذلك النوع الضرورى من الحقوق أيضا حق آخر لا يقل عنها أهمية وضرورة ، ألا وهو حق الانتماء إلى الدولة عن طريق التمتع عنها أهمية وضرورة ، ألا وهو حق الانتماء إلى الدولة عن طريق التمتع بحنسية ملائمة منا أو قد نصت على إنسان فى التمتع بحنسية معينة ، وعدم حرمانه منها أو إجباره على تغييرها . ولا شك أن حرمان الإنسان من حق الانتماء إلى أو وانتشرد (٢٠) .

حق الزواج وتكوين أسرة(٢):

ثم تطرقت المادة السادسة عشرة من الإعلان إلى حق الإنسان في الزواج

 ⁽١) داجع الانفاقيه الخاصة بأوضاع لللاجئين الى أقرها مؤتمر مفوضى
 الامم المتحدة بشأن أوضاع اللاجئين ، والذي عقدته الجمية العامة للامم المتحدة في سئة ١٩٥١ .

⁽۲) راجع السكتيبات والنشرات القيمة التي تصدر سنويا حول حقوق L'Institut International des Droits de l'homme, : الإنسان من Strasbourg, France.

 ⁽٣) وقد عقد المؤتثر في يوليو عام ١٩٨١ دورته الثانية عشرة في كلية الحقوق بينامعة ستراسبودج الفرنسية ، وأسفر المؤتثر عن بجموعة من الأبحاث والمقالات حول ذلك الموضوع المام .

وفى تكوين أمرة . فقد نصت تلك المادة على أن كل إنسان له الحق فى الزواج وفى تكوين أمرة ابتداء من سن البلوغ ، ودون أية قيود سواء بالنسبة إلى الرجل أو بالنسبة للمرأة ، وبغض النظر عن الأصل أو الجنسية أو الدين ، تمتع الزوجين يحقوق متساوية فيما يتعلق برابطة الزوجية سواء أتناء قيامها أو بعد انحلالها . كما قررت المحادة ذاتها أنه لا يجوز عقد للزواج إلا بكامل رضاء وحرية الرجل والمرأة معا . واعترف الإعلان - عن حق - بأن الأسرة هى العنصر الطبيعى والأسامى للجتمع ، وهى بهذه الصفة يجب أن تتمتع بحق الحاية سواء في الجهات الرسميه بالدولة ، أو من المجتمع ذاته .

حق الملكية الحاصة :

أما فيما يتعلق عن الإنسان فى أملاكموفى أمواله . فقد أورده الإعلان فى المادة السابعة عشرة التى تعطى اهتماماً علصا لحرمة الملكية الخاصة والمال الخاص للانسان ، حين تقرر أن لكل فرد الحق فى الملكية الخاصة سوا، بشكل فردى أو جماعى ، وأنه لا يجوز أن يحرم من تلك الملكية الخاصة حرمانا تعسفها بلا سند قان فى سليم .

حرية الفكر والدين والعقيدة:

وبعيدذلك انتقل الإعسلان العالمى لحقوق الإنسان إلى بحموحة

يي وراجع فى موضوع حتى الاتهامالدولة بسفة خاصة الاتفاقية المتملقة بأوضاع الإشخاص فاقدى الجنسية ، والاتفاقية المتاصة بتخفيض حالات فقدان الجنسية ، واللتفاقية المتاصة بتخفيض حالات فقدتهما كل من الجمعية العامة للاسم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتهامي للاسم المتحدة ، وذلك في سبتسبر عام ١٩٥٤ وأغسطس عام ١٩٦٦ على التوالى .

هامة أخرى من الحقوق الإنسانية التي ترتبط بحياة الفرد وحريته ومشاركته في أمور المجتمع الذي يعيش في ظله بكافة وسائل المشاركة المشروعة. وهي الحقوق المتعلقة بحرية الفكر والدين والعقيدة. وحرية عقد الاجتماعات السلمية وتكوين الجعيات، وحق المشاركة في شئون الحكم بالدولة وفي شغل الوظائف العامة بها، وهي تلك الحقوق التي وودت في صلب المواد من الثامنة عشرة حتى الحادية والعشرين من الإعلان.

فقد نصت تلك الموادعلى حق كل شخص في حرية التضكير والمقيدة والدين، وحقه في تغيير دينه أو عقيدته وإصلائهما سوا، بشكل فردى أو بشكل جماعي، وسواء فيمكان عام أوفي مكان عاص، وحقه في أن يتعلم شمائر دينه وأن يمارس تلك الشمائر علناً ، وأن يؤدى الطقوس إلى التي تتطلبها بكل حرية ، فضلا عن حقه في حرية الرأى والتعبير والبحث دون أن توضع في طريقه أية عوائق، ودون الالتزام بحدود فكرية ممينة ، وكذاك حقه في الاجتماع السلمي وتمكون الجميات ذأت الأهداف السلمية ، مع عدم إجبار أي شخص في الوقت ذاته على أن يكون طرفاً في أية جمعية رضاً هنه الرأية .

حق المشاركة في شتون الحكم :

وفى هذه المجموعة من المواد ، يقرر الإعلان العالمي لكل إنسان الحق في أن يكون طرقا في إدارة الشبون العامة لبلده ، سواء بصورة

⁽١) أقر المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية بجنيف في يؤليو سنة ١٩٤٨ حرية الاجتماع . كما أقر مؤتمر العام التالى (١٩٤٩) حتى ننظيم الابتفاقيات والمساومة الجاعية ، وأقر مؤتمر عام ١٩٧١ انفاقية عمثل العمال بشأن الحق ذاته أيضا .

مباشرة أورعن طريق ممثلين له يقوم باختيارهم بمنتهى الحرية عن طريق التنخابات فرية تتم بصفة دورية بطريق التصويت انسرى ، وطبقا للاجراءات العادلة التي تضمن حرية التصويت لكل إنسان . كما أن كل شخص له الحق في الالتحاق بالوظائف العامة في بلده ، في ظل شروط متساوية بين الجميع دوريت تفرقة . وهي كما ثرى جموعة من الحقوق الدستورية المبدئية التي يجب أن تسير عليها جميع الدول أيا كانت نظم الحكم بها() ،

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية :

وقد اهتم الاعلان العالمي لحقوق الإنسان أيضاً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للانسان ، مثل حقوق العمل الحر مدفوع الآجر ، والآمن الاجتماعي ، والحياة في مستوى اقتصادي ملائم ، وحقوق الآمومة والعلمولة ، وذلك في المواد من الثانية والعشرين حتى الخامسة والعشرين من الإعلان .

وقد قررت تلك الموادأن لكل شخص. باعتبار معصوا فى المجتمع ... الحق فى الأمن الاجتماعى المؤمن المؤسس على ما يكفيه من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الضرورية والمناسبة له واللازمة للتطور الحر لشخميته ، وذلك بفضل الجهود الوطنية والتماون الدولى ، مع الآخذ فى الحسبان لنظم ومو اردكل دولة ، وكذلك الحق فى تحقيق مستوى مرض

 ⁽١) أقر مؤتسر منظمة العمل الدولية يجشيف في عام ١٩٥٨ اتفاقية عدم التبيز بشأن العمل وشغل الوظائف . كما أقر مؤتسر المنظمة لعام ١٩٦٤ انفافية سياسة التوظف .

لحياته شماقاً لصحته ورفاهيته هو وأسرته ، وخاصة فيما يتعلق بالفداه والمسكن والملبس والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية (١٠٠. وحقه كذلك في الضيافات الكافية في حالات البطالة والمرض والسجز والترهل والشيخوخة، وفي سائر الحالات التي يفقد فيها أسباب رزقه تقيجة الطروف قهرية غارجة عن إوادته .

كا حرص الإعلان العالمي على الاهتام بحق الإنسان في العمل مدفو ع الآجر ، وفي الاختيار الحر لممله بشروط عادلةومرضية ، وفي الحاية ضد البطالة به والحصول على أجور متساوية عن الأعمال المتماثلة بلاأي تفرقة ، مع تقاضي أجور عادلة ومرضية تضمن المام ولاسرته الوجود والاحتفاظ بكرامته وإنسائيته ، ومع استكال ذلك الحق الهام بكل وسائل الحماية الاجتماعية الضرورية . وأضاف الإعلان إلى ذلك حق الإنسان في الاشتراك في تشكيل النقابات التي ترعى للممال مصالحهم مع أصاب الاحمال ، وحقه في الحصول على القدر الكافى من الترفيه والراحة من عناء العمل ، ومنح العامل من عناء العمل ، ومنح العامل أجازات دورية مدفوعة الأجر .

Vumero speciale, droits de l'homme, II, Organisation l'éducation, la science, et la Paris, 1974, p. 1 et suite.

حَمُوقَ الْأَمْوِمَةِ وِالطَّفُولَةِ :

ركرت الفقرة الثانية من المادة الخاصة والعشرين من الاعلان العالمى لحقوق الإنسان اهتمامها على رعاية حقوق الآمومة والطفولة، وذلك استكالا لاهتمامها الآسامي بالحقوق الاجتماعية للانسان . حيث قروت أن الأمومة والطفولة لهما الحق في المساعدة وفي الرعاية الحاصة . وأن كل الأطفال ... سواء ولدوا تتيجة زواج أو بلا زواج ... يتمتعون بقدر متساو من الحاية الاجتماعية .

وهذا النص بسليم ويتسم بالعدالة . فالطفل لم يتدخل بارادته الحرة فى أن يولد بطريقة شرعية أو غير شرعية ، وبالتالى فليس من العدالة أن ينوب عن آباته فى دفع ثمن الخطيئة(١) .

الحقوق التعليمية والثقافية .

وأخيراً امتم الإهلان العالمي بالحقوق التعليمية والثقافية للانسان، وهى يجموعة من الحقوق لها دورها الهام في الارتقاء بالمستوى الحضادى والثقافي للانسان، بما يتعكس أثره بالبالي على نهضته الاجتماعية والاقتصادية وعلى نهضة وطنه وتقدمه في كافة بجالات الحياة.

Nations Unies, Déclaration des droits de : (') l'enfant, a l'occasion de l'année internationale de l'enfant, New York, 1979.

وهو إعلان من عشرة مبادى. حول حقوق الطفل أقرته الجمية العامة للأمم المتحدة فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٩ ، ثمنم أعادت هيئة اليونسكو طبعه وتوزيعه فى عام ١٩٧٩ بمناسبة الاحتفال بالعام الدول الطفل .

فقد ركزت المادتان السادسة والعشرون والسابعة والعشرون من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اهتمامهما على حق الإنسان في التعليم والثقافة وتحقيق التقدم العلمي، حيت قردتا أن لكل فرد الحق في أن يتعلم وأن يكون تعليمه مجانيا في مرحلة التعليم الأولى على الآقل، وأن يكون التعليم في تلك المرحلة إجبارياً، مع تعميم التعليم الفي والمبنى، وفتح باب الدراسات العليا لكل من يستحقها ،مع تحقيق المساواة الموضوعية الكاملة بين الجيم في هذا المجال.

كما أومى الإعلان بأن تنصب برامج التعليم على تطوير الشخص الإنسانى ، وتقوية احترام حقوق الإنسان وحرياته الآساسية وتحقيق التفاهم وتعميق المحبة بين كل الآمم والشعوب ، وتعلو بر أفشطة الآمم المتحدة من أجل المساعدة على حفظ السلام .

وحرص الإعلان أيصاً على توفير حق الآباء فى اختيار نوع التعليم الدى يعطى لابنائهم . كما حرص على حق الإنسان فى أن يكون طرفاً حراً فى الحياة الثقافية لوطنه ، وفى أن يمارس الفنون ويساهم فى التقدم العلمى للمجتمع ، ويستفيد من النتائج المترتبة على ذلك التقدم(١) .

⁽¹⁾ في سنة ١٩٦٠ أقر المؤتمر العام لمنظمة الإمم المتحدة التربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) الاتفاقية المفاهضة لسياسة التمييز في التعليم .كما أقر مؤتمر سنة ١٩٧٤ سنة ١٩٧٦ إعلان مبادى. التعاون الثقافي الدولى . وأقر مؤتمر سنة ١٩٧٤ توصية بخصوص التعليم من أجل التفاهم الدولى والتعاون والسلام ، والتعليم الخاص بحقوق الإنسان وحرياته الاساسية . وفي نفس السنة قامت الجعية العامة للامم المتحدة على أن المتحدة على أن يكون المركز الرئيسي الجامعة في طوكيو باليابان .

كما أكد الإعلان أخيراً حق كل شخص فى حماية مصالحه المادية والادبية المترتبة على إنتاجه العلمي والآدبي والفني.

وهذا النص فى نظر نا يعتبر من أفضل النصوص فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان. فهو يمس جانب الحرية العلمية والثقافية والفئية الانسان. وهر من أهم الحقوق التى أصبح الشخص الانسانى فى حلجة هاسة إليها فى العديد من الدول فى الوقت الحاضر. وها أكثر حاجة المجتمعات الانسانية الحديثة إلى العلم وإلى العلماء الدين ينشأون فى جو من الحرية العلمية الخالصة. فبقدر ما ينشأ هؤلاء العلماء فى مثل ذلك الجو ، بقدر ما ينشأ هؤلاء العلماء فى مثل ذلك الجو ، بقدر ما ينشأ علمية جليلة ، وقد أثبتت التجارب أن العلاقة وثيقة بين حرية العلم وحيساده واستقلاله ، وبين التقدم العلمى والتكنولوجي للدولة (١٠).

وهكذا نرى أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كان إعلانا شاملا يغطى بحوعة كبيرة وهامة مزالحقوق والحريات الآساسية الى لا غنى عنها

⁽۱) أما المواد الثلاث الآخيرة من الإعلان العالى لحقوق الإنسان ، وهى المواد من الثامنة والعشرين حتى الثلاثين : فهى لا تنص على حقوق معينة بذاتها، ولكنها تتضمن بجموعة من الآحكام العامة المتعلقة بوضم النظم التي مجمول الحقوق و لحريات الأساسية الواردة في ذلك الاعلان منفذة فعلا ومطبقة تعليبقا سلها وتحقق الاثر المقصود منها كاملا ، وبضرورة توفير الضافات لعدم الاعتداء على تلك الحقوق والحريات أو التناضى عنها أو مخالفتها . وفي نفسي الوقت تتضمن تلك المواد التأك الحقوق والحريات الاساسية على عدم جواز عارسة الافراد لتلك الحقوق والحريات الاساسية على تحسو مخالف أهدافي ومبادىء الامم لمتحدة بأي حال من الاحوال .

المانسان لكى يعيش فى أمان وحرية واستقرار. وإن كنا سوف ثرى فيما بعد أن القرآن الكريم ـــ الدى نزل على في الإسلام محمد عليه الصلاة والسلام قبل صدور الإعلان العالمى بنحو أدبعة عشر قرقا من الومان ــ كانأكثر شولاً ، وأكثر قوة ، وأكثر دفاعا عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية () .

* * *

عامسا - الاتفاقيتان الدوليتان لحقوق الإنسان :

حينما كانت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة تبحث مشروع الإعلان العالمي لحقوق الانسان في عام ١٩٤٧ ثار النساقل حول كيفية تحويل الحقوق والحريات الآساسية الواردة في الإعلان إلى واجبات على حكومات الدول الاعتماء نحو شعوبها تلذم بالعمل على تنفيذها واحترامها.

وكانت الوسيلة التي استقر الرأى على الآخذ بها ، هي أن تصب تلك الحقوق والحريات ـ معالتدا بير الواجب اتخاذها للآخذ بها ، في اتفاقيتين تصدرهما الآمم المتحدة حول حقوق الإنسان ، وتدعو الدول إلى التوقيع

 ⁽١) راجع أيضا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات العولية
 التي أعقبته في مجال حقوق الإنسان .

Maurice Torrelli & Rencé Baudouin; les Droits de l'Homme et les libertès Publiques par les presses de l'Universitè de Quèbec Montréal, Canada, 1972, p. 223 et suite.

عليهما ثم النصديق عليهما من سلطاتها التشريعية ، لكى يكتسبا القوة الملزمة للممل بهما داخل تلك الدول . على أن تكون إحدى الاتفاقيتين خاصة بالحقوق المدنية والسياسية للانسان ، وتكون الآخرى خاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للانسان، وتضم الاتفاقيتان مع الإعلان المالمي في وثيقة واحدة تكون وثيقة دولية لحقوق الانسان ، تضم أيضاً وتوكولا اختياريا ملحقا بالاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية للانسان .

إلا أن هاتين الاتفاقيتين لم تتم صياعتهما بواسطة اللجان المختصة في الآمم المتحدة إلا في ديسمبر عام ١٩٦٦، ولم تدخلا إلى حيز التطبيق العملي إلا في عام ١٩٧٦ – أي بعد ثمانية وعشرين عاما من صدور الإعلان العالمي لحقوق الانسان – ذلك أن عدد الدول التي صدقت على الاتفاقيتين لم يصل إلى الحد الآدني الذي تحت عليه الانفاقيتان لكي تصبحا ساريتي المفعول ، إلا في علم ١٩٧٦ (٠٠).

⁽١) راجع قائمة تفصيلية بعدد الدول الى صدقت على الاتفاقيتين ، وتاريخ تصديق كل دولة منها ، وكذلك أهم ما أثير من مناقشات حول الاتفاقيتين في:

L'Institut International des droits de l'homme, les conventions Internationales des droits de l'homme, Strasbourg, France 1979, p. 5 et suit, et sesannexes, (en langues Francaise et Anglaise).

وقدوضعت كل من الاتفاقيتين الآسس والتدابير اللازمة لتحقيق الاشراف الدولى الفعال على تطبيق الحقوق والحريات الآساسية للانسان والمنصوص عليها فيهما ، وكيفية بحث الشكاوى التى تتقدم بها الدول ضد بعضهما البعض في حالات الحروج على قصوص الاتفاقيتين ، مع توفير الوسائل الدولية للاتصال بالآشخاص الذين يتعرضون لائتهاك أى حق من الحقوق الواردة فيهما .

وعا يثير الدهشة والنساؤل أنه لم يتم التوقيع والتصديق على ها تين الاتفاقيتين حتى الآن وبعد مرور نحو ثلث قرن على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدقت عليه دول الآمم المتحدة بالاجماع إلامن ثمان وأربعين دولة فقط ، أي ما يقل عن ثلث عدد الدول الترتتمتم بعضوية الآمم المتحدة . بل إن البروتوكول الاختياري الملحق با تفاقية الحقوق المدنية والسياسية لم تصدق عليه سوى ست عشرة دولة . أي ١٩٠/ من بحوع الدول الآعضاء بالآمم المتحدة . والتساؤل التي يثيره هذا الموضوع هو:

أين الدول التي وقعت بالإجماع على الإعلان العالمي لحقوق الانسان في سنة ١٩٤٨ و طاذا لم توقع هذه الدول على الانفاقيتين اللين تضمان الاعلان موضع التنفيذ؟ وهل يعنى ذلك أنها وقعت على الاعلان لمجرد أنه إعلان ، وعندما وضع الاعلان في صورة اتفاقيات ملومة أحجمت عن التصديق على تلك الاتفاقيات لآنها لا تنوى أن تلتزم باحترام حقوق الانسان وحرياته ؟

مذا وقد عهدت الآمم المتحدة إلى لجنة حقوق الإنسان بها بمهمة الإشراف على تطبيق الاتفاقية الدولية للحقوق المدنيـــــة والسياسية والبروتوكول الاختيارى الملحق بها ، كما عهدت إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعي بها ، بمهمة الاشراف على تطبيق الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وقد أوردت الاتفاقيتان المذكورتان نفس الحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها في الاعلان، ولسكن مع المزيد من التفسيل والايضاح، ومع بيان وسائل ممارستها، والحدود التي يمكن أن تمارس في فعالمها ، والقيود المشروعة التي يمكن أن توضع عليها حماية للأمن القرمي والنظام العام والآخلاق وحريات الآخرين ولمكافيات الدولة الاقتصادية والفنية، ومع توضيح كيفية الملامعة بين تلك الحقوق والحريات وبين المساتير والتشريعات الحلية (١).

* * *

 ⁽۱) راجع موریس توریلی، رینیه بودوان ، المرجع السابق ، ص ۲۳۹ رما بعدها .

المبحث لثالث

الحقوق والحريات في القرآن الكريم

أشرنا فيما سبق إلى أن كافة الحقوق والحريات الآساسية التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان منذ نحو ثلث قرن ، تد أوردها جميعا كتاب الله العزيز في آياته البينات التي نزلت على الرسول الكريم منذ ما بربو على الآدبعة عشر قرنا من الزمان ، وكردها السكتاب السكريم أكثر من مرة في أكثر من مناسبة لفرط حوصه على التزام الناس بها جميعا .

بل إنهناك حقوقاً هامة وأساسية للانسان وردت فى القرآن الكريم فى ذلك العهد البعيد، ولم يود مثيل لها فى الإعلان العالمي .

وفيما يلي تفصيل ذلك :

أولا حقوق وردت في القرآن السكريم وفي الإعلان :

حق الآخوة والتعاون والمساواة بين البشر .

وردت فى القرآن الكريم آيات عديدة تنادى بالآخرة والمساواة والتعاون بين الناس وعدم التمييز بينهم إلا بالتقرى .

فقد قال تمالي في سورة آل عمران:

و واعتصمو بحبل الله جميعاً ولا تفرقو واذكروا نعمة الله عليمكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا م (17.

⁽١) سورة آلى عران ، آية ١٠٣ .

وقال في سورة الماثدة:

د وتعارنوا على البر والتقوى و لا تعاونوا على الإثم والعدوان ، (17 ·

كما قال في سورة النوبة :

« والمؤمنون والمؤمنات بمضهم أولياء بعض » (٢٠) «

وفي سورة الحجرات :

د إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم (٢) ،

كما جاء في نفس السورة إ

. يَا أَيِّهَا النَّاسِ لِمَا تَا خَلَقَنَاكُمْ إِمْنَ ذَكَرَ وَأَنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شَعُوبًا وَقَبَائُلُ لَنْعَارَهُوا إِنْ أَكْرِمُكُمْ عَنْدَ اللَّهُ أَثْقًا كَمْ إِنْ اللَّهَ عَلَيْ خَبِيرٍ (٢٠) . .

فالآيات السابقة تطالب الناس بالتماون مع بعضهم البعض كيد واحدة وعدم التفرق، على أن يكون ذلك التماون على إطاعة الله وعلى التقوى، لا على ارتكاب الإثم أو الاعتداء على الغير . ولم يكتف _ سبحانه وتعالى ـ بان جعل المؤمنين إخوة فحسب ، بل وأمرهم أيضاً بان يصلحوا بين أي أخوين منهم قد يعب ينهما الخلافي لسبب أو لآخر .

كما يؤكد المسكتاب السكريم أن جميع البشر قد خلقوا من أب واحد ومن أم واحدة، إذن فليس ثمة ما يدعو" إلى التفرقة بينهم لأى سبب من أسباب التفرقة . وما جملنا الله تعالى دولا مختلفة وشعوبا متعددة لسكى

⁽١) سورة المائدة ، آية ٧ .

⁽٢) سورة للتوبة ، آية ٧١ .

⁽٢) سورة الحبرات ، آية . ١ .

⁽٤) سورة الحيوات ، آية ١٢ .

تنميز دولة عن أخرى أو شعب عن آخر ، ولكن لكى تتعارف الدول والشعوب وتتبادل التعاون والتآخى والمعرفة مع بعضها البعض .

٧ — الحق في الحياة أوالحرية والأمان:

أعطى الله سبحانه وتعالى لكل إنسان الحق فى الحياة ، بأن حظر قتل الانسان بفير حق . فقد قال تعالى في سورة النساء :

وماكان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ ، ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن أن يصدقوا فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة وإن كان من قوم يينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنه فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله وكان الله عليا حكيا : ومن يقتل مؤمناً متمداً فجزاؤه جمّم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذا با عظيما ، (12.

وقد وضع الفرآن الـكريم فى هاتين الآيتينقانو فا دقيقا وعمكما لجريمة القتل . ويقوم ذلك القانون على القواعد التالية :

الفاعدة الأولى: أنه لا يجوز أساساً ارتكاب جريمة القتــل بغير وجه حق.

القاعدة الثانية: أن القتل الحطأ يعتبر جريمة . ولكن مرتبكبها يتعرض لعقوبة أخف وطأة من تلك التي يتعرض لها مرتبكب جريمة القتل العبد.

فعقو بة القتل الخطأ هي تحرير إنسان مؤمن من الرق ، حيث كان فظام

⁽١) سورة النساء، آيتان ٩٢ . ٩٣ .

الرق ما زال موجوداً في عهد القرآن السكريم. واسكن اقد لم يكن راضيا عنه بدليل أنه اعتبر أن تحرير الرقيق هو عمل طيب يكفر به الانسان عن سيئاته، وقد ورد ذلك الممتى في آيات كثيرة وفي مواضع متمددة من الكتاب السكريم. واسكن الله سبحانه وتعالى لم يشأ أن يحرمه على الناس دفعة واحدة ويحكم قاطع، حتى لا يشق على المسلمين نظراً لحاجاتهم لرايم واعتماده عليه في ذلك الحين، والاسلام دن يسر لا دن عسر، قاراد عز وجل للسلمين أن يتخلصوا من الرق دين يسر لا دن عسر، قاراد عز وجل للسلمين أن يتخلصوا من الرق

وقد أمر الله سبحانه وتعالى أيضا بدفع تعويض إلى أهل المتوفى فضلا عن تحرير الرقبة المؤمنة ، ما لم يتنازل أهل المتوفى عن التعويض باختيارهم كنوع من الصدقة عن المتوفى .

وقد أُوجِب الله تمالى تحرير الرقب. قالمؤمنة ولو كان المتوفى من الأعداء، طالما أنه قتل بطريق الحطأ ، بل إنه قرر مبدأ التحويض أيضاً بالنسبة للأعداء في حالة وجود ميثاق ومعاهدة سلام، مع أولئك الأعداء.

وفى حالة عدم وجود الرق أو السجن عن دفع التعويض ، فعلى مرتكب القسل الحظأ أن يصوم شهرين كالهلين متتابعين تكفيراً عن جريمته .

القاعدة الثالثة: أما جريمة القتل العمد بدون وجه حق. فقد وضع لها الله سبحانه وتعالى أقصى عقوبة إله أبد الآبدين، فضلا عن غضب الله عليه ولعنته وعذابه ، وحق أهل القتيل في انقصاص من القاتل لا بأنفسهم ولكن عن طريق الحاكم الذي يقتص لهم منه .

و تأكيداً لذلك قال تعالى في سورة المائدة :

..... أنه من قتل نفساً بغير تفس أو فساد في الارض فكا أنها قتل
 الناس جميعاً ، ومن أحياها فكا فها أحيا الناس جميعاً (١) .

فالسبيان الوحيدان الموجبان للقتل العمد، هما القصاص من قاتل أر عن يعيث فساداً فى الأرض. وفي إغير هذين السببين فإن من يقتل إنساناكانه قتل جميع الناس من شدة جريمته، ومن يحيي إنسانا ـ أى ينقذه من القتل ـ كانه أحيا جميع الناس من عظمة فعله.

وقد قال تعالى في سورة الأنعام :.

د..... ولا تقتارا أولادكم من إملاق نحن نروقكم وإيام ...
 ولا تقتارا النفس التي حرم إنه إلا بالحق (٧) .

فقتل الانسان أبغير الحق محظور، وقتل الأبناء خوفاً من الفقر والعجو عن الإنفاق أعليهم إمحظور أيضا ، لأن الله سبحانه وتعالى كفيل بتدبير الرزق لهم ولايائهم .

د ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم إن قتلهم كان خطئاكبير آ ... ولا تقتلو! النفس التي حرم الله إلا بالحق ومن قتل مظلوماً فقد جملنا لوليه سلطانا فلا يسرف فى القتل إنه كان منصور آ ، ٢٥٠.

⁽١) سورة المائدة ، آية ٣٢ .

⁽٢) سورة الأنعام . آية ١٥١ أ.

⁽٣) سورة الإسراء ، آيثان ٣١ ، ٣٣ .

فتى القاتل عمداً بدون وجه حق لا يجوز لأهل القتيل أن يثأروا منه بأيديهم حــ حتى لايقع إسراف فى القتل المتبادل بين الطرفين كما هو الحال فى عادة الآخذ بالثأر ـــ بل عليهم أن يلجأوا إلى السلطان (الحاكم) لكى يقتس لهم من القاتل .

وقال تمالى في وصفه للمؤمنين في سورة الفرقان :

د ولا يقتلون النفس التي حرم أفه إلا بالحق ، (١)

ولمله لا يوجد في قوانين الآرض جميماً قانون لعقوبة القتل -سواء عن عمد أو عن غير عمد - أدق أو أحكم أو أكثر عدالة من هذا القانون الإلهي العظيم بقواعده الثلاث .

٣ ــ حق التحرر من العبودية والرق:

أشرنا فيما سبق إلى الظروف التى حالت دون أن يحمكم الله سبحاته وتمالى بإالهاء الرق إلغاء فورياً وحاسماً رغم كراهيته له عز وجل. ولسكته أورد أحكاماً عديدة تؤكد عدم رضائه عن نظام الرق، وتجعل لتحرير المبيد جزاء حسناً الناس أو سبيلا التكفير عما ارتبكبوه من معاص وذلك تشجيعاً إلهم على تحربر الرقيق تدريجياً.

وقد سبق أن رأينا كيف جعل الله تحرير الرقيق سبيلا التكفير عن عن جريمة القتل الخطأ ـــ على سبيل المثال - حين قال فى سورة النساء: د ... ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ... عص.

وإلى أن يتم تحرير الآرقاء نهائياً ، جعل الله سبحانه وتعالى لهم نصيبا

⁽١) سورة الفرقان، آية ٦٨ -

⁽٢) سورة النساء ، آمة ٩٢ .

معلوماً مما يتصدق به الناس، أو جعل من تحرير الرقاب , أى الرقيق ، نوعاً من الصدقة في حد ذاته ، إذ قال في سورة النوبة :

وإنما الصدقات الفقراء والمساكين والعاملين عليها والمثرلفة قلوبهم
 وفى الرقاب . ، (١) .

وفى نفس المعنى قال فى سورة النساء يحث على الإحسان إلى ما ملسكته أنمان المسلمين من عبيد :

دواعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحسانا وبذى القربي واليتامى والمساكين والجار ذى القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وماملسكت أيما فكم إن الله لاييب منكان مختالا غورا. ۲۵،

٤ – الحق فى حسن المعاملة وعدم القهر أو التعذيب :

وقد سبق أن أوردنا بعض الآيات القرآنية التى تدعو إلى التعاون والآخوة والمحبة بينالناس، وهو ما يتطلب بالتالى ألا يتمرضوا لبعضهم البعض بأى نوع من أنواع الايذاء أو العدوان أو التعذيب.

وقد وصل الآمر بالخالق الكريم .. الرحيم بعباده لل حد أنه لم يكتف بجماية الإنسان المسلم من التعرض التعذيب أو الآنى ، يل إله فى حالة ما إذا تعرض واحد من الكفار ... الذين لا يومنون بوجوده تعالى . لأى تعذيب واستفاث بالمسلم، فإن من واجب المسلم أن يغيثه أيعنا ، ثم يقرأ غليه كلام الله لعله يؤمن به ، ثم يصل به إلى حيث يكون آمنا ولو لم يدفعه كلام الله إلى الإيمان به .

 ⁽١) سورة التوبة ، آية ، ٦٠

⁽٢) سورة النساء ، آية ٣٦ .

فقد قال تمالي في سورة التوبة : ـ

وإن أحد من الشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم
 أبلغه مأدنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون ، (١) .

بل لقد بلغ من حرص الله سبحانه وتعالى على سلامة مخلوقه من أى أدى ، أنه لم يقتصر على حماية الإنسان من التمرض للتعذيب أو الآذى الجسائى فحسب ، بل حماء أيعنا من التعرض لأى أذى ولو بمجرد الكلام أو الاهانة أو السخرية أو المبيئة أو المفادة بالآلقاب المبيئة . حيث قال في سورة الحجرات :

ديا أيها الدين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكوقوا خيراً مهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن ولا تلروا أنفسكم ولا ننابزوا يالآلقاب بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان ومنها يقب فأولئك . هم الظالمون . يأيها الدين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم ولا تجسسوا ولا ينتب بعضكم بعنا أيجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميناً فكرهتموه واتقوا اقه إن اقة تواب وحيم عنه .

فجرد التناير بالألقاب كفيل فى حد ذاته بتحويل المؤمن إلى فاسق وظالم. وجريمة غيبة الاتسان لإنسان آخر تشبهجريمة الآخ الذى يأكل لحم أخيه وهو ميت ، ما أروع التشبيه وما أبشع الجريمة .

وقد اعتبر الله سبحانه وتعالى أن حسن معاملة الناس هو نوع من الخير والمعروف، وأن سوء معاملتهم هو نوع من المشكر. وبلغ من

⁽١) سورة التوبة ، آية ٦ .

⁽٢) سورة الحجرات ، آيتان ١١ ، ١٢ .

أهمية فعل المعروف والحتير أن الله ربط بينه وبين الإيمان به عز وجل والإيمان باليوم الآخر .

قال تعالى في سورة آل عبر أن:

ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون
 عن المنسكر وأولئك هم المفلحون ، (١) .

وقال في نفس السورة :

دكثم خير أمة أخرجت الناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المشكر
 وتؤمنون بالله ١٠٠٠

كما قال عز وجل في السورة ذاتما :

« يؤمنون بانة واليوم الآخر و يأمرون بالمعروف وبنهون عن المشكر
 ويسادءون في الخيرات وأولئك من الصالحين « ٢٠) .

المغوق القانونية والقضائية:

بالرغم من أنه لم يكن يوجد فى عهد نوول القرآن الكريم عاكم أو نظم تضائية أو قانونية متكاملة بمعتاها الدقيق والمعروف فى العصور الحديثة ، حيث كان الحلفاء والحكام وولاة الآمور الذين يحكمون بين الناس بشكل اجتهادى بحت، ودون الاستئاد إلى نصوص قانونية صريحة وعددة ، حيث لم يكن هناك فصل واضح بين السلطات الثلاث بالمغى

⁽١) سورة آل عران ، آية ١٠٤ .

⁽٢) سورة آل عران ، آية ، ١١ .

⁽٣) سورة آل عران ، آية ١١٤ .

المفهوم فى الوقت الحاضر ، إلا أن هناك حوالى ستين آية قرآنية كريمة فى سور متفرقة وفى مناسبات مختلفة أمرت ولاة الأمور أن يحكوا بين الناس بالمدالة ، كما أمرت الناس أيضا أن يلتزموا بالشهادة العادلة أمام أولئك الولاة ، باعتبار أنها الطريق إلى إصددار الحكم العادل فى نهاية الأمر .

أما عن النصوص القانونية التي يحكم بمقتضاها ولاة الأمور . فإنها تتمثل في القرآن الكريم نفسه . فا من صفيرة أوكبيرة في أمور الدنيا والدين ، إلا ووضع لها كتاب اقته العزيز حكما صريحاً وقاطعاً وعادلا . ولهانا وأينا في جريمتي القتل الخطاا والقتل العمد أوضح مثال الذلك . وهي نصوص وضمت لكي تكون صالحة لكل زمان ومكان ، فضلا عن أنها مكلة ومفسرة بالأحاديث النبوية الشريفة وأقوال الصحابة والخطفاء الراشدين .

وها نحن بعد مرور ألف وأربعائة سنة على نوول تلك الأحكام السهاوية العادلة، نطالب بالتخلى عن القوافين الوضعية التي تفتقت إعتها أذهان فقها القانون في العالم كله بكل ما يحملونه من خيرات قانونية وعلم غزير، والعودة إلى العمل بأحكام الشريعة الاسلامية الغراء فهل هناك أدل من ذلك على فضل العقل الانسان حتى اليوم في الاقتراب ولو قليلا من حكة وعدالة القرآن الكريم؟ ألم تول الجريمة منتشرة في كل مكان ووغم أقف كل التشريعات الوضعية؟ . إنتى ألح في الدعوة إلى المسارعة يتقين أحكام الشريعة الاسلامية في مصر وكل الدول الاسلامية ، ففيها الغلاص الحقيق من الجريعة .

وسوف نورد فيما إلى بعض الأمثلة للآبات الفرآنية الكريمة التي أمرت بالحكم بالعدل والشهادة بالمعدل: وَإِنَّ الله يَامَرُكُمُ أَنْ تَوْتُوا الْآمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكُمَتُمْ بِينَ النَّاسُ أَنْ تَحْكُمُوا بِالعِدَلُ ، ('>.

دومن یکسب خطیئة أو إثما ثم یرم به بریئا فقد احتمل بهتانا و إثما
 میینا، (۲).

د يا أيها الدين آمنو اكونوا قوامين بالقسط شهدا. فه ولو على أنفسكم
 أو الوالدين والاقربين إن يكن غنيا أو فقيرا قافه أولى بهما فلا تتبعوا الهرى أن تعدلوا وإن تلووا أوتمرضوا قان الله كان يماتمملون خبيرآ (٣).

ديا أيها الدين آمنوا كوفرا قوامين فه شهدا. بالقسط ولايجرمتكم
 شنآن قوم على ألا تعدلوا أعدلوا هو أقرب التقوى واتقوا الله إن الله خبير عا تعملون . (4) .

وقل أمريان بالقسط ... ٥٠٠ .

ولو أن لكل نفس ظلت ما فى الآرض لافتدي به وأسروا الندامة لمـا رأوا العذاب وقضى يينهم بالقسط وهم لايظلمون ، (٣).

⁽١) سورة النساء، آية ٨٥ .

⁽٢) سورة النساء، آية ١١٢ .

 ⁽٣) سورة النساء، آية ١٣٥ (وهي السورة التي تضمنت أكبر عدد من
 الآيات لحث الناس على العدل في الحميم والشهادة).

⁽ع) سورة المائدة، آية ٨ .

⁽ه) سورة الأعراف ، آية ٢٩ .

⁽٦) سورة بونس، آية ١٥٠

وَلُوْرَاكُونَ مَاقَرُوهِ الله سبحانه وتعالى من مبادى. أساسية في هذا الججال من خلال استعراضنا لتلك الآيات الكريمة .

(۱) أن من يرتكب جريمة سواء عن عمد أو عن غير عمد ثم ينسها إلى شخص يرىء ، يكون قد ارتكب جريمة أخرى لاتفتفر مضافة إلى جريمته الأصلية ، ولوكان البرى، يهوديا .

وقد قبل أن سبب نرول هذه الآيات المحكمات ، هو أن رجلا يسعى وطعمة بن أبيرق ، سرق درعا من جاره مخبأة في جراب دقيق ، فحرق الدرع الجراب وأخذ الدقيق يتسرب من الخرق ، حتى وصل طعمة إلى بيت رجل بهردى غنبا عنده الدرع المسروق . قلما طالب صاحب الدرع طعمة بدرعه أنكر سرقته وطلب منه أن يتتبع أثر الدقيق على الأرض وهو يتوصل إلى السارق ، قاصداً بذلك أن يتهم صاحب الدرع الرجل اليهودى بسرقته ، ولما وصل صاحب الدرع بأثر الدقيق حتى بيت اليهودى واعتقد أنه السارق ، ذهب وشكاه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . في الدرا الموردي به فن السول يرجونه أن يدافع عن طعمة خشية أن ينتضح أمره إذا نبتت براءة البهودى. فهم رسول الله أن يفعل ذلك دفاء عن المسلم صد اليهودى ، فنولت عليه تلك الآيات لكى تنهاه عن أن يأخذ بريئا ساد اليهودى السلم عليه الله عن طعمة المنازك .

(ب) أن منواجب المسلم الاجتباد في إقامة العدل ، والشيادة بما يرضى

⁽١) داجع : عمد قريد وجدى ، المسبف المفير، كتاب الشعب ، القاهرة، ص ١٢٠ -

أنه ، ولوكانت الشهادة على تفسه أو على والديه أو على أقرب النأس إليه أغنياء كانوا أو فقراء طالما أنهم مخطئون ، ولا يخشونهم لآن النخسية من الله أولى ، وألا يتبع أهواءه أو ينحرف عن طريق العدل ، وألا تدفعه كراهيته لشخص ما إلى أن يصدر حكما غير طدل صده .

(ج) أن عقاب من يظلم الناس هو الندم فى يوم القيامة عندما يرى ما سيلحق به من عذاب لقاء ظلمه للناس ، ولو حاول أن يفتدى نفسه يخزائن الآرض كايا لما قبلت منه .

(د) أن أنه سبحانه وتعالى سوف يحكم بالعدل حتى على الظالمين أنسهم، ولن يظلمهم في أحكامه مثلما ظلموا الآخرين .

(ه) أن مجرد الامتناع عن أداء الشهادة بلا ميرو، هو في حد ذاته إثم يعاقب عليه المسلم . فطالما أن المسلم يستطيع أن يدلى بشهادة عادلة قد تنقذ بربئا من العقاب أو تعيد حقا مسلوبا إلى صاحبه ، فلا يحب عليه أن يعرض عن الإدلاء بها بلا مقتض (١) .

ولمل أدوع الآيات القرآنية التي أمرت بالعدل فى الشهادة ووضعت المسلمين تظاما دقيقا ومحكما فى الإدلاء بشهادتهم ، الآيات الخاصة بالشهادة فى الوصية فى سورة المائدة حيث يقول العلى القدير .

د يا أيها الذبن آخذوا شهادة بينكم إذا حضر أحسدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم، أو آخران من غيركم إن أتم ضربتم فى الارض فأصابتكم مصيبة الموت تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان باقة أن ادتبتم لانشترى به ثمنا ولو كان ذا قربي ولائسكتم شهادة الله إذا إذا لمن الاثمين، فان غثر على أنهما استحقا إثما فأخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان فيقسمان باقة لشهادتنا أحق من شهادتهما وما اعتدينا إذا إذا لمن الظلمين ، ذلك أدنى أن يأتوا بالشهادة على وجهها أو يخافرا أن ترد أيمان بعد أيمانهم واتقوا الله واسموا والله لايهدى

٣ - الحق في سرية الحياة الخاصة للانسان :

قال تعالى في سورة الحييرات:

د ... به ولاتجسموا بديير ۽ (ال

⁼ ۲۰٬۱۷۳ و سورة فصلت آیة ۶۹. وسورة الشوری آیة ۵۰ ، ۲۶ و وسورة الحائیة آیة ۵۰ ، ۲۰ وسورة الحائیة آیة ۵۰ وسورة الحائیة آیة ۵۰ وسورة الحدید آیة ۵۰ ، وسورة المحارج آیة ۲۳ ، وسورة الحافین آلیات الثلاثة الاولی، وسورة الزلة آیة ۵۰ ۸ وغیرها من آلیات .

⁽١) سورة المائدة، آيات ١٠٨،١٠٧، ٨٠١ ه.

⁽٢) سورة الحجرات، آية ١٢ ..

وبذلك حظر القرآن الكريم في كلة واحدة كل ماحظرته المادة الثانية عشرة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان وعدد كلماتها سبع وأربعون من التجسس على الآخرين حماية لحرمة حياتهم الحاصة والعائلية ومساكتهم وسرية مر أسلاتهم الشخصية ، مما قد يعرض شرفهم أو سمحتهم للأذي بلا ميرد ، أو يسمح للفير بالاطلاع خلسة على ما قد يرغب الآخرون في إخفائه من الناس من أسرار شخصية لا تخص سواهم . ولا شك أن خصوصية حياة الإنسان تعتبر إحدى الحريات الاساسية التي لا يجوز حرمانه منها بغير مقتص .

وقد قال سبحانه وتعالى في سورة النور ب

 ه يا أيها الذين آمنوا لاتدخارا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها ذلكم خير اكم الهلكم تذكرون. فإن لم تجدوا فيها أحداً فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم وإن تيل لكم ارجموا فارجموا هو أذكى لكم واقه بما تصاون عليم (١).

٧ — حرية السفر والانتقال واللجوء:

رأينا فيما سبق كيف أن المادة الثالثة عشرة من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عندما تحدثت عن حرية الأشخاص فى السفر والانتقال تعمدت إغفال حتى الشخص فى الدخول إلى أية دولة غير الدولة التى ينتمى إليها فى أى وقت يشاء ، وذلك رعاية لحق الدول فى السيادة على أراضيها ، وفى منع دخول الأشخاص الذين قد ترى أن دخولهم إلى أراضيها يشكل خطورة على أمنها أو يهدد سلامتها بأى شكل من أشكال التهديد، وخاصة خطورة على أمنها أو يهدد سلامتها بأى شكل من أشكال التهديد، وخاصة

⁽۱) سورة التور ، آيتان ۲۸ ، ۲۸ •

بالنسبة لرعايا الدول الممادية أو التى تكون فى حالة حرب مع الدولة ، أو بالنسبة للاشخاص المشتبه فى نوايام ، أو الذين سبق اتهامهم فى قضايا التجسس ، إلى فير ذلك

أما القرآن السكريم ، فقد اعتبر أن الأرض كابا هو ملك له وحده ،
وقد أورثها لعباده لكى يتنقلوا فيها بحرية ودون أية قيود أو مواقع ،
حيث يسعون فيها وبعمرونها ويبحثون فيها عن أدزاقهم وأرزاق أولادهم
وبالتالى فقد أعطى الله للإنسان حق التنقل في الأرض ، ولم يبح لآية
سلطة أن تعوقه عن عارسة ذلك الحق ، طالما أن هدفه هو عمرد السعى
للرزق والانتشار في الأرض والتعاوف مع الشعوب الآخرى (وجعلنا كم
شعوبا وقبائل لتعارفوا)(١) .

ولا إستهدى أية أغراض عدوائية أو أعمالا غير مشروعة بما يحظره القرآن أيضاً .

قال تمالي في سورة الجمة: _

و فانتشروا في الأرض وابتغوا من فعنل الله ٠٠٠ ١٠٠٠).

وفي سورة الملك أخضح الله سبحانه وتمال الأرض لحدمة الانسان وذلها له حيث قال:

وهو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من
 وزقه وإليه النشور و^(۲).

⁽١) سورة الحبرات، آبة ١٢.

⁽٢) سورة الجمة ، آية . ١

⁽٢) سورة الملك ، آية ه ١ .

ورغم أن حق اللجوء السياسى لم يكن قد عرق بعد في عهد قرول القرآن الكريم ، إلا أنه من المعروف أن الله سبحانه وتعالى قد أقر للمسلمين حق الهجرة واللجوء إلى أماكن أخرى . تخلصاً من الاضطهاد الدبني الذي لا قوه من السكفار ، وهربا من العذاب الذي تالوه على أيديهم، وتمكينا لهم من نشر رسالة الدبن الاسلامى الحنيف في سائر بقاع الأرض . ومن ذلك ما أعطاء الله سبحانه وتعالى النبي السكريم محد صلى الته عليه وسلم من حق الهجرة من مكه إلى المديشة المتورة في السنة الثالثة عشرة للرسالة ، عند ما اشتد عليه تعذيب الكفار في مكة . وقد قبل أهل المدينة المتورة لجوءه إليهم هو ومن معه من المهاجرين المؤمنين برسالته ، واستقباره بالترحاب والتكبير وأنشموا إليه في رسالتة العظيمة . وكان لا نضيامهم إليه وترحيهم به أعظم الآثر في استمر أو نشر وسالة الاسلام وزيادة بهدد المؤمنين بالدين الاسلامي الحنيف ، وانتصار محد على أعدائه وأعداء الاسلام .

وقد حث الله المسلمين في عدة آيات من القرآن الكريم على الهجرة والسعى في أرض الله الواسعة طلبا للأمان ونجاة من الكفار واستمرارا لحركة الجهاد في سهيله .

قال تعالى في سورة العنكبوت:

« باعبادي الذين آمنوا إن أرضى و اسعة فا ياى فاعبدون x(١) .

وقد تُولت هذه الآية على المسلمين في مكة عندما صَاقرا ذرعا بشدة تعديب الكفار لهم و إنكارهم للرسالة المحمدية الشريفة، فكانت تقريراً... لحق اللجوء إلى المدينة .

⁽١) سورة المنكبوت ، آية ٥٦ .

٨ - الحق في الزواج وتبكوين أسرة:

نظم القرآن الكريم العلاقة الزوجية المقدسة تنظيما متكاملا ودقيقا يضمن الزوجين الحياة العائلية المتوازنة ، ويضمن للمجتمع الآسرة المستقرة كوحدة أساسية وضرورية للمجتمع المستقر .

وقد وردت فى آيات الله البيئات بالتفصيل جميع الحقوق المتعلقة بالزواج وبطرفيه والتى وردت فى المادة السادسة عشرة من الإعلان العالمى لحقوق الانسان .

(١) فغيما يتعلق بعدم جواز الاكراه على الزواج قال تمالى في سورة النساء:

بأيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها
 ولا تصلوهن , (۱).

(ب) وفيما يتملق بالحق فى الزواج وتسكوين أسرة بصفة عامة قال فى سورة الأعراني:

دهو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن إليها (٢).

وقال في سورة النحل:

ه واقه جعل احكم من أنفسكم أزواجا ... يا٢٠ .

⁽١) سورة الساء، آية ١٩.

⁽٢) سورة الأعراف، آية ١٨٩.

⁽٣) سورة النحل، آية ٧٧.

وفي سورة الروم :

ومن آیاته أن خلق لسكم من أنفسكم أزواجا لتسكنو ا إلیها وجمل
 بینكم مودة ورحمة (۱).

وجاء في سورة النور :

د وأنكحوا الآيامي منكم والصالحين من عبادكم وإما *تبكم . . . ه^(۱7).* وأخيراً قال تعالى في سورة الشهرري :

 قاطر السموات والأرض جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا يذرؤكم فيه ، (٢).

(ج) وفيما يختص بحقوق الزوج على ذوجته أوردها الله سبحاته وتعالى فى سورة النساء حيث قال:

د الرجال قوامون على النساء بما فعنل اقه بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أمو الهم واللآل تخافون نشوزهن فعظوهن واهجر وهن فى المضاجع واضر بوهن فإن أطمئكم فلا تبغوا عليهن سيبلاإن الله كان علياً كبيرا اله⁽⁴⁾.

د) وعنحقوق الزوجة على زوجها وردت فى كتاب الله العزيز آيات عديدة تقرز الزوجة حقوقاً متمددة .

ففي سورة النساء عن حق الصدقة و الانفاق:

د وآتو أ النساء صدقاتين نحلة و^(٠) .

⁽١) سورة الروم ، آية ٢١ .

⁽٢) سورة النور ، آية ٢٧ ،

⁽٣) سورة الشورى، آية ١١ ،

⁽٤) سورة النساء ، آية ع۲ .

⁽٥) سورة لنساء. آية ۽ .

وفى نفس السورة عن حتى المعاشرة بالمعروف أو الترك بالمعروف:

د وعاشروهن بالمعروف فان كرهتموهن فعسى أن تسكرهوا
شيئا ويجمل الله فيه خيراً كثيراً . وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج
وآتيتم إحداهن قنطارا فلا تأخذوا منهشيئاً ، أتأخذوته بهتا فأ وإثما مبينا.
وكيف تأخذونه وقدأفضى بعضكم إلى بعض وأخذنا منكمميثاقا غليظا ...
فآترهن أجورهن فريضة ١٠٠٠ فانكحوهن باذن أهلبن وآترهن أجورهن بالمعروف ٠٠٠ .

وفى السورة ذاتها عن حتى العدل بين النساء:

ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتدروها كالمملقة وإن نصلحوا وتتقوا فإن الله كان ففوراً رحيماً . وإن يتفرقا يفن الله كلا منسعته وكان الله واسما حكيماً . (٢٠) .

وفي سورة المدّحنة عن حق الزوجة في المبر :

ولا جناح عليكم أن تنكحوهن إذا آنيتموهن أجورهن ... ي (٢٠)
 ي في سورة الطلاق عن حتى الزوجة في المسكن المناسب :

د أسكتوهن من حيث سكتم من وجدكم ولا تصادوهن لتضيقوا علمين يرد).

(ه) أما عن الحق في الانجاب ـ استكالا لعناصر تمكوين الاسرة ـ فقد أورده الله سحافه وتعالى فيسورة النحل حسن قال :

⁽١) سورة النساء ، الآيات من ١٩ إلى ٢٥ .

⁽٢) سورة النساء، آيتان ١٢٩، ١٣٠ .

 ⁽٣) سورة المتحنة ، آية . ١ .

⁽٤) سورة الطّلاق، آبة ٣.

. والله جعل لكم من أقلسكم أزواجا وجعل لسكم من أزواجكم بنين وحفدة ١٠٠٠ و (١) .

وقال في سورة الأعراف:

دهو الذي خلقسكم من نفس واحدة وجمل منها زوجها ليسكن إليها فلما تنشاها حملت حملا خفيفا فرت به فلما أثقلت دعوا الله ربهما لثن آتيتنا صالحاً لنسكونن من الشاكرين ، (°).

كما قال عز وجل في سورة المكف:

المال والبنون زينة الحياة الدنيا والباقيات الصالحات خير عند ربك
 ثه ابا وخير أملا ، (٣) .

به ـ حق الانسان في أملاكه وفي أمواله :

حرم الله سبحانه وتمالى الاعتداء على أموال الغير . بكل صورها . تحربما مطلقا ، حيث قال في سورة النساء :

« يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أمو الكم يينسكم بالباطل »(٤٠ .

كما أنه توعد الكافرين من اليهود بالعذاب الآليم ــ فمى نفس السورة ــ يسبب أكليم أموال الناس بالباطل حين قال عز وجل :

 وأخذم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل وأعندنا للكافرين منهم عذابا أليما (٥٠).

⁽١) سورة النحل، آية ٧٧ .

 ⁽٢) سورة الاعرف ، آية ١٨٩ .

 ⁽٢) سورة الكيف، آية ٢٤ .

⁽٤) سورة النساء ، آية ٢٩ -

⁽٥) سورة النساء ، آية ١٦١ .

. ١ ـ حرية الفكر والدين والعقيدة :

وقد نهى الله سبحانه وتعالى رسله جميعا عن إجباد الناس على اعتناق أى دين من الأديان السهاوية ، وإنما طالبهم بأن يتم ذلك بالحكمة والموعظة والحسنة .

ولم تكن غزوات البي صلى الله عليه وسلم تستهدف لمجبار الكفار على اعتناق الدين الاسلامي بالقوة ، بل كانت حروبا دفاعية تستهدف الدفاع عن بقاء الدين الاسلامي ذاته ضد عاولات الكفار المستمرة لفتلة في المهد رمنعه من الانتشار وتعذيب من يؤمنون به ، أي أنها كانت لمقاومة الكفار لا لدفعهم إلى الدين بقوة السلاح :

وقد قال تمالى في سورة البقرة :

 ولا إكراه في الدين قسد تبين الرشد من الني ، فن يكفر بالطاغوت ويؤمن باقة فقد استمسك بالعروة الوثقي لا انفصام لها وانة شيع علي ع⁽¹⁾.

. فدور الرسول عليه الصلاة والسلام هو بحرد بيان الرشد من الغي ، وعلى الإنسان بعد ذلك أن يختار طريقه دون ضغط أو لمكراه .

ومن الطبيعى أن القرآن الكريم الذى يقرر للانسان حرية الفبكر الديني ـــ وهو أسمى وأعظم أنواع الفكر حيث يتمثل في علاقة الحالق بالمخلوق ـــ لا يتصور أن يحرم ذلك الانسان من حرية مماوسة أى نوع آخر من أنواع الفكر أو البحث أيا كان مجالة .

 ⁽١) سورة البقرة ، آية ٢٥٦ .

١١ – حربة الاجتماع وتكوين الجعيات :

لم يكتف القرآن الكريم بتقرير حرية الاجتماع وحق تكوين الجميات السلمية. والذي نصت عليه المادة العشرون من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بل اعتبر ذلك واجبا على المسلمين، وهو ما يشمثل في دعوته إياهم أن يتمسكوا بالعروة الوثق، وأن يتصوفوا على الإثم والمسلموان، وأن يتصموا مجبل الله جميما ولا يتفرقوا، وأن يعتصموا بحبل الله جميما ولا يتفرقوا، وأن يعتموا أفلسهم كالبنيان المرصوص يصد بعضه بعضا.

ولاشك أنها بحوعة مبادى أساسية لو ترجمت إلى واقع عمل بأساوب العصر الحديث ، لما أسفرت إلا عن إنشاء الجميات السلمية بين المسلمين لممارسة كل صور التعاون السلمى فيما بيئهم من أجل كل ما يتعلق بخيرهم ورقاعيتهم وتقدمهم .

وقد سبق أن أوردنا صدة آيات تشير إلى هذا المعنى عندما تحدثنا عن حتى الآخوة والتماون وعدم التمييز بهي البشر(١).

ونكتنى هنا ــ على سييل المثال ــ بذكر قوله تعالى في سروة آل عمران:

د واعتصموا عبل الله جميها ولا تفرقوا واذكروا نسمة الله عليكم
 إذ كنتم أعداء فألف بين قلو بكم فأصبحتم بنعمته إخوافا ، (٣) .

١٢ – حق المشاركة في الحكم والوظائف العامة :

وقد لخص القرآن الكريم هذا الحق فى جملة موجزة ـــ والكتهامعبرة أيما تعبير ــــسينما قال فى سورة الشورى :

⁽١) راجع البند الاول من هذا المبحث .

⁽٢) سوره آل عران ، آيه ١٠٢

د وأمرهم شودی بینهم (۱) . کما قال تمالی فی سورة آل عمران :

د فيما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من
 حولك فاعف عنهم واستففر لهم وشاورهم في الأس ه (٢٠) .

فاقه سيحانه وتعالى أمر رسوله العكريم أن يكون لينا مع المسلمين كى لاينغضوا من حوله ، وأن يعفوا عن أخطائهم ويطلب لهم المغفرة من الله ، بل وأن يشاورهم أيضا فى الأمور المتعلقة يقسيع شئوئهم صحاعم ماكافوا عليه من قبل من كفر ومعصية .

وهو ما يعبر عن جعل تسيير شئون الحكم بين المسلمين عن طريق الشررى فيما بينهم ، سواء أكانت تلك الشورى بمجرد إبداء الرأى ، أو بالمباركة الفعلية في إحدى لوظائف العامة التي تقيح ذلك .

ولم يكن رسول الله صلى الله عليه و لم يدير أمور المسلمين إلا بعد مشاورة الصحابة . كما كان الحلفاء الراشدون يديرون الآمور بعد الرسول عن طريق التصاور مع كبار أئمة الإسلام الحنيف

١٣ ... الحق في الأمن الاجتماعي والحقوق الاقتصادية :.

لعله لا يوجد نوع من الحقوق اهتم به القرآن الكريم قدر اهتمامه بالحقرق الاقتصادية والاجتماعية للاقسان ، وخاصة فيما يتعلق برزقه وصحته وغدائه ومسكته وملبسه . فهناك أكثر من مائة آية قرآنية كريمة متفرقة تتعلق مهذه الحقوق الافسانية المبدئية ، يتحدث معظمها عن حق الفقير في أن يتاله نصيب من أموال القادرين – عن طريق الوكاة سدكي يتمكن من الحياة الإساسية في الحياة .

⁽١) سورة الشورى ، آية ٢٨.

⁽٢) سورة آل عران ، آية ١٥٩

. وتضرب فيما يلى بعض الأمثلة لتلك الآيات الفرآنية الكريمة : (أ) عن حق الفقراء فى تصيب من مال الآغنياء . عن طريق الزكاة المفروضة شرعا على المسلمين القادرين .

قال تعالى في سورة البقرة :

ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بانه واليورب ولكن البر من بانه واليورب والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوى القربي واليتاى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفى الرقاب وأقام المسلاة وآتى الزكاة . . . ، (۱) .

وقد وضع الله سبحانه وتعالى من يدفعون الزكاة الفقراء فى مرتبة تلى مرتبة الرسول، مباشرة، واعتبرهم من أولياء المسلمين، وذلك إذ قال فى سورة المائدة:

. و إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الركاة وهم راكمون ع^{رج} .

كا وعدم الله تعالى برحمته الواسعة فى سورة الأعرانى: - .واكتب لنا فى هذه الدنيا حسنة وفى الآخرة إنا هدفا إليك قال هذاب أصيب به من أشاء وزحمتى وسعت كل شىء فسأ كتبها للذين يتقون ويؤتون الزكاة والاين هم بآياتنا يؤمنون برالا .

وقد اعتبر أنه أن التصدق على الفقراء يعلم النفس مرب الشرور ، فالزكاة ثركى النفس البشرية من الدنس ، فقد أمر الله الرسول أن يأخذ من أموال الآعراب الذين اعترفوا بذنوبهم ووجعوا إلى الله صدئة يطهرهم

⁽١) سورة البقرة ، آية ١٧٧ .

⁽٢) سورة المائدة ، آية ه

⁽٣) سوره الأعراف ، آية ١٥٦ .

ويزكيهم ، حيث قال عز وجل في سورة التوبة : دخد من أموالهم صدقة تعلم هم وتزكيهميها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم واقد سميع علم ،(١٠). (ب) وعن حق الإنسان في العلمام ، قال العزيز الجليل في سورة المائدة:

 «أياً أبها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا
 دا لله لايجب المعتدين وكلوا عا وزقكم الله حلالا طيبا وانقوا الله الذي
 أنتم به مؤمنون ٢٦٠.

وقد حرس الله تعالى على ضمان حق الطعام الفقراء والمساكين بصفة خاصة _ بالإضافة إلى ضبانه لكل إنسان بوجه عام _ بأن جعل إطعام الفقراء والمساكين توعا من الكفارات عما ارتكب الانسان من معاص . فقد قال ثمالى فى سه رة المائدة أبصاً :

وتؤيد الآيات السكريمة حن كل إنسان فيأن يطعم من طيبات ماخلق الله من ألوان الطعام ، حيث يقول عز وجل في سورة الآعراني :

د قل من حرم ذينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق . . . (4).

وقد تكفل الله سبحانه وتعالى بنفسه بعنيان حق الطعام لكل دابة تنب على الأرض ، إذ يقول في سورة هود:

، وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها (° .

⁽١) سورة النوبة ، آية ١٣ . .

⁽٢) سورة المائدة ، آيتان ٨٨ ، ٨٨

⁽٣) سورة المائدة ، آية ٧٩

⁽١) سورة الاعراف ، آية ٢٢

⁽۵) سورة هود ، آیة ۳

فيل يملك مخلوق بعد ذلك أن يحرم على الإنسان ما ضيئه له الحالق بنفسه ؟.

(ج) أما عن حق الإنسان فى الملبس، فقد ورد فى الذكر الحكيم فى سورة النحل -

د ... وجعل لكم من جلود الآفعام بيوتا تستخفونها يوم ظعنكم ويوم إقامتكم ومن أصوافها وأوبارها وأشمارها أثاثاً ومتاعاً إلى حين. والله جعل لكم مما خلق ظلالا وجعل لكم من الجبال أكنافا وجعل لكم مراييل تقيكم الحر وسرابيل تقيكم بأسكم ... د (١).

(د) وفيما يتعلق بحق الإنسان فى المسكن الذى يأويه ويأوى أسرته، وردت آيات كريمة تؤكد هذا الحق، منها قوله تعالى فى سورة النور:

ومنها قوله في سورة النحل:

« والله جمل لكم من بيو تمكم سكنا ... ، ^(۲) .

(ه) وأخيراً فيماً يتعلق بحق المريض فى أن ينال رعاية خاصة أثناه مرضه ، نجد أن القرآن الكريم قد أقاض فى تنكريم المريض وفى مراعاة ظروفه الصحية ، وأعطاه من العطف والرحمة ما يعوضه عرب اعتلال صحته .

⁽١) سورة النحل، آيتان ٨٠ ، ٨١

⁽٢) سورة النور ، آية ٢٩

⁽٣) سورة النحل ، آية ٨٠

قال تمالي في سورة النساء:

. . . . ولا جناح عليمكم إن كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى أن تضعوا أسلحتكم . . . ، (١).

كما أعنى الله المريض من الحرج إذا عاله مرضه عن أن يكون سويا في سلوكه وتصرفاته أمام الآخرين ، كما حظر على الأصحاء أن يفرقوا بينه وبينهم يسبب المرض ، إذ قال في سورة النور :

. ليس عنى الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج ... ، ٢٦).

١٤ ـ حقوق الأمومة رالطمولة :

لم يكن القرآن الكريم أقل اهتماما يحقوق الآم والطفل من الإعلان العالمي لحقوق الإنساق الذي كرس الفقرة الثانية من مادته الخاصة والعشرين للدفاع عن تلك الحقوق . رما أكثر النصوص القرآنية التي اهتمت بتلك الحقوق ، بل وأضافت إليها أيضا حقوق الآب باعتباره لايقل استحقاقا الشكريم والرعاية من الآم ، لذا فإن آيات كثيرة تحدثت عن حقوق الواله ين معاً . كما أن القرآن الكريم أعطى المرأة بصفة عامة سواء أكانت أما أو زوجة أو غير ذلك _ حقها الوافى من الرعاية والاهتمام في آيات عديدة _ سبق أن أشرةا إلى بعضها في أكثر من موضع من هذا البحث :

(ا) قال تعالى في سورة النساء :

⁽١) سوره النساء ، آية ١٠٢

⁽٢) سورة النور ، آية ٦١

و واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحسانا ... و(١).

كَمَا قَالَ فَي سُورَةِ الْأَنْعَامِ :

 قل تعالوا أتل ماحرم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً ٠٠٠. (٣).

وقال في سورة الإسراء:

وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً أما يبلغن عندك
 الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لها أف ولا تنهرهما وقل لها قولا كريما.
 واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب أدعهما كما ربيائي صفيرا، ص
 وجاء أيضاً في سورة العشكموت :

« ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا ... ، ⁽¹⁾.

وودد فی سورة لقمان :

وهكذا وضع الله العزير السكريم الإحسان إلى الآم والآب في مرتبة تالية مباشرة لمرتبة عبادته وقوحيده وعدم الإشراك به ، وهي قةالتسكريم

⁽١) سورة النساء، آية ٣٦.

⁽٢) سورة الانعام، آية ١٥١.

⁽٣) سورة الاسراء. آيتان ٢٤، ٢٢

⁽٤) سورة العنكبوت وآية ٨

^{·(}ه) سورة لقمان ، آيتان ١٥ ، ه١ ·

الوالدين ودلالة كبيرة على مدى حرص الخالق عليهما وإكرامه لهما بلا حدود . فهو يضع واجب شكر الوالدين جنبا إلى جنب مع واجب شكر الحالق ، وبأمر الآبناء بأن يصاحبوا الوالدين فى الدنيا بالممروف ولوكانا كافرين ومشركين باقة ، ولكن ليس عليه واجب طاعتهما فى الشرك باقته وعليه فى هذه الحال – أن يتبع سبيل من يرجع منهما إلى الله ويتوب إليه – وفى هذه الآيات الكريمة تظهر عظمة الله سبحانه وتعالى وعظمة تكريمه للامومة والآيوة .

(ب) أما عن حقوق الطفولة في القرآن الكريم فهي متعددة :

قال تعالى في سورة البقرة :

و والوالدات يرضمن أولادهن حوالين كاملين لمن أداد أن يتم الرضاعة. وعلى المولود له رزقهن وكسوتهر بالمعروف لاتىكلف نفس إلا وسعها لاتضار والدة بولدة وعلى الوارث مثل ذلك. م.(١) وقد حرم الله سبحانه وتعالى على المسلمين أن يقتارا أولادهم خوفا من الفقر، وتعبد العزيز الكريم بضيان الرزق لهم ولايناتهم ، حيث قال في سورة الانعام :

, ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقسكم وإياهم (^{١١}) .

رفى نقس المعنى جاء في سورة الإسراء :

. ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم إن قتلهم كان خطئا كبراً . ص :

⁽١) سورة البقرة ، آية ٢٣٣

⁽٢) سورة الإنعام . آية ١٥١

⁽٢) سورة الإسراء ، آية ٣١

ورغم أن سبب ترول هذه الآيات هو أن العرب قبل الإسلام كانوا يقتلون أولادهم خوفا مراجعهم القدرة على الانفاق عليهم ، إلا أننا ترى أنها تنطبق أيضا حتى عصر نا الحاضر على المرأة التي تجهض نفسها عمدا حلاسباب لا تتعلق بالخطورة على حياتها حديث نرى أنها تعتبر جريمة قتل حقيقية ، وخاصة لو حدثت ابتداء من الشهر الرابع للحمل ، وهو الشهر الذي تعب فيه الروح في جسسه الجنين ، أما منع الحمل أصلا قبل حدوثه فما زلنافي حاجة بشأنه إلى فتوى واضحة من كبار أثمة الإسلام في مصر ، وما إذا كان ثمة تص واضح في الشرع الحنيف يحظر ذلك أو مجيره .

وأخيراً فقــــدكرم الله سبحانه وتعالى البنين في سورة الكهف حينةال:

د المال والبنون زيئة الحياة الدنيا CD.

١٥ ـــ ألحق في التعليم والثقافة :

وقد أسبغ القرآن الكريم على العلم والتعلم والعلماء هالة من الهيبةوالثقة والشكريم لعله لم يسبغ مثلها على غيرهم من عامة الناس ۽ حيث قال ندوما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم ٢٠٠٠ .

كا قال تمالى:

د إنما يخشى الله من عباده العلماء، (٢).

⁽١) سورة الكهف ، آية ٢٩

⁽٢) سورة آل عران ، آية v

⁽٣) سورة فاطر ، آية ٢٨

وفى تلك الآية السكريمة تسكريم كبير للعلم . وتقدير لأهميته ولدور العلماء فى نشر المبادىء السهاوية السامية . فالعلماء هم الذين بحثون وبهم لأن العلم هو الذى أوصلهم لمل إدواك عظمة الله ومعرفة سر آ، آ. الإلهية والإيمان بما يحتويه الكون من قدوات عملية خارقة .

وقد قال تعالى في سورة النسا. مؤكداً المعتى الله:

لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون مما أنول إليك
 وما أنول من قبلك ...

ويكتى لبيان أهمية العلم وعظمته ، أن الله سبحانه وتعالى هو الذى علم الإنسان كيف يتعلم وكيف يكتب بالقلم .

قال تعالى في سورة العلق:

. اقرأ وربك الآكرم . الذى علم بالقلم · علم الإنسان ما لم يعلم، (٢) .

وهكذا فرى أن كافة الحقوق والحريات التى نص طيبا الإعلان العالمى لحقوق الإنسان منذ نحو ثلث قرن من الزمان ، قد أوردها جميعاً كتاب. أفه العزيز منذما يربو على الآربعة عشر قرئا .

* * *

تَا نَيَا : حَقُوقَ وردت في القرآنِ ولم ينص عليها الإعلان :

هناك كاذكرنا ـ إلى جانب الحقوق والحريات التي سبقت الإشارة

⁽١) سورة النساء، آية ١٦٢

⁽٢) سورة العلق ، آيات ٣ ، ٤ ، ﻫ .

إليها والتى وردت فى القرآن الكريم وفى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان معاً ــ بحوعة أخرى من الحقوق والحريات نس عليها الكتاب العزيز ، بينما أغفلها أو تغافل عنها مشرعو الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ،

فيما يلي عرض موجز لأهم تلك الحقوق والحريات :

١ – حق ضماف المقول في الرعاية :

كفل القرآن الكريم للمتخلفين عقليا نوعاخاصا من الرعاية والاهتمام حيث قال تعالى في سورة النساء لحث الناس على حسن معاملتهم وعدم السخرية منهم أو الإساءة إليهم، والاهتمام برزقهم وكسوتهم:

، ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قياما وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفاً ،<١٠ .

٧ ــ حقرق اليتامى :

رغم اهتمام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان برعاية حقوق الطفولة في صيفة عامة وفي عبارة مقتضبة ، حيث نص في الفقرة الثانية من الماحة المخامسة والعشرين على حق الطفولة في المساعدة والرعاية الخاصة وعلى تمتع كل الأطفال بقدر متساو من الحاية الاجتماعية ، وهو ففس الاهتمام الذي أعطاه القرآن الكريم للطفولة أيضاكا رأينا ، إلا أن القرآن الكريم قد تميز بإعطاء عناية خاصة للبتامي ، حيث حرص في آيات عديدة ومتفرقة على ضرورة الاهتمام بهم ورعايتهم وحفظ حقوقهم وعلم الاعتداء على أموالهم ، والإحسان إليهم بكل وسائل الإحسان .

⁽١) سورة النساء، آية ه .

قال تعالى في سورة البقرة :

.٠٠٠ ويسألونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير وإن تخالطوهم فإخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح ولو شاء الله لاعتشكم إن الله عزير حكيم بالاً .

وقال في سورة النساء :

و آتوا اليتامى امرالهم ولا تنبدلوا الخبيث بالطيب ولا تأكارا أموالهم إلى أمرالكم إقه كان حوباكبيرا. وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا الشكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إلهم أموالهم ولا تأكلوها إسرافا وبدارا أن يكبروا ومن كان غنيا فليستمقف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف فإذا دفعتم إليم أموالهم فأشهدوا عليهم وكنى باقه حسيبا إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنها بأكلون في بطوئهم فارآ وسيصلون

وورد في سورة الأنعام:

ولا تقربوا مال اليقيم إلا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده ٠٠٠، ٢٠٠٠.
 وقد ورد النص ذاته في سورة الاسراء ، ٤٥٠

وأخيراً قال تعالى أيضاً في سورة النساء :

د.. وأن تقوموا لليتامى بالقسط وما تفعلوا من خير فإن الله كان به عليما(°).

⁽١) سورة البقرة ، آية ٢٧٠

⁽٢) سورة السام، آيات ٢، ٢، ١٠٠٠

 ⁽٣) سورة الإنعام ، آية ١٥٢ .

⁽٤) سورة الإسراء ، آية ٢٤

⁽٥) سورة الشاء آية، ١٢٧.

٣ - حق الدفاع عن النفسي:

اهتم كتاب الله العزيز بحق الانسان في الدفاع عن نفسه عند تعرضه لخطر محقق . فقد جاء في سورة النحل ب

د ٠٠٠ وجعل لكم سراييل تقيكم الحر وسراييل تقيكم بأسكم ... (٢)
 كا جاء في سورة الأثفال

وأعدوا لهم ما استطعتم من قرة ومن رباط الخيل ترهبون يه عدو
 الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم . (۲).

٤ ــ الحق في العفو:

ومن الحقوق الى اهتم جها القرآن الكريم أيضا ، حق الإنسان المخطى. فى التسامح والعفو عن الخطأ ، حف راً له على تجنب تسكر ار الوقوع فى الخطأ ، وأملا فى أن يكون ذلك سيبلا سليما لإصلاحه .

فقد قال الله تعالى في سورة الآثمام : ــــ

 كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل مشكم سو. آ بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم^(۱).

وقال في سورة الأعراف:

والذين عملوا السيئات ثم تابوا من بعدها وآمنوا إن ربك من بعدها
 لففور وحيى (٤٠٠).

⁽١) سورة النحل، آية ٨١

 ⁽٢) سورة الأنفال ، آية ، ٦

⁽٣) سورة الانعام ، آيه عه .

⁽٤) سورة الاعراف ، آية ١٥٢ وقد وردالمني في سوره النحل آية ١١٩ .

كما قال في نفس السورة:

دخذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين ع⁰¹ .

وورد في سورة الحجر نما

د ··· · · قاصفه الصفه الجيل ، (٢) .

أما سورة النحل فقد قال فيها سبحانه وتعالى :

د وإن عاقبتم فعاقبو ا بمثل ماعوقبتم به واثن صبرتم لهو خير الصابرين ، ٢٧
 و في سوره النمل قال العزيز الكرح :

. إلا من ظلم ثم بدل حسنا بعد سوء فإنى نحفور رحيم و ®).

وقد بلغ القرآن الكريم قمة البلاغة فى التمبير عن أخلاقيات العفو والتسامحوما تؤدى إليه من محبة ومودة بينالناس ، ودلك فى سورة فصلت حس قال:

ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك
 وببته عداوة كأنه ولى حمي ، وما يلقاها إلا الدين صبروا وما يلقاها إلا
 ذو حظ عظيم ، (*) .

وهو نفس المعنى الذي ورد في سورة الشوري :

⁽١) سورة الأعراف، آية ١٩٩

⁽٢) سورة الحجر ، آية ٨٥ .

⁽٣) سورة النحل ، آية ١٢٦ .

⁽٤) سورة النمل ، آية ١١ .

⁽٥) سورة فصلت ، آيتان ٢٤، ٣٥

وجزا. سيئة سيئة مثلها فمن عفا وأصلح فأجره على الله إنه لا يحب. الظالمين ••• ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور ، (١) .

و يبلغ الكتاب الكريم قمة السخاء حين بعطى للمؤمنين درسا فى العفو والتساخ حتى مع الكافرين الذين رفضوا الإيمان بالله تعسالى . إذ قال فى سورة المربل:

· واصبر على ما يقولون واهجره هجراً جميلا، (٢) .

وف نفس المعنى قال تعالى فيسورة الجاثية :

دقل للذين آمنرا يغفروا الذين لا يرجون أيام الله ليجزى قوما بما
 كانوا يكسبون ، ۲۰۰ .

وجاء في سورة التفاين :

د وأن تعفوا وتصفحوا وتغفروا فإن الله غفور رجيم ، ⁽¹⁾ .

فيل هناك أبلغ من تلك الآيات الكريمة وأقرى دليلا على أهمية حق الإنسان في العفو عن الخطأ والنساخ؟

الحق في الميراث :

أقر القرآن الكريم حقّا لم يتطرق إليه الإعلانالمالمي لحقوق الإقسان وهو حق الابناء والآقارب في أن يرثوا عن آبائهم وأهلهم ما تركوم

⁽١) سورة الشورى ، آيتان . ٤ ، ٢٤

⁽٢) سورة المزمل ، آية ١٠

⁽٣) سورة الجاثية ، آية ١٤

⁽٤) سورة التغابن ، آية ١٤

من أموال بعد وفاتهم ، وحق الإنسان في أن يورث أمواله لن يستحقها شرعا من أهليه بحكم صلة الدم والقرابة ، دون أن يحق للدولة أن تصادر أموال المتوفى أو تستولى عليها _ فيما عدا ما تستحقه قانوقا من ضرائب ـ اللهم إلا إذا كان المتوفى لا وريث له شرعا .

ولا شك في عدالة هذا الدق الذي قررته الشريعة الاسلامية الغراء، إذ قد يكون مال المورث هو مورد الرزق الوحيد لابنائه عند وقاته، حيث يكونون في حاجة إليه لاستكمال طريقهم في الحياة ولمواجمة أعباء المعيشة. وعاصة إذا كانوا أطفالا صفاراً، أو لم يتمكنوا بعد من تدبير عمل مناسب يرتزقون منه، هذا فضلا عن أن أهل المتوفى هم أحق الناس بوراثة ما انفق حياته وجهده في جمعه من مال.

وقد وضع اقه سبحانه وتعالى قانو نا كاملا للبيراث بجميع احتمالاته فى آيتين قرآنيتين فقط ، هما الآيتان ، ١٢ ، ١٢ من سورة النساء ، واللتان تهدأن بقوله تعالى :

. يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الاتثبين

كما قال سبحانه وتعالى في نفس السورة :

، ولكل جملنا موآلى مما ترك الوالدان والأقربون والدين عقدت أيمانكم فآتوهم تصييهم إن الله كان على كل شيء شهيداً ،(٢)،

وقال في السورة ذاتها :

. يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرئها إن لم يكن لها ولد فإن كانتنا اثنتين

⁽١) سورة النساء ، آية ٢٢

قلهما الثلثان عا ترك و إن كانوا إخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الاتثمين يبين الله لسكم أن تضاوا والله بكل شيء عليم : (١) :

, صدق أقه العظيم،

هذه هى حقوق الإنسان وحرياته فى القرآن الكريم ، ولا نعتقد أن هناك ما هو أكثر عدالة أو شمولا من دستور الإسلام العظيم فى تقرير الحقوق والحريات لبنى البشر، ولو اتخذت منه كافة الشعوب والأمم دستورا لكان كفيلا يتحقيق الرفاهية والتقسم لها جميعا .

⁽١) سورة النساء . آية ١٧٦

المجنث الراسع

الحقوق والحريات فىالدساتير المصربة والاسلامية

أولاً : الحُقوق والحربات في النساتير المصربة السابقة :

يرجع تاريخ الدساتير في مصر الحديثة إلى عام ١٨٢٠ :

حين أصدر والى مصر مخد على الكبير فى ذلك العام ما يسمى باسم و اللائمة الأساسية ، ، وبعث بها إلى أعضاء المجلس العالى و البرلمان المعرى فى ذلك الحين ، وذلك بفرض فحمها واتخاذها دستورا للعمل بها ، وكان ذلك المجلس العالى قد أنشى، بقرار من الحديوى فى ٢٧ نوفمر سنة ١٨٢٤ ميلادية ، ويطلق على رئيسه اسم والبيك الكتنجدا ، .

وقدصدرت تلك اللائمة الآساسية في ٣ يناير عام ١٨٢٥ ، بائلةة التركية ، ثم كام قسم المحفوظات التاريخية بالسراى الملكية بترجمتها إلىاللغة العربية عن الآصل المحفوظ ضن وثالتها(١) ،

وقد طلب الوالى من المجلس فى الخطاب الذى بعث به إليه مرفقاً به تلك اللائحة ، دراسة اللائمة بحضور جميع أعضاء المجلس ، وإذا ما تبين لهم سلامتها مىى ومبنى اتخذوا منها دستوراً يلتزمون بالعمل بموجبه والسير

⁽١) راجع : الدسانير المصرية ١٨٠٥ – ١٩٧١ ، تصوص وتحليسل « الجزء الآول ، يحوعة الوثائق الدستورية الصادرة عن مركز التنظيم والميكروفيلم بمؤسسة الآهرام ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٦ ومايندها .

بمقتضاه .أما إذا رأى فيها المجلس نقصاً فعليه تحريه واستسكاله ، أوحذف ماقد يوجد بها من زيادة ، أو تنقيح ما قد يشوبها من أخطاء ، مع عرض النتيجة على الوالى وإخطاره بما يستقر عليه الرأى بشأن تلك اللائحة .

وقد قام المجلس بمناقشة اللائحة الأساسية وإقرارها وإعادتها إلى الوالى مشفوعة بالموافقة علمها ، حيث قام والى مصر بإصدارها كأول دستور. مصرى فى العصر الحديث .

وقد وضعت اللائمة الأساسية فى مقدمتها قاعدة دستورية من مقتضاها أن يقوم أعضاء المجلس بالتداول فى كافة الشئون والمواد المقدمة إليه ، وتحرير مضبطة بها مع القراد الذى يستقر رأى المجلس عليه ، ثم يقوم بعرض تلك المضبطة على والى مصر ،

إلا أن اللائحة لم وضح مدى حق الوالى فى الموافقة على قرارات المجلس العالى أو في رفضها أو تعديلها أو إعادتها إلى المجلس مرة أخرى. وبالتالى فهى لاتبين ما إذا كان المجلس العالى هو صاحب الرأى النهائى قيما يتخذه من قرارات با ثم أن الرأى النهائى يعود إلى الوالى وإن كانت ظروف الأمر الواقع واستعراض سائر مواد اللائحة يتركدان أن الغلبة فى سلطة القرار النهائى هى للوالى وليست للجلس .

وقد اكتفت تلك اللانحة يتنظيم الآمور المتعلقة بقسير شئون الدولة ، وتنطيم الملاقة بين المجلس العالى وبين الوالى فيما يتعلق بتسيير تلك الآمور ولم تتعرض اللائحة لآية مسألة تتعلق بحقوق المواطنين أو بحريانهم الآساسية .

وفي شهر بوليو عام ١٨٣٧ صدر ما يسمى (بقانون السياستنامة)

لكى يتولى تنظيم السلطات الآساسية فى الدولة ولم يتعرض أيضا لحقوق وحريات الآفراد . ولكنه عرض فى فصله الثالث لحقوق وواجبات الموظفين العموميين ، وقدم بعض الحقوق والضافات التأديبية الموظف العام فى البند الثامن عشر من ذلك الفصل .

فقد نص ذلك البند على أن (يحرى التحقيق والتدقيق مع المستخدمين بالمصالح الأميرية على مقتضى الحق والعدل .. ولا يذبغى أن يقضى بعقوبة ما على أحسد ، ما لم يحمع بين المدعى والمدعى عليه ، ويواجها فى أثناء التحقيق . ومن كانت دعواه منظورا فيها بالدواوين المامة ثم لم يقنع بذلك وقدم طلبا يرجو فيه عرضها على مجلس ديوان آخر ، فالواجب أن يجاب ملتسه لهدأ جنانه ويسكت لسانه ...)(١٠) .

أما أول القوافين الآساسية التي تنظم الحقوق والحريات العاءة بشكل متسكامل ، فهر النستور المصرى الصادر في سنة ١٩٣٣ . والذي عنون بابه الثاني يحقوق المصريين وواجباتهم (المواد ٢ – ٢٧) ، رغم أنه تحدث عن الحقوق فقط ، ولم يتعرض للحديث عن أية واجبابي .

وقد تضمن ذلك الدستور بحوعة طيبة من الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين ، من بينها حق المساواة بين جميع المصريين أمام القائون (المادة الثالثة)، وكفالة الحريات الشخصية لهم (المادة الرابعة) ثم قام الدستور بتنظيم الحقوق القضائية للمواطنين ، حيث حظر القبض هلي أى إنسان أو حبسه إلا وفق أحكام القانون ، كما قرر أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا

⁽١) الدساتير المصرية ، المرجع السابق ، ص ١٧ وما بعدها .

بناء على قانون ، وأنه لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها (المادتان الخامسة والسادسة من الدستور) .

وبشأن حرية الإقامة والتنقل ، حظرت المادة السابعة من الدستور إبعاد أى مصرى من الديار المصرية ، أو منعه من الإقامة فى جهة ما ، أو إرامه بالإقامة فى مكانمه مين في غير الآحوال المبينة فى القانون ، كااحترمت المادة الثامنة حرمة المناذل ، وحظرت دخوطا إلا فى الآحوال المبينة فى القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه ,

أما فيما يتعلق باحترام الملكية الحاسة ، فقد نص عليها الدستور أيضاً ، وحظر نزع ملكية أى مواطن إلا بسبب المنفجة العامة فى الأحوال المبيئة ق القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا ، كما حظر الدستور عقوبة المصادرة العامة للأموال (المادتان التاسعة والعاشرة من الدستور) .

وفى بجال احترام سرية الحياة الحاصة للانسان ، حطر دستوو سنة ١٩٣٣ إفشاء أسرار الحطابات والبرقيات والمواصلات التليفونية إلا فى الآحوال المبينة فى القانون (المادة ١١ من الدستور) .

أما المواد من الثانية عشرة حتى الخامسة عشرة من الدستور ، فقد كفلت احترام بمحوعة الحريات العامة الأساسية المتملقة بالفكر والمقيدة ، وهى حرية الاعتفاد ، وحرية القيام بشعائر الأديان والمقائد طبقا المادات المردية فى الديار المصرية مع عدم الإخلال بالنظام المام أو الآداب ، وحرية الرأى بالقول أو الكتابة أو التصرير أو بغير ذلك ، وحرية

الصحافة فى حدود القانون مع حظر فرض الرقابة على الصحف أو إنذارها أو وقفها أو الفائها .

وكفلت المواد السابعة عشرة حتى التاسعة عشرة حرية التعليم وإلزاميته ومجانيته ، يبنما كفلت المادتان العشرون والحادية والعشرون حق الاجتماع في هدو. وسكينة بدون حل سلاح وبدون حضور وجال الشرطة أو إخطارهم، وحق تكوين الجميات في الحدود التي يبينها القانون. وأخيراً كفل دستور سنة ١٩٣٣ المعواطنين حق مخاطبة السلطات العامة كتابيا وبأسمائهم فيما يعرض لهم من الشئون (مادة ٢٢ من الدستور).

ولا شك أن دستور سنة ١٩٢٣ قد كفل الدواطن المصرى بجوعةهامة من الحقوق والحريات الآساسية ، لوكانت قد طبقت فى الواقع العملى لكان عهد ذلك الدستور من أزهى عهود الجريات العامة فى مصر .

[لا أن حرية الصحافة المنصوص عليهاني ذلك الدستور شهدت نكسة كبيرة في عهد وزارة محمد محمود باشا في عام ١٩٢٨ . فني ١٩ يوليو مر ذلك اللمام ، صدر الأمر الملكي رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٨ ، من الملك فزاد بحل مجلسي النواب والثنيوخ وحلول الملك عليما كسلطة تشريعية لمدة ثلاث سنوات، وإيقاني العمل بالمواد رقم ٨٩ ، ١٥٥ ، والجزء الآخير من المادة الخاصة عشرة من دستور سنة ١٩٧٣ لحين صدور أمر آخر(١) .

وقد صدر ذلك الآمر بناء عل مذكرة وفعها إلى الملك عمد محود باشا رئيس مجلس الوؤواء ، مجعة حدوث اقتسام بين الأحزاب السياسية

 ⁽١) راجع جريدة الوقائع المصرية، العددرقم ٢٤، عدد غير اعتيادى.
 ١ (١٩٢٨/٧/١٩ ص ١ ٠ ٠)

و تقضى المواد التي أوقف العمليها بأن الأمر الصادر بحل بجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة في ميعاد لايتجاوز شهرين ، وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرة أيام التالية لتمام الانتخاب (مادة ٨٩) . وأنه لا يجوز بأية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور إلا أن يكون ذلك وقتيا في زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية ، أو تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت في المعقاده الشروط المقررة بذلك الدستور (المادة ١٥٥) ، وأنه لا يجوز تعديل الدستور إلا بقرار يصدر بالأغلبية المطلقة لجميع أعضاء النواب والشيوخ يحدد ضرورة التعديل وموضوعه (مادة ١٥٩) ، وأخيراً أنه لا يجوز أبذار الصحف أو وقفها أو إلفاؤها بالطريق الإدارى ، ما لم يكن ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى ، وهو الحظر التي تفرضه الفقرة الاخيرة من المادة وكالمستور كاسبقت الإشارة .

وقد استمرت تلك النكسة لمدة عام ونصف عام ، إلى أن صدر أمر ملكي آخر بإعادة العمل بالمواد المرقوفة من الدستور ، وذلك في آخر شهر أكتوبر من عام ١٩٢٩ في عهد وزارة عدلي يكن باشالاً .

⁽١) راجع جريدة الوقائع المصرية، العدد رقم ٩٧، عدد غير اعتيادى، ١ ١٩/١١/٢ ، ص ١

ولم يكد يمضى عام واحد على عودة المواد الموقوفة من دستور ستة المراد على كتاب يربو على الثلاثين مضحة مرفوع من إسماعيل صدق باشا وثيس مجلس الوزراه إلى الملك فؤاد، استند فيه صدق باشا إلى أسباب عائلة لتلك التي استند إليها محمد عود باشا المطالبة بإيقاف العمل بيمض مواد الدستور. وطالب صدق باشا في كتابه المؤرخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٠ بإلفاء دستور سنة ١٩٣٢ وقانون جديدللائتخاب عققان أغر إمن الحكومة الجديدة (٢١).

وقد صدر دستور سنة ١٩٣٠ بعد أن خلصته الحكومة من معظم تصوص المواد التى سبق إيقاف العمل بها من دستور سنة ١٩٣٣ ، إلا أنه فيما يتعلق بالباب الخاص يحقوق المصريين وواجباتهم فقد ظل ذلك الباب دي حد تعبير كتاب رئيس الونداء - يكتنى بتقرير الحقوق من حيث المبدأ فقط ، بينما يحيل فى كيفية استعمالها إلى القوافين ، ومن هنا فإنها لا تعنى الباحث فى الدستور

إلا أن الدستور - فيما يتملق مجرية الصحافة - أصناف حكاجديدا في المادة ١٥٣ ، أجاز بمقتصاه تعطيل الجرائد والنشرات الدورية من شهر إلى ثلاثة أشهر ، بقرار من محكة الاستثناف بناء على طلب النيا بةالممومية إذا انتهكت حرمة الآداب انتهاكا خطيرا ، أو إذا استرسلت في حلة من

 ⁽۱) واجع جريدة الوقائع الصرية ، العدد رقم ۲۸ ، عدد غير اعتيادى ،
 ۲۷/ ۱۹۳۰/۱ ، ص ۲۱ و ما بعدها .

شأنها أن تعرض النظام الذى أقرء النستور للكراهية أو الاحتقار أو تهديد السلام العام .

ورغم وجود ضمانة عدم تعطيل الصحف إلا بموجب حكم قضائى فى تلك المادة ، إلا أنها أسرفت فى تحديد أسباب التعطيل ، وأعطت للحكومة الفرصة فى محاولة التنكيل بالصحافة أو تهديد حرية الصحافة عن طريق مقاضاتها أمام محكة الاستشاف، وذلك باستخدام السبب المهم وغير المجدد للذكور فى المادة ، وهو الاسترسال فى حملة من شآنها أن تعرض النظام الذي أقره الدستور المكراهية أو الاحتقار .

ومع أن الحكومة حرصت على أن تنص فى المادة الآخيرة من مواد دستور سنة ١٩٣٠ على شمائة لعدم إلغاء ذلك الدستور أو تعديله. وهي عدم جواز اقتراح تنقيح الدستور فى السنوات العشر التى تلى العمل به ، إلا أن الملك فؤاد مالبث أن أصدر أمراً ملكياً فى ٣٠ فوفير سنة ١٩٣٤ بشأن النظام الدستورى للدولة المصرية ٠ قرر فيه الغاء دستور صدق باشا لسنة ١٩٣٠ وأصدر أمراً ملكياً آخر فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ بالعودة مرة أخرى إلى العمل بدستور سنة ١٩٣٦ (فى عهد وذارة توفيق فسيم باشا) (١٠).

والغريب في الأمر أن وزارة توفيق نسيم باشا استندت ــ في البيان

⁽١) راجع جريدة الرقائع المصرية ، العدد رقم ١٠٥ ، عدد غير اعتبادى ، ١٩٣٤/١١/٣٠ ص ٩ وما بعدها .

وكذلك جريدة الوقائع المصرية ، العدد رقم ١١٢ ، ١٩٣٥/١٢/١٣ ، ص ١ ومابعدها .

الذى أصدرته إلى الآمةالمصرية فى مناسبةالغاء دستور سنة ١٩٣٠والعودة. إلى دستور سنة ١٩٣٧ ـــ إلى نفس الآسباب التى سبق أن استندت إليها وزارة إسماعيل صدقى باشا فى إلغاء دستور سنة ١٩٣٣ ووضع دستورسنة سنة ١٩٣٠ من قبل .

وفى أعقاب ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، أصدر بجلس قيادة الثورة معقب قيامه بالغاء دستورسنة ١٩٥٣ مـ إعلانا دستوريا لسكى محل محل الدستور بصفة مؤقتة وإلى أن يتم استصدار دستور جديد البلاد ، وذلك في ١٩٠ ينا ير سنة ١٩٥٧ (١٠) .

وقد تميز ذلك الإعلان الدستورى بالاقتضاب الشديد حيث لم يضم سوى إحــــدى عشرة مادة تضمنت جميع أسس ومبادى. الحسكم بالدولة .

وكان نصيب الحقوق والحريات العامة من ذلك الدستور أدبع مواد (من الثانية إلى الخامسة) قص فيها الإعلان على المساواة بين المراطنين أمام القانون، وعلى حرية الرأى والحرية الشخصية، وحق الملكية الخاصة، وحرمة المسكن، وحرية العقائد والآديان في حدودالنظام العام والآداب. وأخيراً حظر قسلم اللاجئين السياسيين.

أما دستور ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ ، فقد خصص بابه الثالث للحقوق

⁽۱) راجع جريدة الوقائع المصرية ، المددرةم a مكرراً ، عدد غير اعتيادى . ١/١/١/١٧ ، ص ١ وما بعدها .

وكذلك جريدة الوقائح المصرية . العدد رقم ١٢ مكرر ب ، عدد غير اعتيادي [١٩٥٢/٢/١٠ ، ص ١ وما بعدها .

والواجبات العامة (المواد من الثلاثين حتى النالثة والستين)(١٠٠٠

وقدكفل ذلك الدستور للمصريين حقالتمتع بالجنسية المصرية ،وعدم إسقاطها عنهم أو سحبها عن اكتسبها (ماده ٣٠)! وحق المساواة فيما بينهم أمام القانون (مادة ٣١) .

كما كمل لهم الدستور بحموعة من الحقوق القضائية الهامة في المواد من الثانية والثلاثين حتى السابعة والثلاثين ، وهي أنه لا جريمة ولاعقوبة إلا بناء على قانون ، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها ، وشخصية العقوبة ، وعدم جواز القبض على أحد أو حبسه إلا وفق أحكام القانون ، وحق الدفاع بالآصالة أو بالوكالة ، وحظر إيذاء المتهم جسهانياً أو معفوياً .

وفيما يتعلق بحرية الإقامة والتنقل ، فقد حظر دستور سنة ١٩٥٦ إبعاد أي مصرى عن الأراخي المصرية ، أو منعه من الإقامة في جهة معينة، أو إلزامه بالإقامة في جهـــة معينة ، كما حظر تسليم اللاجائين السياسيين (المواد ٣٧ - ٤٠) .

وقد احترم الدستور سرية الحياة الحاصة للانسان المصرى ، فحظن مراقبة أو دخول المساكن إلا فى الآحوال المبيئة فى القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، فضلا عن سرية المراسلات الحاصة بالمواطن .

وقد أوردت الموادمن الثالثة والأربعين حتى السابمة والأربعين بحوعة

 ⁽١) راجع جويدة الوقائع المصرية، السدد وقم ٥ مكرر، ١٩٥٦/١/١٦،
 ص ١ ومابعدها.

من الحقرق والحريات المتعلقة بالعقيدة والفكر ، حيث كفلت حرية الاعتقاد والقيام بشمائر الآديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية في مصر ، وحرية السحافة والطباعة والنشر وحق الاجتماع في هدوء ودون سلاح ودون حضور الشرطة أو إخطارها مسبقا ، وحق تكوين الجميات على الوجه المبين في القانون .

كما ضمن دستور سنة ١٩٥٦ حرية التطيم وكفالته للمصريين جميعاً ، ومجانبته وإجباديته، وإشراف الدولة عليهوالتزامها بإنشاء مختلف المدارس فى جميع مراحل التعليم (المواد ٤٨ — ٥١).

أما فيما مختص محق المصريين في العمل، فقد قرره الدستور في المواد من الثانية و الجنسين حتى الحامسة والجنسين . وهي المواد التي تنص على حتى العمل والدرام الدولة بتوفيره ، والمساواة بين المصريين في الآجر بحسب ما يؤدونه من أعمال ، وتنظيم الملاقات بين العمال وأصحاب الآعمال ، وكفالة حقى إنشاء النقابات العمالية ، وتحديد ساعات العمل والآجور والآجازات والتأمين ضد أخطار العمل .

وذلك بالإضافة إلى بحوعة من الحقوق الهامة المتفرقة ، كحق الرعاية الصحبة (مادة ٥٦) . وحق المرعاية الصحبة (مادة ٦٦) . وحق المادة (مادة ٦٥)) . وحق تقديم شكاوى ومخاطبة السلطات العامة كتابة (المادتان ٦٢ ، ٣٣ مرف المستور) .

وفى ه مارس ١٩٥٨ صدر – عقب الوحدة الاقدماجية بين القطرين المصرى والسورى ـــ الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة ، وكان دستوراً وجيزاً يتسكون من خمسة أبواب وثلاث وسبعين مادة . خصص المشرع بابه الثالث (خمس مواد) للحديث عن الحقوق والواجبات العامة بشكل يحل ، حيث تجاهل معظم الحقوق والحريات التي كان منصوصاعليما في دستور سنة ١٩٥٦ ، ولم يتحدث إلا عن حق المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون ، وأنه لا جريمة ولاعقوبة إلا بناء قانون ، وحظر قسليم اللاجئين السياسيين، وكفالة الحريات العامة في حدود القانون دون حصر لتلك الحريات بشكار صريح (١٠).

أما الدستور الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤، فهو يمثل عودة إلى الوراء فيما يمتعلق بالحقوق الوراء فيما يمتعلق بالحقوق والحريات العامة . ذلك أنه أغفل بعض الحقوق والحريات الآساسية التي تعبد مشرهو ذلك العستور إسقاطها من الحسبان عند صياغتهم الباب الثالث من الدستور ١٠ وغم أن جميع تلك الحقوق والحريات سبقأن وودت في دستور ١٦ ينايرسنة ١٩٥٦ . كما وردمعظمها في دستور سنة ١٩٥٧ . وهذه الحقوق والحريات هي :

- حظر إبداء المتهم إبداء جسمانياً أو معنوباً .
 - حرية المراسلة وسريتها
- · حظر حضور رجال الشرطة للاجتماعات السلمية للمواطنين .
 - . حق تكوين الجمعيات .
 - . حرية التعليم وإجياريته .
- حق العمل والترام الدولة بتوفيره وبتنظيم العلاقات بين العمال
 وأصحاب الأعمال على أسس اقتصادية .

⁽١) راجع الدسانير المصرية ، المرجع المابق ، ص ٢٠٨ ومابعدها .

حظر المصادرة العامة للأموال وحظر المصادرة الخاصة بغير
 حكم قضائ ـ

ولا شك أن إغفال ذلك الجانب الهام من الحقوق والحريات العامة من دستور سنة ١٩٦٤ يعتبر فكسة وتقهقراً فى الوقت الذى يرداد فيه اهتمام الدسائير العالمية تدريجياً بحقوق الإنسان .

حقيقة أن عدم النص على تلك انحقوق والحريات فى الدستور لايمى بالضرورة أنه أصبح مصرحا بانهاكها ، إذ من المكن تنظيمها بقوانين عادية رغم عدم النص عليها دستوريا . إلا أن إغفالها من الدستور يعنى شبئين :

أولهما : أن المشرع لاينوى أرب يسبغ حمايته على تلك الحقوق والحريات وإلا لكان قد نص عليها .

وثانيها: أنه لو لم تصدر قرافين عادية _ على الآقل _ تستهدنى تلك الحقوق والحريات لاصبحت محرومة فعلا من أية حماية قانونية . ولاصبح مباحا للجميع — حكاماً ومحكومين _ حق انتهاكها . وهووضع بعود بنا إلى ماكان عليه الحال قبل دمشور سنة ١٩٣٧ .

* * *

ثانيا : الحقوق والحريات في دستور سنة ١٩٧١ :

يعتبر الدستور المصرى الحالى – الصادر في ٢٨٥ سبتمبر سنة ١٩٣٣ – هو أفضل وأشمل الدساتير المصرية والإسلامية على حد سواه من حيث ما نص عليه من حقوق وحريات ، حيث أورد معظم ما تضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية اللاحقة عليه من تلك الحقوق

والحريات، على خلاف الحال فى معظم دساتير الدول الإسلامية التي. لاتتصف بذلك الشمول .

وقد خصص مشرعو الدستور المصرى الباب الثالث منه للحريات والحقوق والواجبات العامة ، ويضم أدبعاً وعشرين مادة (٤٠ – ٦٣) إلا أن البابين الثانى والرابع أيصناً قد تضمنا جانباً هاماً من تلك الحريات والحقوق ، وكان من الأفضل أن يتم ضم جميع الحقوق والحريات تحت الباب المختصص لها في الدستور ، ولم يكن ثمة مبرد تنظيمي يحتم توزيعماعلى الأبواب الثلاثة (١) .

فنى الفصل الأول من الباب الثانى من الدستور :

والخاص بالمقومات الاجتماعية والخلقية الآساسية للمجتمع ، نصت المادتان السابعة والثامنة من الدستور على حق التكافل الاجتماعي والمساواة بين المواطنين ، حيث قررتا أن المجتمع المصرى يقوم على أساس التضامن الاجتماعي ، وأن الدولة تمكفل مبدأ تمكافئ الفرص بين جميع المواطنين ، وهو ذات المبدأ الذي قررته المادة الآربعون ، حين نصت على أن المواطنين لدى القانون سواء ، وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة دون أي تمييز بينهم بسبب الجنس أو الآصل أو اللغة أو الدين أو العقيمة ، وهو أيضا نفس المبدأ الذي نصت عليه المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق.

⁽١) راجع النص الكامل الستور سنة ١٩٧١ معدلا ، في مجلة المحاماة التي تصدرها تقاية المحامين ، ملحق المددين الحامس والسادس من السنة الستين ، القاهرة يونيو ١٩٨٠ ، ص ١٠ وما يعدها .

كما اهتم الفصل ذاته أيضا بحقوق المرأة والآمومة والطفولة ، حيث قمس المادة العاشرة هلى أن تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة ، وترعى النشء والشباب . وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم ، كماكفلت المادة الحادية عشرة للمرأة حق المساواة الكاملة مع الرجل في مختلف الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

ثم أوردت المادة الحادية عشرة بعد ذلك تحفظا جيدا تؤيده تماما ، وهو أن يتم ذلك دون إخلال بأحكام ومبادى، الشريعة الإسلامية . وهى تلك المبادى، السامية التي اعتبرتها المادة الثانية من الدستور المصدر الرئيسي للتشريع . وذلك بلا شك تعديل محود أدخله مجلس الشعب على الدستور المصرى في عام ١٩٨٠ ، لا يبتى لكى يكتمل أثره سوى أن يدخل حير التنفيذ الفعلى . وتتعنى أن يتم ذلك في مدى قريب (١).

أما حق المواطنين فى العمل وفى شغل الوظائف العامة وفى الاشتراك فى إدارة المرافق العامة ، فقد كفلته المواد الثالثة عشرة والرابعة عشرة والسادسة والعشرون والسابعة والعشرون من الدستور .

فقد نعمت تلك المواد على أن العمل حق وواجب وشرف تكفله العولة ، مع تقدير الدولة والمجتمع الممتازين من العاملين _ كما أن الالتحاق بالوظائف العامة حق المواطنين بالمساواة فيما يينهم . وتتمكل

⁽١) قرار بجلس الشعب المصرى في جلسة ٣٠ إيريل سنة ١٩٨٠ ، بتعديل تصوص المواد الاولى والثانية والرابعة والحماسة من دستور سنة ١٩٧٩ ، راجع مضبطة جلسة بجلس الشعب بالتاريخ المذكور ، مكتبة بجلس الشعب ، للماهرة .

الدولة بحماية موظفيها وتسهيل قيامهم بآداء واجباتهم الوظيفية ، وعدم جواز فصلهم بغير الطريق التأدين إلا في الأحوال التي يحددها القانون .

وضافا لعدم المفالاة في اتباع الطرق غير التأديبية في فصل الموظفين العموميين تطبيقا لذلك النص، فرى أن ينص الدستور صراحة — وعلى سبيل الحصر — على الآحوال التي يجوز فيها فصل الموظفين العموميين بفير الطريق التأديب، دون أن يتركذلك القوافين، حتى يرتفعذلك الحظر الهام إلى مرتبة النص الدستورى الذى لايجوز يخالفته . و نفضل أن يقتصر الفصل بغير الطريق التأديبي على المناصب السياسية العليا التي يجب أن يعتمد التعيين فيها والفصل منها على الثقة السياسية المباشرة القيادة، دون غيرها منها والفصل منها على الثقة السياسية المباشرة القيادة، دون غيرها منها دات العالم الإدارى البحت، والتي يمكن أن يختم الفصل منها دالة والموضوعية في تأديب الموظفين المموميين، وتوفير ضما نات الكاملة والحياة والموضوعية في تأديب الموظفين المموميين، وتوفير ضما نات الدفاع الكافية لهم .

هذا وقد نصت المادة الثالثة عشرة من الدستور أيضاً ـ عنحق ـ على أنه لا يجوز فرض أى عمل جبرا على المواطنين إلا بمنتضى قانون ولأداء خدمة عامة وبمقابل عادل . وهو نص سليم ورد أيضاً ـ كما رأينا ـ في المادة الثالثة والعشرين من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

كما قرر الدستور فيذات الموادالمشار إليها أن للعاملين نصيبا في إدارة المشروعات وفي أدباحها ، ويكون تمثيلهم فيجالس إدارة وحدات الفطاع العام في حدود خمسين في المائة من بحوع عدد أعضاء هذه المجالس . كما يكون تمثيل صفار الفلاحين وصفار الحرفيين في عضوية بجالس إدارة الجميات التعاونية الزراعية والجميات السفاعية التعاونية في حدود تمانين

فى المائنمن بحموع عدد أعضائها . ويشترك المواطنون أيضاً ـــ طبقاً ننص المادة السابعة والعشرين من الدستور ـــ فى إدارة مشروعات الخدمات ذات النفع العام وفى الرقابة عليها وفقاً للقانون .

وقد اهم دستور سنة ١٩٧١ بضرورة توفير عتلف الحدمات الاجتماعية والصحية والثقافية للمواطنين ، حيث نصت المادتان السادسة عشرة والسابعة عشرة منه على كفالة الدولة المخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية وخدمات التأمين الاجتماعي والصحى ومعاشات المجزعن العمل والبطالة والشيخوخة وفقاً القانون . وذلك جميع المواطنين بصفة عامة ، ولا بناء القرية بصفة خاصة ، وقعا للستوى الثقاف والاجتماعي واصحى القرية المصرية .

أما فيما يتملق عن التعليم فإن الدولة تكفله وتجمله بجانيا في جميع المراحل ، وإراميا في المرحلة الابتدائية ، وتعمل على مد الإلوام المي مراحل أخرى ، وتشرف على التعليم وتسكفل استقسسلال الجامعات ومراكز البحث العلمي ، مع العمل على الاهتمام بالتربية الدينية كادة أساسية في مناهيج التعليم العام ، وعلى الربط بين التعليم وبين حاجات المجتمع والإنتاج . هذا فعنلا عن العمل على تجنيد طاقات الشعب من أجل تحقيق عو الآمية كواجب وطنى ، وهي يحموعة طيبة من الحقوق التعليمية أحسن مشرع الدستور صنعا حين قس عليها في المواد من السابعة عشرة حتى الحادية والعشرين من الدستور المصرى .

هذا في حين حرصت المواد من الثانية والثلاثين حتى السادسة والثلاثين من المستور على الاهتمام بحق الملكية الحاصة وصيانها، مع عدم جواز فرض الحراسة عليها إلا في الآحوال المبينة في القانون وبحكم تمضائي، وعدم جواز نرعها إلا لتحقيق منفعة عامة ومقابل تعويض وطبقاللفانون وكذلك عدم جواز التأميم إلا طبقا لنفس الشروط • أما المصادرة الخاصة للأموال فهي غير جائزة إلا بحكم قضائ ، وأما المصادرة العامة للأموال فهي محظورة نهائيا . وهي نصوص جيدة لاينقصها سوى ضرورة النص صراحة على أن التمويض عن نزع الملكية المنفمة العامة بجب أن يكون قمو يضا كاملا وعادلا ، وذلك استسكالا لعنصر العدالة في النصوص المتعلقة بحق الملكية الناصة . وأن تقوم بتقدير ذلك التمويض لجنة تضم العنصر القضائي بين أعضائها حياقا لعدالة ذلك التقدير وحياده .

أما في الباب الثالث من الدستور:

والخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة ، فقد نص الدسور على بجوعة هامة وضرورية من الحقوق والحريات الأساسية للانسان ، وفي مقدمتها الحق في الحرية وفي المساواة ، اللذن نصت عليهما المادتان ٥٤ – ٤١ ، حيث قررتا حتى المساواة بين المواطنين أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة ، دون أي تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة ، وهو ذات النص الذي ورد في المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، ويتضمن ... من وجهة نظر قا ... أم حق يجب أن تكفله الدولة للمواطن .

و بعتبر الدستور المصرى الحرية الشخصية حقا طبيعيا المواطن المصرى الا يجوز المساسيه، و تمكفل الدولة صيافته . و قربط المادة الحادية و الآربعون _ عن حق _ بين تلك الحرية الشخصية و بين عدم جواز القبض على أى مواطن أو تقتيفه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد ، إلا في حالات التابس ، أو بأمر يصدر من القاهى المختص أو من النيابة العامة و فقا

لاحكام القانون، وعندما تستلوم ذلك متطلبات التحقيق وضرورة صياقة أمن المجتمع .

ورغم سلامة ذلك النص من الناحية الموضوعية ، إلا أنه من الناحية الشكلية كان يجب أن يوضع في مكانواحد من الدستور مع سائر النصوص. التي تقرر الحقوق القضائية المواطن لاتفاقه معها من حيث الطبيعة ، وهي فصوص المواد من السادسة والستين إلى الحادية والسبعين ، والمدرجة في الباب الرابع الخاص بسيادة القانون . وهي تتحدث (كاسترى بعد قليل) عن شخصية العقوبة ، وبراءة المتهم حتى تثبت إدافته ، وصيا فةحق التقاضي وكفالته لجيع المواطنين ، وكفالة حتى الدفاع ، وتوفير ضيافات القبض والاعتقال . وقد أشر فافيما سبن إلى ضرورة تجميع كافة النصوص المتملقة والحقوق والحريات العامة في باب واحد من الدستور ، ومن باب أولى فإن يضمها باب واحد م كالحقوق القضائية — يجب أن يضمها باب واحد .

وينطبق نفس الرأى على نص المادة الثانية والأربعين، والتى توجب معاملة كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته بأى ثيد معاملة تحفظ له كرامته كافسان ، مع عدم جوال إيذائه بدنيا، أو معنويا ، أو حجوه أو حبسه فى غير الأما كن الخاضعة للقوافين الصادرة بتنظيم. السجون .

وقد أسبغ الدستور المصرى حرمة خاصة على جسد الإنسان ، ثم على مسكنه الخاص ، ثم على حياته الخاصة ومراسلاته وعادثاته على التوالى . فقد حظر أجراء أى تجربة طبية أو علمية على أى إنسان بغير رضائه الحر (مادة ٤٣) . ثم حظر دخول المساكن أو تفتيشها إلا بأمر قضائل

مسبب وهقالاً حكام القانون (مادة ٤٤). ثم حظر إفشاء سرية المراسلات البريدية والبرقية وانحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال أو مصادرتها أو الاطلاع علمها أو رقابتها إلا بأمر قضائ مسبب ولمدة محددة ووفقا لاً حكام القانون (مادة ٤٥).

أما فيما يتعلق بحريات العقيدة والدين والفكر والصحافة ، والبحث العلمى ... قلك الحريات التي فص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مواده من الثامنة عشرة حتى الحادية والعشرين ... فلم يكن الدستور المصرى أقل إهتماما بها من ذلك الإعلان .

فقد قرر الدستور كافة حرية العقيدة وحريه عارسة الشعائر الدينية وحرية الرأى للمواطن ، وحقه فى التعبير عن رأيه وفى نشره بالقول أو بالكتابة أو بالتصور أو بغير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون. كما قرر حرية الصحافة والطباعة والنصر وسائر وسائل الإعلام ، وحظر الرقابة على الصحف أو إنذارها أو وقفها أو إلغامها بالطريق الإدارى وفى غير حالات الحرب والطوارى وفى حدود القانون ، فضلا عن كفالة حرية البحث العلمي والإبداع الأدبى والفي والثقاني وتشجيمها بكل الوسائل (الموادع عدم) و

أما حق المواطن المصرى فى الإقامة فى مكان ممين وفى التنقل، فهو موزع فى الدنتول، فهو موزع فى الدنتول المادية والاربمين والحسين. فقد حظرت المادة الحادية والاربمون منع المواطن من التنقل، ثم عادت المادة الحسون فخطرت منع المواطن من الإقامة فى جهة معينة، أو إلزامه بالإقامة فى جهة أخرى إلا فى الأحوال المبيئة فى القافون . كا حظرت المادة الحادية

والخسون ... عن حق ... إيعاد أى مواطن عن البلاد أو منعه مر... العودة إليها .

ويتمتع المواطن المصرى – فضلا عن ذلك . بحق الهجرة الدائمة أو المؤتنة إلى الحارج في حدود الإجراءات والشروط التي ينظمها القافون ويقابل ذلك حق الأجانب في اللجوء السياسي إلى مصر وحظر تسليم اللاجئين السياسيين (المادتان ٥٣٠٥).

كما يتمتع للمواطن أيضا يحق الاجتماع الخاص اجتماعا سلميا غير مسلح، ودون ساجة إلى إخطار سابق. وحق الاجتماع العام وتنظيم المواكب والتجمعات في حدود القانون، وحق تكوين الجميات على ألا يكون تشاطها معاديا لنظام المجتمع أو سريا أو ذا طابع عسكرى فضلا عن حق إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي لكي تدافع عن الحقوق والحريات المقررة قانونا الأعضائها . وقد كفلت كل تلك الحقوق الحراد من الرابعة والحسين حتى السادسة والحسين من الستور المصرى.

ثم ختم الباب الثالث من الدستور الجديث عن الحقوق والحريات العامة بأن أعطى المعواطن المصرى حق المساهمة فى الحياة العامة ، عن طريق عارسة الحقوق السياسية كحق الانتخاب وحق الترشيح وحتى إبداء الرأى فى الاستفتاءات العامة وفقا لاحكام القائون (عادة ٦٢).

ولم يفت مشرعى دستور سنة ١٩٧١ أن يجرمواكل اعتداء على تلك الحقوق والحريات باعتباره جريمة لاقسقط الدعوى الجنائية أو المدنية الناشئه عنها بالتقادم ، بالإضافة إلى تقرير تعويض مادى عادل لمن وقع عليه الاعتداء . وقد أحسنوا صنعا بذلك النص العادل . إلا أنه كان يجب أن يردكادة أخيرة من مواد باب الحقوق والحر بات العامة ، لاأن يرد فى المادة السابعة والخسين قبل أن ينتهى الدستور من سرد تلك الحقوق والحريات ذاتها .

وأما فى إلباب الرابع من الدستور :

والخاص بسيادة القانون، فقد أورد الدستور بعض الحقوق الهامةذات الطابع القضائي، والتي أورد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مثيلا لها في المواد من السادسة إلى الحادية عشرة منه ، حيث قرر الدستور شخصية العقوية ، وعدم جواز توقيعها إلا محكم تضائي وبناء على قانون، مع حظر معاقبة المواطن على الأفعال التي ارتكبها قبل صدور القانون الذي يحرم تلك الأفعال (١) . واعترفي الدستور بمبدأ براءة المتهم حتى تثبت إدائته في عاكمة قانونية تكفل له فيها صافات الدفاع عن نفسه ، وبصيانة حتى التقاضي وكفالته لجمع المواطنين، معقوفير ضهانات سرعة الفصل في القضايا وحظر تحصين أي عمل أو قرار إداري ضد رقابة القضاء — (المواد ٢٠-

وقد كررت المادة التاسعة والستون من الدستوركفالة حق المتهم فى الدفاع عن نفسه ولو لم يكن قادرا على ذلك من حيث إمكانياته المادية . وحظر الدستور إقامة الدعوى الجنائية فى غير الأحوال التي يحدها القانون إلا بأمر من جهة قضائية . وأخيراً فرض ضرورة إبلاغ كل من يقبض عليه أو اعتقاله ، وسرعة إعلانه بالتهم الموجهة إليه ، وكفالة حقه فى أن يتظل أمام القضاء من الإجراء الذى قيد

[﴿]١) وقد نصت على ذلك أيضا المادة ١٨٧ من الدستور ذاته .

حريته الشخصية . مع ضرورة الفصل فى ذلك التظلم فى خلال مسدة عددة ، وإلا وجب الإفراج عنه فوراً (المادتان ٧٠ ، ٧١ من الدستور) .

أما حق العفو عن العقوبة أو تخفيفها فقد أعطاه الدستور المصرى لرئيس الجمورية، وأما العفو الشامل فلا يكون إلا بقانون ، وقد تقرر ذلك فى المادة ١٤٩ من الدستور ، التي وردت فى الفصل الثالث من الباب. الحامس ، الحاص بنظام الحكم فى الدولة .

ملاحظاتنا على الدستور المصرى:

نستطيع أن نوجز أهم ملاحظاتنا على الدستور المصرى ـ فيما يتعلق بنصوصه الحاصة بالحقوق والحريات العامة ـ.. فيما يلي :

٨.— لاشك أن دستورسنة ١٩٧١ في مصر - كما يتضح من عرضناة السابق لنصوصه - يتضمن أفضل وأشمل بجوعة من العقوق والحريات العامة التي لم يرد مثلها في أي دستور من العساتير المصرية السابقة - وترجو أن تقتدى به سائر الدول الإسلامية ، وأن تأخذ منه مثالا طبياً لدساتيرها في مجال الحقوق والحريات العامة . فقد قان الدستور المصري معظم الحقوق والحريات التي وردت في الإعلان العالمي بحقوق الانسان في عام ١٩٤٧ ، وقرر لها قدرا من الرعاية والضائات لم يقررها لها الإعلان .

 ٢ – ومع ذلك ، فهناك بعض الحقوق التي وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وغاب عن مشرعي الدستور المصري إدراجها ضمن تصوصه رغم مالها من أهمية قصوى . ولذلك نفضل إضافتها إلى باب الحقوق والحريات والواجبات العامة في الدستور ، وهي :

(١) حق كل مصرى فى أن يتمتع مدى الحياة بالجنسية المصرية ، وحظر حرمانه من هذه الجنسية وتغييرها أو سحبا منه سواء بسفة مؤقئة أو دائمة وتحت أى ظرف من الظروف . وحق كل أجنبي أقام فى مصر فترة طويلة أو ينتمى إلى أصل مصرى وثبت ولاؤه لمصر أو قدم لهما خدمات جليلة ، فى أن يكتسب الجنسية المصرية إذا رغب فى ذلك ، فى ظل الشروط والقواعد التي يحددها قانون البجنسية المصرية "

(ب) حق المؤلف والمبتكر والمخترع في تملك إنتاجه العلمى أو الفنى أو الفنى أو الفنى أو الفنى أو الأدب ، وعدم جواز حرمانه من ملكية إنتاجه أو من كافة حقوقه ومصالحه المرتبطة به ، وإذا أرادت الدولة الاستفادة من إنتاجه فإن ذلك يكون في مقابل تعريض مادى هادل . وفي ظل القواعد والشروط التي تضمها قواقين حماية الملكية الآدبية والفنية والعلمية (٢) .

(ج) حق المواطن المصرى في العصول فيل الحد الآدني المناسب المستوى المميشي اللائق لحياته من مسكن وملبس وغذاء وعلاج . بما يكفل له والاسرته الحياة الكريمة في مستوى اقتصادى ملائم ، مع ضبان الدولة التطور المستمر لذلك المستوى الاقتصادي مع تطـــور الحاجات الإنسانية المتزايدة باستمراد . وبما يحقق الرفاهية الاقتصادية والامن

⁽١) انظر المادة ١٥ (فقرة ٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

 ⁽٢) انظر المادة ٢٧ (فقرة ٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

الاجتماعي للمواطنين ، وذلك في حدود الإمكانيات المادية والفنية. المتاحة للدولة(١٠).

(د) حق كل فرد علمل فى الحصول على القدر السكافى من الراحة من علمه ، ومن الأجازات الدورية مدفرعة الأجر وتحديد عدد ساعات عمله اليومى ، وتوفير الظروف الصحية والقرفيهية والاجتماعية المناسبة له فى المسكان الذي يعمل به ، وحسن معالمته من روسائه فى العمل؟

(ه) حق كل مراطن مصرى يبلغ السن المناسب الزواج في أن تقدم له الدولة كل التيسيرات الاجتماعية والقانونية والمادية التي تيسر له تسكوين أسرة صالحة تسكون نواة لمجتمع صالح ، دون أن يتعرض لآية عقبات تقف قيطريقه . والا يجوزعقد الزواج إلا بكامل دضاء طرفيه واختيارهما الحر ، والآسرة هي العنصر الطبيعي والآساسي للجتمع ، وهي بتلك الصفة لها حق التمتم بجاية المجتمع وحماية الدولة معالاً?) .

٣ ــ نحبذ تعديل فص المادة الرابعة عشرة من الدستور ــ وهي المادة الخاصة بالموظائف العامة ــ والمن المحاسبة ا

ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبي فيما عدا شاغلى الوظائف.
 السياسية العليا التي يصدر قانون بتحديدها ،

⁽١) راجع المادتين ٢٢ ، ٢٥ (فقرة أولى) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

⁽٢) راجع المادة ٢٤ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

⁽٢) راجع المادة ١٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

ويتطلب ذلك استصدار قانون يحدد صراحة وعلى سبيل الحصر أنواع الوظائف السياسية العلميا التي يجوز فصل شاغليها بغير الطريق التأديبي .

وتقترح أن يكون ذلك مقصورا على شاغلى وظائف الفئة الممتازة وكيل أول وزارة ، وفى مستواها والوظائف الى تعاوها .

ع. ـ و تعديل نص المادة الرابعة والثلاثين من الدستور . والى تقرد أنه و لا للكية إلا للمتفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون .
 وذلك لـكى تصبح :

 لا تذع الملكية الحاصة إلا لتحقيق منفعة عامة ضرورية يصدر بتقريرها قرار جمورى ، ومقابل تعويض كامل وعادل تقدده لجنة ذات تشكيل قضائى وإدارى مشترك ، وذلك وفقا القانون وتحت رقابة القضاء الإدارى ، .

 و .. وإدماج البابين الثالث والرابع من الدستور (الباب الخاص بالحقوق والحريات والواجبات العامة والباب الخاص بسيادة القانون)
 في باب واحد تحت تفس العنوان الذي يتصدر الباب الثالث .

وذلك لسبين :

أولهما أن مبدأ سيادة القانون أصبح مبدأ بديهيا ومسلما به بل ومفترضا وبالتالى فليس ثمة معنى لوضعه عنوانا لباب مستقل من أبو أب الدستور، ومن المفترض أن هناك ارتباطا دائما بين جميع مواد الدستور وبين سيادة القانون . بل إن مجرد وجود دستور ينظم جميع سلطات الدولة و تلتزم تلك السلطات جميعا باحترامه و تنفيذه والمعل به ، وما سائر القوافين

سوى بحرد تطبيق له ، كل ذلك يحمل فى حد ذاته الدلالة الآكيدة على سيادة القانون . دون الحاجة إلى تخصيص باب مستقل بهذا العنوان فى ذلك الدسته ر .

وأما السبب الثانى: فهو أن معظم المواد الواردة فىذلك الباب تتضمن مبادى. أساسية تدخل فى صميم الحقوق والحريات والواجبات العامة للمواطنين ، وبالتالى فهى تنفق تماما فى نوعيتها مع المبادى. الأساسية التى يتضمنها الباب الثالث من الدستور ، مما يجعل من المنطق إدماجهمامما فى باب واحد .

وقد اضطر المشرع - بسبب ذلك الفصل بين موضوعي الحقوق والحريات وسيادة القانون لل لي تكر ار بعض النصوص في البابين ، أو تقسيم المسألة الواحدة بين البابين ، مثل مسألة القسض على المواطنين أو حبسهم ، أو تقييد حريتهم (المادة ٤٤ في الباب الثالث ، والمادة ٧١ في الباب الرابع) ، ومثل توزيع الحقوق القضائية المواطنين بصفة عامة بين البابين ،

ومن جهة أخرى ، فإن هناك مبادى. وردت فى الباب الرابع الخاص بسيادة القانون و تسكررت فى أبواب أخرى من الدستور دون ميرر ، عا يتطلب حذفها من أحدهما منما الشكراد ، وذلك مثل مبدأ استقلال القضاء وحصائته (المادة ه٠ فى الباب الرابع ، والمادتان ه٠٦ ، ٢٦٥ فى الباب الرابع ، والمادتان ه٠٦ ، ١٦٥ فى الباب الرابع ، والمادتان ه٠١ مثل مبدأ عدم جواذ توقيع العقاب إلا على الآفعال اللاحقة لتاريخ تفاذ القانون (المادة ٣٦ فى الباب الرابع . والمادة ١٨٧ فى الباب الرابع . والمادة مهم الباب الرابع .

ويتطلب إدماج البابين بطبيمة الحال إعادة تنظيم وصياغة وترتيب

موادهما ، فضلا عن إدماج المواد التي تتولى تنظيم مسألة واحدة ، وذلك بالشكل الذي يحقق التناسق وحسن الصياغة والتسلسل المنطق لتلك الحسواد بشكل سليم . ويعنع الازدواج أو التكرار في المبادى. الدستورية المختلفة (مثلا ورد بشأن حق المواطن في التنقل. والذي تمكر النص عليه في المادتين ٤١، . ومن الدستور). كما يتطلب تعديلا في أرقام المراد التالية لتلك المواد وفي أرقام الأبواب كذلك .

و تنطبق نفس القاعدة أيضا على بعض المبادى. التي وردت في الباب الثانى من المستور (والخاص بالمقومات الآساسية للمجتمع)، والتي تعتبر ضمن المحقوق والحريات السامة الواجب إدراجها في الباب الثالث متما للشكر أر وتجميعا للمحقوق والحريات في باب واحد، وذلك مثل كفالة الدولة لتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين . . . (المادة ٨ في الباب الثانى، والمادة ٥٠ في الباب الثانى، والتي وردت في الباب الثانى (المواطنين ، والتي وردت في الباب الثانى (المواد ١٦ - ١١)، ومكانها الصحيح هو باب الحقوق والحريات .

وتجدر الإشارة إلى أن نص المادة γه من الدستور بجب أن ينقل من مكانه ، بحيث يصبح هو آخر نصوص الباب الحاص بالحقوق والحريات العامة . وهو النصر الذي يقرد أن كل اعتداه على الحرية الصخصية أو حرية الحياة الحاصة المواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لاتسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم ، وأن الدولة تكفل تعويضا عادلا لمن وقع عليه الاعتداء . وهو على ما ترى أفضل نصوص ذلك الباب على الإطلاق وخير ختام لها ، ولا نعتقد أن هناك نصا عائلاله في الدساتير الإسلامية

الآخرى يحقق مايحققه ذلك النص من ضمانات الدفاع عن حقوق وحريات الإنسان، ويجرم الاعتداء عليها، ويحمل الدولة بتعويض المضرورين من ذلك الاعتداء تعويضا عادلا.

ثالثاً : الحقوق والحريات فى بعض الدساتير الإسلامية :

سوف نمرض فيما يلى بإيجاز لآهم الحقوق والحريات التى ورد النص عليها فى دساتير بعض الدول الإسلامية ،كثال للاسلوب المتبع فى تلك الدول مرح حيث النص الدستسورى على حقوق الآفراد وحرياتهم الاساسة.

وسنتعرض لدساتير كل من تركيا ، وباكستان ، وأفغانستان ، والعراق(٧) .

١ ــ الدستور التركى٢٠ :

يتكون الدستور التركى من ١٥٧ مادة ، منها ٥٣ مادة (أي أكثر من

 ⁽١) ولعل اختيار هذه الدول بصفة خاصة من بين الدول الإسلامية للمحديث عن حقوق الإنسان في دسانيرها له مغزى خاص لا يخنى على فطئة قارى. هذا البحث.

وكذا قد وصمنا الدستور الإيراني ضمن العسائير التي تعرض لها ، إلا أن حكومة الثورة الإيرانية قررت إلغاء العستور تمهيداً لإصدار دستور جديد المجمهورية الإسلامية الإيرانية ، ولم يكن العستور الجديد قد نشر على العالم بعد حتى إعداد هذا البحث الطباعة .

⁽²⁾ Constitution de la Republique, Turque, Traduction Française de Faiz R. Karacaoglu, Présidene du Conseil, Direction Générale de l'Information, Ankara, Turquie, 1970, p. 8 et suite.

الثلث) تتحدث عن الحقوق والحريات العامة ، وهى المواد من العاشرة حتى الثانية والستين . ويضمها الباب الثانى من الدستور المعنون د الحقوق والواجبات الأساسية » .

وقد تضمن الدستور التركى عدد كبيراً من الحقوق والحريات العامة لم يرد بعضها فى الدساقير المصرية . فهو من أفضل الدساقير الإسلامية من هذه الناحية .

وقد وضع ذلك الدستور بجموعة هامة من المبادى. العامة في هذا المجال، حيث قرر أن كل شخص بملك حقوقا فردية أساسية غير قابلة المفصب أو الإنكار، ولا تنفصل عن بعضها البعض، ولا يمكن النروج عليها إلا طبقا القافون ولنصروح الدستور، وأن جميع الآفراد متساوون أمام القانون دون تمييز بينهم بسبب اللغة أو الأصل أو الجنس أو الآوله السياسية أو الممتقدات الفلسفية أو الدينية أو الثقافية. وأن الحريات والحقوق الملنة في ذلك الدستور لايمكن الاعتداء عليها من الأجانب طبقاً للقانون ولقواعد القانون الدولى. وأن الدولة ملزمة بإلغاء كل عقبة من النظام السياسي أو الاقتصادى أو الاجتماعي تعوق الحريات والحقوق الفردية.

وبعد هذه المبادىء العامة ــ والتى تضمنها الفصل الأول من الباب الثانى من الدستور ــ قسم الدستور التركى الحقوق والحريات العامة إلى ثلاثة رئيسية :

حقوق فردية ، وحقوق اقتصادية واجتماعية ، وحقوق سياسية .

١ ـــ الحقوق الفردية :

ومن الحقوق الفردية نص الفصل الثانى على ها ية حق الآفرادفى الحياة، وفي التعلوير المادى والآدبي لوجودهم ، وبمارسة حرياتهم الفردية . وحظر الاعتداء على حرمة الحياة التحقيق ، كافروأن المساكن حرمة غير قابلة للاعتداء عليها . وحظر نزعملكية الآشياء أو الحجز عليها إلاني الحالات المنصوص عليها صراحة في القانون ، وبحرجب حكم قضائي صادر طبقا القواعد القانونية (وهذه العبارة الآخيرة زائدة في رأينا ولا يصح النص عليها في الدستور ، إذ من المفروض بداهة آلا في رأينا ولا يصح النص عليها في الدستور ، إذ من المفروض بداهة آلا تحكون الآحكام القعائية صادرة إلا طبقاً القواعد القانونية) .

وقرر الدستور للعواطن التركى حرية المراسلات وسريتها ، وحرية السفر والاستقرار والإقامة إلا في الحالات التي تتطلبها اعتبارات الآمن القومي أو اقتشار الآوبئة أو أغراض حماية الآموال العامة، وكذلك حرية التفكير والرأى والمعتقدات الدينية وعارسة العبادات والطقوس والشعائر الدينية بشرط عدم التعارض مع النظام والآخلاق العامة أو القوائين السارية . وقد جاء النص على هذه الحريات في المادة التاسعة عشرة عن الدستور.

ثمعادت المادة العشرون وكررت الجديث عن حرية التفسكير والرأى والتعبير عنه ونشره فرديا أو جماعيا، سواء بالسكلمة الشفوية أو المسكتوبة أو الصور أو أية طريقة أخرى. وهو نص مكر ر لا لزوم له . وكان يمكن أن تقتصر المادة ٢٠ على الحديث عن الحرية الدينية، وأن تقتصر المادة ٢٠ على الحديث عن الحرية الدينية، وأن تقتصر المادة ٢٠ على الحديث عن حرية التفكير والوأى .

كما أعطى الدستور النركى للمواطن حرية الثقافة والتعليم وطبيع ونشر

العلوم والفنون ووضع أبحاث من كل نوع وفى كل مجال. فضلا عن حرية الصحافة والإعلام، وعدم جواز إلغاء الصحف، والتزام الدولة بضيان عدم الإلغاء إلا لضرورات الآمن القوى أو الآداب العامة . ومحظور على الصحف الاعتداء على شرف أو كرامة أو حقوق الفرد أو تشجيع الجريمة ، كما لايجوز منع نشرالحوادث إلا يحكم قضائي وفي حدود الغانون، وكذلك حظر الدستور الحجز على الصحف أو المراجع المطبوعة في تركيا إلا بأمر من القاضى في حالة ارتكاب المخالفات التي ينص عليها القانون، وحظر إغلاق الصحف إلا بقرام من إحدى المحافقة والطباعه بلا شك، مع منع الصحافة والطباعه بلا شك، مع منع الصحافة من الانحراف عن أهدافها السليمة في الوقت ذاته.

وقد أوردت المادة الثالثة والمشرون وما بعدما من الدستور التركي نصوصا رائعة في هذا المجال . حيث قررت أن طبع الصحف والمراجع لا يجب أن يخضع لشرط الترخيص السابق أو حتى لشرط إيداع تأمين مقدم، وأنه لا يجوز المقانون أن يضع عقبات سياسية أو اقتصادية أو مالية أو فنية تؤدى إلى منع نصر أو صحربة نشر الآنباء والآراء . وأن طبع الكتب والدوريات حر ولا يجوز أن يخضع للترخيص أو الإلفاء أو المجوز كأنه لا يجوز المجزع المطابع أو التجيزات الصحفية أو ملحقاتها، كا لا يجوز حظرها أو مصادرتها حتى ولو كافت تعتبر أدوات عنالفة للقانون. والآفراد والآحزاب السياسية يتمتعون بحق الاستفادة من سائر طرق المصحافة والإعلام والنشر الموجودة تحتملكية الدولة أو سائر الأشخاص الممتوية المامة ، كا يستفيدون من وشائلها وإمكانياتها . وفي حالة رفض المحدف النشر أو تصحيح المعلومات الخاطئة المنشورة فإن القاضي يصدر حكا بالنش .

ومن المزايا الفريدة فى الدستور التركى ما نصت عليه المبادة الثامنة والمشرون من أن حق الاجتماع بين الجميات وتنظيم الاجتماعات السلبية مكفول دون ترخيص سابق ، وأنه لا يجوز فضها إلا لحماية النظام العام . أى أن الدستور يعنى الآفراد حتى من شرط الحصول على ترخيص مسبق بتكوين الجميات أو بقنظيم الاجتماعات .

وفيما يتعلق بالحقوق القضائية ، فقد حظر الدستور إلقاء القبض على المواطنين إلا في حاله ارتسكاب الجنايات وحدها ، وعندما يكو التأخر في القبض على الجاني يضر بالمدالة ، وبجرد وجود اتهام بارتسكاب جريمة ولا كن انهاما قويا - لا يكني في حد ذاته لحبسم جدف منهم من الهرب أو من إهدار الآدلة . ولا يجوز القبض إلا طبقا لنص القانون ، كا لا يجوز الحبس إلا بأمر من القاضي مع توضيح مبروات القبض أو الحبس فوراً وكتابيا للمتهم .

كما كفل الدستور التركى المواطن حق استخدام الطرق والوسائل المشروعة للتقاضى أمام كل السلطات القضائية سواء كدع أومدعى عليه ، وحق أثبات حقيقة ادعاءاته فى كل مرة يمثل فيها أمام المحكمة. وحظر الدستور الادعاء ضد الفرد أمام أية سلطة غيرقاضيه الطبيعى ، أو معاقبته على فعل لم يكن بحرما من القانون عند ارتدكابه له ، أو توقيع عقوبة عليه أشد من الك التي نص عليها القانون ، كما لا يجوز توقيع عقوبة المصادرة العامة .

ب - الحقوق الاجتماعية والاقتصادية :

أما حقوق الفرد الاجتماعية والاقتصادية ، فقد خصص لها المشرح الدستورى الفصل الثانى من الباب الثانى من الدستور التركى (المواده ۱۳۰۵) وفي هذا المجال لفت فظر نا المادة التي تنظم نوع الملكية للمنفعة العامة إذ أورد فيها المشرع تفصيلا بجوعة من الضمافات والإجرامت الهامة التي تمنى أن تحذو حذوها في دستورة المصرى .

وفيما يلى نص المادة الثامنة والثلاثين من المستور التركى الى تنظم هذه المسألة الحيوية :

للدولة حق نرع ملكية العقاوات الخاصة ، أو تقرير حق سيادة إدارية معينة ، وذلك في مقابل تعويض عادل ، والمضرورات التي تفرضها المصلحة العامة فقط ، وفي الحدود ، وبالشروط ، والإجراءات التي ينص عليها القافون . ويجب أن يمثل التعويض القيمة الحقيقية للمقار المنزوعة ملكيته . ويحدد القانون التعويضات في جالة الأرض الزراعية التي تنزع ملكيتها لكي توزع على المزارعين ، وكذلك عند تأميم الغابات أو إنشاء غابات جديدة أو تحقيق مشروعات إنشائية السكان . ولا يجوز أن يقسط التعويض على مدة تزيد عن عشر سنرات بأقساط متساوية ، ويعناني إلى القيمة في حالة التقسيط الحوالد المقررة بالشرائح التي ينص عليها القانون . ولا يجوز أن يخضع التقسيط الجوء من الأرض المنزوعة ملكيتها الذي يستخله المزادع بنفسه ويعتبره القانون ضروريا لحياته حسبقواعد العدالة ، وكذلك الآراضي ذات المساحات الصغيرة المنزوعة ملكيتها ، وقد قررت المدالة ، وكذلك الآراضي ذات المساحات الصغيرة المنزوعة ملكيتها ، وقد قررت

ومن النصوص الجيدة فى هذا الفصــــل أيضا ، نس المادة الثالثة والأربعين التى تحظر إجبار أى شخص على عارسة أعمال لا تتفق مع سنه أو قدراته أو جنسه وخاصة فيما يتعلق بالأطفال والصبية والفساء .

وكذلك نس المادة السادسة والأربعين التى تعطى العمال والموظفين حق تسكوين النقابات والاتحادات النقابية دون ترخيص سابق، وحربة الالتحاق بعضويتها أو الانفصال عنها، وحق إبرام عقود عمل جماعية، وحق الإضراب طماية أو التحدين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، كما أن المادة السابعة والاربعين لم قكتف بحماية حقوق العمل، بل كفلت. حماية حقوق أصحاب الاعمال أيضا ·

وفى بجال التعليم، نظم الدستور التركى حق التعليم تنظيما مفصلا فى المادة الخسين بطريقة تكفل الترام الدولة التزاما جاداً بتوفير ذلك العنصر الهام للمواطنين.

فقد قررت تلك المادة ما يلي :

يدخل ضن الالتزامات الآولية للدولة ضبان تنشئة وتعليم السكان. والتعليم الابتدائ إلزامى للمواطنين من الجنسين. وهو بجائى فى مدارس المدولة، والدولة تساعد التلاميذ والطلبة الذين يستحقون المساعمة المالية بأن توفر لهم المنح أو أى وسيلة أخرى، يهدف تمكينهم من متابعسة دراساتهم حتى أعلى درجات التعليم، وتتخذ الدولة الإجراءات الضرورية لإعداد التلاميذ الذين تتطلب ظروفهم تعليا خاصا لكى يكونوا صالحين للمجتمع، وتضمن الدولة حماية المراجع والآثار ذات القيمة التاريخية تعلق عتى التعليم، أفيما عدا تلك العبارة الوائدة التى كان يجب أن توضع فى موضع آخر).

وهناك حقوق اقتصادية واجتماعية أخرىعديدة قررها ذلك الفصل مثل حماية الآسرة والآم، والطفل، وحق الملكية والميراث (والدستور التركى يعتبر من الدساتير الإسلامية القليلة التي قصت فى صلبها صراحة على كفالة حتى الميراث الذى قرره الإسلام). وحتى توفير الآراضي الزراعية للمحرومين منها، وحرية العمل والتعاقد وإفشاء المشروعات الحرة، وحتى تحقيق مستوى للحياة يتفق مع المحكرامة الانسانية، وحماية العمال

بالإجراءات الاجتماعية والاقتصادية والمالية، وتحقيق ظروف العمل المناسبة لهم يما يضمن لهم حياة نشطة ومستقرة، وحقهم في الحصول على راحات واجازات مدفوعة الآجر، أوضيان مرتبات متساوية عن الاعمال المتماثلة، وكذلك حقهم في الضيافات والتأمينات الاجتماعية، وتوفير الحياة الناسية والعقلية السليمة والرعاية الطبية الكاملة والإسكان الملائم. ومسئولية الدولة عن توفير الغذاء المناسب للسكان جميعاً.

(ج) الحقوق السياسية :

أما الحقوق السياسية للمواطن التركى ، والتي خصص لها المشرع الدستورى الفصل الآخير من الباب الثانى (المواد يه - ٦٧) ، فهي الحق فى أن يكون كل فرد يتبع الدولة تركيا ، وأن يرتبط مع الدولة يرايطة الجنسية التركية . ويعتبر تركيا كل من كان مولودا من أب تركى أو أم تركية ، ولا يجوز حرمان تركى من جنسيته طالما أنه لم يرتسكب عملا يتمارض مع انتمائه للوطن التركى .

وهذا النص الآخير فيه خطورة كبيرة ، إذ أنه يفتح الباب على مصراعيه لحرمان المواطن التركى من جنسيته لمجرد قيامه بعمل يفسر على أنه يتمارض مع الانتماء للوطن التركى وقد يكون تفسير المعل خاطئا أو مبالغا فيه أو يتضمن تصفأ فى تطبيق النص ، يما يؤدى إلى سحب الجنسية التركية من المواطن بلا مبرر قوى . ونحن فعنل أن تنمن الدساتير على عدم جواز حرمان المواطن من جنسيته تحت أى ظرف من الظروف إذ أن ذلك قد يؤدى إلى أن يصبح الفرد فى النباية بلا جنسية وبلا انتماء إذا لم يوفق فى العصول على جنسية دولة أخرى ، ويؤدى إلى حرما تحجن حق الانتماء وهو إجراء خطير بلا شك ، ويتمارض مع الاغلان على المالمي لحقوق الانسانية .

(١١٤ - حتوق الانسان)

وقد قرر الدستور التركى من الحقوق السياسية للمواطن أيضا ، أن التصويت فى الانتخابات حر وسرى وعادل ومباشر وعام . وأن كل مواطن له حتى تكوين الآحزاب السياسية أو الالتحاق بها أو الانفصال عنها . وتكوين الآحزاب السياسية يكون بدون ترخيص مسبق . وأن كل تركى له حتى الخاطبة الكانية للسلطات المختصة وللجمعية الوطنية السكرى (البرلمان) سواء فرديا أو جاعا ، وجب الم دكتابة على تلك المكانبات .

ولو وصمت الحقوق والحريات التى نص عليها الدستور التركى موضع التطبيق العلمى تطبيقا جاداً وفعالا ، لصارت من أعظم دول العالم احتراما لحقوق الانسان وحاية لحرياته .

٢ – العستور الباكستاني (١) :

أما دستور دولة الباكستان فقد وضع قاعدة إسلامية هامة فى بداية الفصل الآول من الباب الثانى، والذي يتضمن المبادىء الآساسية للمستور و تشمى أن تدرج تلك القاعدة فى صلب جميع دساتير الدول الإسلامية - حيث قرر المشرع الباكستانى عدم جوال أن يتمارض أى قانون مع أحكام الشربعة الإسلامية الغواه.

⁽¹⁾ Les Constitutions d'Asie et d'Austrasié : (2), Trowaux et recherches de l'Institut de droit Compraé de l'Mninersité de Paris 26e, le les éditions de l'epargne, Paris, 1965, p. 717 et suite.

Les droits de l'homme et les libertés : الرياض publiques par les textes, Mawrice Torrelli & Renée baudouin, les presses de l'Université de Québec, Montréal, Canada, 1972, p. 203 et suite.

و بعد ذلك سرد الدستور الباكستانى تحت عنوان . المبادى. التي يجب أن تصب فى قوا ثين ، إُهم المبادى. التي يجب أن يقوم عليها النظام الباكستانى. وتتلخص فى المبادى. الأساسية التالية :

- حق المساواة بين المواطنين أمام القانون ، وتتمنيم بقدر مقساو.
 من الحاية القانوئيه الكافية .
 - ـ حرية المواطن في التعبير عن آرائه بلا عقمات.
- حرية تكويز الجميات وعقد الاجتماعات السلبية بغون سلاح وتشكيل الجميات والاتحادات.
- حرية التنقل والسكن والاستقراد ، وحرية اكتساب والاحتفاظ والتصرف في الأموال الخاصة بالمواطن .
- حق المواطن فى اختيار مهنته أو حرفته أو عمله أو وظيفته على [.] حسب اختياره .
- ــ حرية اعتناق وعارسة ونشى الدياقات والمذاهب الدينية وتعلمها . أو تعليمها أو إدارة مؤسساتها .
- تحقيق اضافات القانونية والقضائية الكافية ضد القبض والحبس وفى حدود القانون .
- ـــ حق الحاية ضد الآثر الرجمي العقوبات أو ثوقيع عقوبات أشد .. مما ينص عليه القانون .
 - - _ عدم الالتحاق الاجباري بأي عمل تحت أي شكل من الأشكال.

 عدم جواز رفض التحاق المواطنين بالوظائف العامة ، باستثناء الوظائف ذات الطابع الديني .

-- حق حماية المؤلفات واللغات والثقافة ، أى حرية كل مواطن في أن تكون له لغته وثقافته ومؤلفاته الحاصة .

ــ حق حماية المواطن ضد فظام الاستبعاد والزق تحت أى شكل وبأية طريقة كانت.

(.وهو نيس هام وله أولوية على النصوص السابقة وكان من الواجب إواده في مقدمة الحقوق والحريات) .

بوقد فيس الدستور الباكستاني بعد كل حق من قلك الحقوق، على الحالات التي يمكن أن يستبعد فيها تطبيق ذلك الحق و بمراجعتها قلاحظ أن حالات الاستبعاد هذه متمددة وواسعة النطاق، بشكل يفتح الباب على مصراعيه للاعتدا، على تلك الحقوق والسريات بما يبكاد يؤدي إلى إلغائها قريباً.

ولنذكر ـ على سبيل المثال ـ ثلاثا من حالات الاستبعاد تتملق يحربة الرأى والتعبير، وحق المساواة بين المراطنيز أمام الغانون، وحق المواطن في اختيار مهنته أو وظيفته أو عمله .

⁽۱) ويذكرنا ذلك النص بنص المادة ٣٣ من دستور سنة ١٩٣٣ في مصر، والتي كانت تعتبر أن الذات الملكية مضونة وكلاتمس .

راجع: السناتير المرية، المرجع السابق وص ١٠٦٠ .

فنيما يتعلق بحرية الرأى والتعبير ، ذكر الدستور الباكستاني أن تلك الحرية يمكن أن تستبعد في الحالات الآئية:

- (أ) مصلحة أمن باكستان.
- (ب) ضمان العلاقات الودية مع الدول الأجنبية .
 - (ج) مصلحة النظام العام .
 - (د) ضبان الإدارة الحسنة المدالة.
 - (ه) منع ارتكاب الخالفات.
 - (و)مصلحة الآخلاق والآداب.
- (ق) تقرير حق أمتياز معين ، ولم يوضح الدستزير. ما هو المقصود بذلك الاستثناء على وجه التحديد ، ولمن يمتح .
 - (ح) منع التفنير إبالأشخاص.
- وفيما يتعلق بحق المساواة بين المواطنين أمام القانون ، قرر الدستور استبعاد الحالات الآتية من تطبيق ذلك الحق : ..
- (1) لمصلحة المساواة نفسها . وهو استثناء يقسم بالفموض والمرونة واتساع المفهوم .
- (ب) لمصلحة النسيير المناسب للوظيفة العامة ، يما يتطلب تميير
 الموظفين العموميين عن غيرهم من المواطنين بامتيازات ممينة .
- (ج) لمحلحة أمن باكستان أو لمصلحة الدولة لأى سبب من الأسباب.
- أما فيما يختص بحق المواطن في اختيار مهنته أو وظيفته أو حمله و فقد فعد أص المشرع الباكستاني على أن تستبعد منه التعالمات التالية :

- (1) مصلحة أمن باكستان ·
- (ب) مصلحة الآداب والآخلاق .
- (ج) مصلحة تنظيم الفصل من المهن والحرف عنا محقق المصلحة
 الصامة .
- (د) مصلحة خرورة توافر مواصفات معينة أو اختصاصات خاصة فيمن يشغل كل مهنة أو حرفة .
- (ه) هدف خيان تطوير باكستان ومواردها وصناعتها فى حدود النظام العام .
- (و) هدف[دارة خرفة معينة أو مشروع أو صناعة أو مرفق جرئياً أوكلياً لحساب الدولة أو لحساب أى جهاز من أجهزتها .

ورغم أن بعض تلك الاستئاءات يعتبر معقولا وضروريا لحاية المصلحة العامة وأمن الدولة، إلا أن بعضها الآخر مكرر بلا مقتض، كا أن معظمها مرن وواسع المفهوم بشكل يعطى الفرصة الدولة لإساءة استفلال تلك الاستشاءات لصالحها وعلى حساب حقوق المواطنين وحرياتهم الاساسية.

ومن جمة أجرى ، فإن الباب الخاص بالحقوق والحريات العامة في الستور الباكستان في حاجة ماسة إلى إعادة النظر وإعادة النسيق . حيث إن به فقرات مطولة وعبارات مكررة بلا مرجب كما أن هذاك بعض المواد التي تضم حقوقاً غير متبائلة تضما عادة واحدة ، رغم حرص المشرح على التفصيل والسرد في جميع المواد ، وكان الآحرى به ألا يديج تلك الحقوق في نفس المادة مثلما فعل بالفسية لحتى الملحكية به ألا يديج تلك الحقوق في نفس المادة مثلما فعل بالفسية لحتى الملحكية

٣ ــ الستور الأفغاني (١) :

خصص دستور أفغا نستان فصله الثالث الحقوق والواجبات الأساسية للشهب، والدى تضمن المواد من الخامسة والعشرين حتى السابعة والثلاثين وهو عدد قليل من المواد ولكنه يتضمن تنظيما تفصبلها موسما لاهم المخوق والحريات العامة، يجيث ضمت كل مادة منها عددا كبيراً من الحقوق والحريات مجتمعة معا وهو أسلوب فريد وغير مألوف فى الدساتير ولا تؤيده كنهج دستورى .

قالمادة السادسة والعشرون من الدستور على سبيل المثال ـ تتحدث تفصيلا عن الحرية كحق طبيعي للاقسان ، وعدم قابلية الكرامة الإنسانية للاحتداء ، وعدم جواز عاكمة الشخص على أفعال سابقة على تجريما قانونا ، وعدم جواز إدانة أى شخص إلا بقرار من المحكمة المختصة ، وعدم جواز تعقب أى شخص إلا بقرار من المحكمة المختصة ، أي شخص إلا عكم قضائ ، والمتهم برى ، حتى تثبت إدانته بحكم نهائ ، والعقوبات شخصية ولا تمتد إلى غير مرتسكب الجريمة ، ولا يجوز تعذيب الفرد بهدى الحصول على إاعتراف منه حتى ولو كان مدانا في جريمة ، ولا يجوز توقيع أي عقوبة تتضين اعتداء على الكرامة الإنسانية ، وكل اعتراف يتم الحصول عليه من المتهم أو من غيره بطريق القهر لا يعتد به ، اعتراف يتم الحصول عليه من المتهم أو من غيره بطريق القهر لا يعتد به ، ولكل منهم حتى توكيل محام الدفاع عنه ، أولا يجوز حبس المدين بسبب ديونه ، وكل أفغان له الحق في التنقل داخل الدولة وفي احتيار موطن ديونه ، وكل أفغان له الحق في التنقل داخل الدولة وفي احتيار موطن إلهاته فيما عدا المناطق المحظورة قانونا ، ويجوز لكل أفغاني أن يسافر

⁽١) راجع: دساتير آسيا وأستراليا، المرجع السابق، ص٨٨١ وما بعدها .

إلىا لخارج وأن يعود إلى أفغانستانكما يبها. في حدود القانون ، ولايجوز توقيع عقوبة النفل[أو الإجاد على المواطنين .

ومن الواضح أن هذه المادة ، بالإضافة إلى كونها متخمة بالنصوص والمبادى. ، قد أقحمت جريمة التنقل والسفر والإقامة مع ضمائات المحاكمة الفضائية بلا مقتض .

هذا في حين أن المادة الثامنة والنشرين تنص على عدم قابلية موطن إقامة الشخص النعب، أو الدخول إليه أو تفتيته بغير ترخيص هن ساكنه إلا بأمر من المدلة وفى الحالات المنصوص عليها قانونا وطبقا للاجراءات التي يحددها القانون، ومع ذلك فني حالة وقوع جناية فإن الموظف المختص محكمة حسمت تحت ستوليته الشخصية حسان في غلا بدون ترخيص وبدون أمر سابق من العدالة. ولكن ذلك الموظف ملام سفح في خلال المهلة التي مجددها القانون حسالحصول على تأييد من المحكمة في خلال المهلة التي مجددها القانون حسالحصول على تأييد من المحكمة المختصة لمنة الاستخبائي .

وهذه السلطة الممنوحة للوظف المختص في المادة الثامنة فوالعشرين كانت تتطلب من المشرع للدستوري الأفغان أن يضع لها المديد من الضيانات حتى لايساء استغلالها ، وأن ينصر على أن تكون مقصورة على حالات التلبس وحدها . وذلك لخطورة قيام شخص ما . أيا كانت سلطاته . باقتحام مسكن وتفتيشه دون ألذن صاحبه ، ودون أذن من النيابة ، ودون أتخاذ الإجواءات القانونية اللازمة .

وقد نظمت المنادة التاسعة والعشرون من السسور الأفغال حق الملكية الحاصة، فقروت أن الملكية الحاصة غير قابلة للاغتصاب، ولايمكن حرمان صاحبا منها إلا طبقا الفافون ويقراو من المحكة الجنبمة. وأنه ترع الملكية الخاصة غير جائز إلا لتحقيق المصلحة العامة ، ومع الدفع المسبق لنمويض عادل طبقا لنصوص القانون ، وحظوت المادة منع أى مواطن من حق اكتساب الملكية الخاصة والانتفاع بها واستغلالها في حدود القانون ، والرقابة التلقائية الأموال الحاصة محظورة إلا بناء على تص قانوني صريح ، ولا يجوز للأجانب – دولا وأفراداً – أن يمتلكوا عقارات في أفغانستان ، أما يبع العقارات للمنظمات الدولية فيتم بموافقة المحكومة ، وأما يبع العقارات الدبلوماسيين الآجانب فيتم بشرط المعاملة بالمثل من الدول التي يتبعونها وهو تنظيم مناسب لبيع العقارات الوطنية ، ولكن من المفضل أن يستبدل بموافقة الجلائل الشعب ،

وبعد ذلك نظم دستور أفغانستان حرية وسرية المراسلات الخاصة سواه فى شكل رسائل أو اتصالات تليفونية أو برقيات. أو غيرها . ولا يجوز للدولة الاعتداء على تلك الحرية إلا طبقا القانون وبأمر, من المدالة . وذلك فيما عداحالات الاستحجال المنصوص عليها قانوناً ، حيث يستطيم المفوض المختص دون أمر مسبق من المدالة ... وتحت مسئوليته الشخصية ... أن يراقب الرسائل الخاصة ، ولكنه ملزم ، فى المهلة التى يحدها القانون ، بالحصول على تأييد من المحكة المختصة لذلك الإجراء الاستثنائي .

ويسرى على ذلك الاستثناء ما سبق أن ذكرناه بالنسبة لحق دحول المساكن الخاصة وتفتيشها من حيث ضروية إحاطته بالضافات الكافية لعدم إساءة استفلاله لم بل إن الاستثناء هذه المرة لا مبرن له أصلاء حيث إن منصر الاستعمال الذي يتطلب ذلك الاستثناء قد يتوفر بالنسبة لدخول المساكن الخاصة وتفتيشها ، ولكنه لا يمكن أن يحكون

متوفراً بالنسبة لفتح المراسلات الخاصة والاطلاع على ما بها من أمرار شخصية بمعرفة أحد الموظفين .

أما فيما يتعلق بحرية التفكير والتعبير ، فقد كفلتها المحادة الحادية والثلاثون من دستور أفغافستان ، سواء بالحديث أو بالسكتابة أو بالرسم أو بغير ذلك من وسائل . كما كفلت ففس المادة حق الطبع والنشر دون إذن مسبق من الدولة . وجعلت إنشاء المطابع مقصوراً على الافغارف وحدهم، وإنشاء وإدارة الإذاعة والتليفزيون مقصوراً على الدولة وحدها بكا نظم الدستور أيعنا حتى الاجتماع السلمي وحق تسكوين الجميات والآحراب السباسية دون إذن مسبق من الدولة . وحظر حل الآحراب إلا يحكم صادر من المحكمة العليا ولأسباب قانونية (وهذا طبيعي) . ثم وضع الدستور شرطين أساسيين لتكوين الآحراب السياسية ، وهما شرطان جيدان يكفلان تنظيم مسألة تكوين الآحراب السياسية ، وهما شرطان جيدان يكفلان تنظيم مسألة تكوين الآحراب السياسية ، وهما شرطان جيدان يكفلان تنظيم مسألة تكوين الآحراب السياسية ، وهما

وهذا الشرطان هما :

ألا يكون هدف أو أفكار أومبادىء أو تشاط الحزب السياسي مخالفاً
 للدستور الأفغا'

وقد كفل دستور أفغانستان لكل أفغانى حتى التعليم المجانى، وألوم الدولة بوضعو تطبيق برنامج فعال التعليم وتوجيه ومراقبة التعليم والثقافة، وإنشاء المدارس العامة، وجعل التعليم الابتدائى إلوامياً لجميع أطفال أفغانستان. وجعل الدستور إنشاء وإدارة مؤسسات التعليم العالى والعام مقصوراً على الدولة. ولكن المعواطنين أن ينشئوا مدارس تخصصية ومدارس فحوالامية، وللأجانبان ينشئوامدارس تخصصية للأجانب فقط. وأخيراً نظمت المادة السابعة والثلاثون حق العمل لكل أفغانى يستطيع ممارسته وقروت لجميع الأفغان حق الالتحاق بالوظائف المامة حسب قدراتهم وطبقاً للقانون ، وحق اختيار المهنة أو العمل الذي ريدوته. وحظر دستور أفغانستان السخرة حتى ولوكانت لصالح الدولة ذاتها .

وما زال دستور أفغا نستان ينقصه إلكثير من الحقوق والحريات العامة التي لم ينس عليها . وذلك بالإضافة إلى حاجته إلى إعادة التنسيق يحيث تستقلكل مادة من مواده على حسدة بنوع معين من أتواع الحقوق والحريات .

٤ - الدستور العراق(١):

خصص دستور الجهورية العراقية المزقت ... الصادر من مجلس قيادة الثورة بالقرأر رقم ٧٩٧ المؤرخ ٢٦ يوليو سنة ١٩٧٠ ... بابه الثالث بمواده الثماني عشرة (من المادة ٢٩ ـ حتى المادة ٣٣) لعرض الحقوق والواجبات الأساسية المواطن العراقي .

ومع ذلك فهناك بعض الحقوق الأساسية التي أوردها المشرع الدستورى في الباب الثاني المعنون . الآسس الاجتهاعية والاقتصادية للجمهورية المراقية ، ، حيث نص في المادة العاشرة على حق التضامن الاجتهاعي بين الشعب العراقي وضرورة أن يكفل المجتمع للمواطن العراقي كامل حقوقة وحرياته . كما نص في المادة الحادية عشرة على حقوق الآسرة والامومة

 ⁽١) واجع ؛ للدستور المؤقت وتعديلاته ، من منشورات وزارة الإعلام، الجمهورية العراقية ، السلسلة ألوثائقية ، العدد رقم ٢٤ ، بغداد ، ١٩٧٤ ، ص ٤ وما بعدها .

والطفولة وكفالة الدولة لها ورطينها باعتبارها نواة المجتمع . أما المادة السادسة عشرة ، فقد كفلت حق الملكية المناصة والحرية الاقتصادية الفردية فيحدودالقانون ، وهدم جواز نرع الملكية النحاصة إلا لمقتضيات المصلحة النسامة ووفق تعويض عادل وحسب الأصول التي يجددها القانون ، كما كفلت المادة السابعة عشرة حق الإرث بتنظيم من القانون .

ومن المفووض أن يكون مكان تلك الحقوق جميعًا في إلباب الثالث من الدستور المنصص الحقوق والواجبات الأساسية المواطنين.

وقد نص الباب الثالث على بحوعة جيدة من الحقوق و الحريات الأساسية المو اطنين وهي : ...

- حق المساواة بين المراطنين أمام القانون ، دون تفريق بسبب الجسر أو العرق أو اللغة أو المنشأ الاجتماعي أو الدين ، وتكافؤ الفرص فيما يينهم فى حدود القانون .

- براءة المتهم حتى تثبت إدانته. فى بحاكمة قانونية ، وكفالة حق الدفاع فى جميع مراحل النحقيق والمحاكمة ، وعلنية جلسات المحاكم مالم تقرر المحكمة جعلها سرية ، وشخصية العقوبة ، وأن لاجريمة ولا عقوبة إلا بناه على الفانون ، ولا يجوز توقيع العقوبة إلا على الفعل الذي يعتبره القانون جريمة أثنا . اقرافه ، وعدم جواز تعليبق عقوبة أشد من العقوبة النافذة وقت ارتمكاب الجرم (المادة ٢١).

كضالة كرامة الإنسان وحمايته من التعذيب الجسدي أو النفسي .

سه عدم جواز القبض على أحدأو توقيفه أو حبسهأو تفتيشه إلاوفق أحكام للقانون (مادة ٢٢) .

وكان يجب إدماج ذلك النص الآخير في نص المادة الحاديةوالعشرين، إذ أن كليهما يتملق بالضما قات القضائية الدواطن .

_ صيانة حرمة المنازل ، وحظر دخولها أو تفتيشها إلاوفق الأصول المحددة فالقاله ن .

__ حرية السفر للخارج والعودة إلى الوطن ، وحبرية التنقل و الإقامة داخل البلاد .

ـــ حرية الأديان والمعتقدات وعارسة الشعائر الدينية بشرط احترام الدستور والقوافين والآداب والنظام العام .

ــ حرية الرأى والنشر والاجتماع والتظاهر وتأسيس الاحواب السياسية والنقابات والجميات، بشرط أن تنسجم مع خط الثورة القومى التقدمى (وهو شرط مائع بحتمل الليس وسوء الاستغلال ، ويكاد يمتير حجرا غير مباشر على حرية الرأى والتفكير وحسرا لهما في دائرة علمة).

-- حتى التعليم بالمجان فى مختلف مراحله العادية والعالية لجيسع المواطنين، مع إلزامية التعليم الابتدائى .

- كفألة حرية البحث العلمى، وتشجيع التفوق والإبداع العلمى والفنى ومكافأته ، والعمل على رفع المستوى الثقافى الجماهير ، وتحقيق أسباب التقدم والرفاهية والحضارة لجميع المواطنين بلا تفرقة

ــ المساواة في تولى الوظائف العامة .

... كفالة حتى العمل لكل مواطن قادر عليه . و تلمّزم الدولةُإبتحسين ظروف العمل ورفع مستوى العيش لجيت المواطنين العاملين .

 توقير الضمانات الاجتماعية الكافية للمواطنين في حالات المرض والعجز والطالة والشيخوخة .

ـــ حماية الصحة العامة عن طريق التوسع المستمر فى الخدماتالطبية والمجاثية وفى الوقاية والمعالجة والدواء فى الريف وفى الحضر .

منح حق اللجوء السياسي لجميع المناصلين المنطه بين في بلادهم بسبب دفاعهم عن المبادى. التحريرية و الإنسانية التي التزم بها الشعب العراقي، مع حظر تسليم اللاجتين السياسيين حظرا تاما .

وقد لاحظنا على الدستور العراقي ما على : ـ :

أنه برغمالنص على العديد من الحقوق والحريات العامة ، إلا أنه مازال ينقصه العديد أيضا من تلك الحقوق والحريات .

ب ــ أن تعداد الحقوق والواجبات يحتاج إلى إعادة التنسيق فى الدستور . فهناك حقوق أدرجت فى غير باب الحقوق ، وهناك واجبات أقحمت فى وسط الحقوق . وكان حربا بالمشرع الدستورى أن يميز بين الحقوق والواجبات لدى تفسيقه لمواد الباب الثالث من الدستور .

ج ـ أن الباب الثالث والمعنون والعقوق والواجبات الأساسية، يتضمن نصوصاً لاتدخل ضن الحقوق أو الواجبات . وذلك مثل الفقرتين دب،،، وج، من المادة الحادية والثلاثين . وهي تتحدث عن كون القرات المسلحة ملكا الشعب وعدته في الحفاظ على أمنه والدفاع عن أستقلاله وحماية سلامة ووحدة شعبه وأرضه وتحقيق أهدافه وأما ثيه الوطنية والقرمية ، وأن الدولة هي التي تتولى وحدها إنساء القوات

المسلحة ، دون غيرها من الهيئات أو الجماعات.

ويبقى بعد ذلك على المشرع الدستورى العراقي أن يحول ذلك الدستور المؤقت إلى دستور دائم، بعد تعديله على ضوء تلك الملاحظات، ويبقى على الدولة أن تحول النصوص النظرية إلى تطبيق على .

خساتمة

الحقوق والحريات بين النصوص النظرية ، والتطبيق العملي

لاثنك أن العقوق والحريات العامة قدأجرزت نصر آكبيرا وحققت طفرة هائلة فى العصر الحديث ، حيث استطاعت أن تفرض نفسها على معظم دساتير العالم بقدر أو بآخر . وصاومن الأمور الطبيعية أن يخسص مشرعو الدساتير أحد أبو اب الدستود لتلك الحقوق والحريات ، بعد أن كانت غير معترف بها بشكل رسمى فى عدد كبير من الدول ، وخاصة فى الدول الى تعانى من التخلف السيامى .

ولعل تقطة التحول الهامة التى لفتت نظر العالم إلى تلك العقوق والحريات في عصر االحاضر ، هي صدور الإعلان العالمي لعقوق الإنسان في العاشر من ديسمبر عام 1958 بما تضمته من قدر هام من العقوق الأساسية للانسان ، وذلك بالرغم من أن القرآن الكريم — كما لمسنا قد أورد جميع تلك العقوق ضمن آياته السكريمة قبل صدور الإعلان العالمي بأربعة عشر قرآنا ، بل وأورد أنواعا من العقوق لم يفطن إليها مشرعو الإعلان العالمي .

حقيقة أن رد فعل الإعلان العالمي لم يظهر أثره في أعقاب صدور الإعلان مباشرة ، بل احتاج الآمر إلى مرور سنوات عديدة بعد ذلك حتى ينعكس الإعلان على دساتير الدول المختلفة ، وذلك بسبب استمر الرفظم الحكم الاستبدادى المطلق وسبطرة الحكومات الاستعمارية على إرادة الشعوب في دول عديدة حتى وقت قريب ، إلا أن الدول بدأت تقنبه تعريجها إلى

ضرورة تضمين دساتيرها تصوصا تضمن حمساية الحقوق والحريات الاساسية الواردة في الإعلان لمواطنيها ، لكي لا يتعرضوا من جديد للمشتالذي لا قوه لسنوات طويلة ، سواء علىأيدي الاستعار الوارد إليهم من الخارج ، أو على أيدي الحكام في الداخل .

وقد درسنا خير تموذج لذلك ، وهو الدستور المصرى الصادر في سنة ١٩٧١ ، والذي رأينا كيف أنه يتضمن قدراً من الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين لم يسبق النصعليه في أي دستور آخر .

إلا أن هناك تساؤلا هاما يثور في هذا الصدد:

هل يتمتع الإنسان فعلا — فى كافة الدول — يحقوقه المنصوص عليها فى الإعلان العالمي وفى الدساتير المختلفة ، أم أن النصوص المدونة غلى الورق شيء ، والواقع العملي شيء آخر ؟ ، وهل الدول الله وقعت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وصدقت عليه النرمت بتطبيقه على مواطنيها ؟ وهل الدول الإسلامية بصفة خاصة — والتي من المفروض أن القرآن الكريم هو شريعتها — تعطى للانسان على أرضها حقوقه المنصوص عليها فى ذلك القرآن؟ .

تؤكد التقادير السنوية الصادرة من هيئة الأمم المتحدة ومنظاتها المتخصصة (وخاصة الصليب الآحر الدولى، ووكالة إغاثه الطفولة، ومنظمة اليونسكو، وغيرها) أن حقوق الإنسان مازالت تهدر بقسوة بالفة في بقاع عديدة من العالم. سواء بو اسطة الحكومات الوطنية في يعض المناطق. أو بو اسطة القرى الآجنبية الاستمارية في مناطق أخرى .

فما زالت التفرقة العنصرية قائمة فى جنوب أفريقيا وفى بعض الولايات الآمريكية رغم النصوص المتعلقة بحق الإنسان فى للساواة دون تفرقة (١٣٠ ـــ حقوق الانسان)

بسبب الجنس أو الدين أو العنصر أو اللغة أو الآصل. وما ذال الجوح والبرد يقضيان على الآلاف من الأطفال في دول آسوية عديدة مثل تا يلاند و فيتنام وكوريا رغم حتى الإنسان في الحياة وفي الطعام والمسكن ، وما ذالت شعوب عديدة في أفريتها وأمريكا اللاتينية تعانى من نظم الحكم المطلق وغم النصوص الى تتحدث عن حرية الرأى والفكر والعقيدة ، و ما ذال المسلمون في أفنا نستان يتعرضون القهر رغم نصوص حرية الآديان وحرية عادسة شعائر الآديان . وما ذال حتى اللجوء وحرية الانتقال غير مسموح بهما لمواطئي دول عديلة رغم النص عليهما في الإعلان العالمي الذي وقمت عليه معظم دول العام .

وهذه الفجوة الواسعة بين النظر والتطبيق في مجال العقوق والحريات العامة ترجع في رأينا إلى عوامل عديدة أهمها :

١ - أن دولا عديدة تعودت ألا تأخذ ارتباطاتها الدولية مع هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة بالجدية الواجبة ، كما لوكانت توقع على تلك الارتباطات مجاملة المنظمة الدولية أو تحرجا من بقية الأعضاء أو تجنبا للوم ، دون أن تسكون جادة فى الالتزام بها ، وهو سلوك غير سلم يقعى على هيبة المنظمة الدولية ، ويقلل من أهمية قراراتها واتفاقياتها ويفتح الباب على مصراعيه للدول الآخرى التحلل منها .

٢ ــ انصدام عنصر الرقابة على الحكومات فى احترامها لحقوق وحريات مواطنيها ، وانعدام الجانب العقابي عند اعتداء الحكومات على تلك الحقوق والحريات ، تحت زعم سيادة الحكومة على رعاياها وعدم وجود أية سلطة أخرى تعلى فرق سلطتها ، ورفضها بالتالى للرقابة أو العقاب من أية جهة كانت .

٣- عدم فعالية بعض العقوبات التي تطبقها الامم المتحدة أحياناً على بعض الدول التي تنتهك حقوق الإنسان ، والتي لا تزيد في كثير من الاحيان عن بيانات التنديد أو قرارات الإدافة المسطورة على الورق .

ع -- وقرع دول عديدة تحت سيطرة نظم الحكم المطلق التي تحكم شعوبها بالقوة عا يعطى الغرصة لحكام تلك الدول لاتتهاك الحقوق والحريات العامة لمواطنيها دون أن تقابل بأية مقاومة ، ودون أن تجد تلك الشعوب من يحميها من حكامها أو يوقع طبهم أى عقاب .

ه ... عدم نفنج الوعى السياسى لدى الشعوب المتخلفة إلى الدرجة التي تدفيها إلى الدفاع عن حقوقها وحرياتها الآساسية فى مواجهة أية عاولة لانتهاكها . لذا تجد تلك الشعوب تتخذ موقفاً سلبياً يؤدى إلى استمرار الاعتداء على حرياتها ، وهو استمرار طبيعى طالما أنه لا يتعرض لاى رد فعل أو بحاولة لإيقافه .

وقد يثور التساؤل الآن : وما هو السبيل إذن إلى ضمان الحما ية للحقوق والحريات العامة ؟ وكيف يمكن توقيع العقاب على أى اعتدا. يقع عليها ؟

(1) تؤكد بادى. ذى بد.، أن الضيان الآساسى والحاية الفعالة للحقوق والحريات الآساسية للأفراد لا بدأن تبدأ من هؤلاء الآفراد أنسهم قبسل أى طرف آخر. فليس ثمة جدوى من أى نظام يوضح لحاية تلك الحقوق والحريات ، ما لم يتمسك الآفراد بذلك النظام ، ويدافعون عن بقائه وتطبيقه ، وينصح لديهم الوعى السياسى والإدراك أو الكافى لمارسة تلك الحقوق والحريات فى حسدود الدستور والقانون ، وفى ذات الوقت الذي يؤدون فهه أيضا ما عليهم من واجبات نحو الدولة

ونحو المجتمع ، ويحترمون ما للآخرين من حقوق وحريات . ذلك أن الدى والواجب هما وجهان لمملة واحدة لا غنى لأحدهما عن الآخر . كان حرية الفرد بجب أن تنتهى حيث تبدأ حريات الآخرين، وإلاكافت تسفأ فى استعمال الحق منافيا للقافون والنستور .

فمالاشك فيه أن النظام الذي يسمح بامتداد ممارسة الأفراد لحقو تهم وحرياتهم إلى الحد الذي يتضمن اعتداء على حريات الآخرين ، أو تهديدا للنظام العام ، أو إضرارا بالمصلحة العامة ، يكون قد تعدى حدود ذلك الحنيط الرفيح الذي يفصل بين الديمقراطية والفوضوية ، وتكون الكلمة الفاصلة فيما إذا كان عمل ما يدخل في حدود الحقوق والحريات العامة أم يتجاوزها إلى السلطة القضائية وحدها ، دون أية سلطة أخرى في الدولة عنجان الموردة والمدالة .

(ب) ومن جهة أخرى ، فإن المؤسسات الدستورية والشعبية وأجهزة الإعلام المختلفة تتحمل بواجب أساسى وهام فى الدفاع عن الحقوق والحريات العامة وحمايتها ، ونشر الوعى السياسى والقانونى بين الآفراد وتذكيرهم بما بحب أن يتمتعوا به من حقوق وأن يتحملوا به من الترامات فضلا عن دورها فى عارسة الرقابة الفعالة على أجهزة الدولة المختلفة للتحقق من مدى الترامها باحترام الحقوق والحريات العامة ، وتغييه تلك الأجهزة إلى ما قد يقع منها من اعتداء أو تجاوز فى هذا المجال الهام . وذلك بالإضافة إلى عملها على تنمية العلاقة بين تلك الأجهزة وبين الافراد على أساس من احترام كل طرف منهما لحقوق الطرفى الآخر المقررة فى الدستور والقوانين .

(﴿ ﴾) وتقترح بصفة خاصة في هذا الجال ، أن تنشأ في الهيلمان لجنة

خاصة يطلق عليها و لجنة حقوق الإنسان ، و أو و لجنه العقوق والحريات العامة ، تكون مهمتها الآساسية هى الرقابة على تطبيق النصوص الدستورية والقانونية المتعلقة بالحقوق والحربات العامة ، و تقصى الحقائق بشأن أية عنافة لتلك النصوص قد تقع من جانب الحكومة ، مع استجواب المسئولين بالحكومة عما يقع منهم من خالفات بهذا الشأن . و يمكن أن يصل الآمر إلى حد طرح الثقة بالحكومة فى حالة اعتدائها على الحقوق والحريات الآساسيه للأفراد . ولا شك أن تعرض الحكومة لمأزق سحب الثقة يعتبر وادعا حامما يحول بينها وبين ذلك الاعتداء ، بشرط أن يمارس البرلمان هذه الرقابة بشكل جدى وفعال .

(د) ومن الناحية التشريعية ، فإن يجب النص فى قانون العقوبات على تحريم كافة أنواع الاعتداء على الحقوق والحريات العامة ، سواء من جانب الأفراد أو من جانب رجال السلطة العامة ، مع النص على عقوبات مشددة لذلك النوع من الجرائم .

(ه) أما القضاء الإدارى، فإنه يتحمل بمسُولية كبرى في هذا الجال الهام . إذ يجب عليه أن يمارس دوراً فعالاً في الرقابة على الإدارة العامة لدى ممارستها لسلطاتها المختلفة ، فإذا ما لمس في عمل من أعمالها المطمون فيها أمامه نوعا من تجاوز السلطة أو الانحرافي بها ، بشكل يتضمن اعتداء على حقوق الآفراد أو حرياتهم الآساسية ، وجب عليه التدخل - دون أدن تردد - لإلفاء ذلك العمل ، مع تعويض الآفراد المعرودين عما يكون قد لحقهم بسببه من أصراد مادية أو أدبية وعلى القضاء الإدارى ألا يسمح للادارة في هذا الجال إلا بالحد الآدني من السلطة التقديرية ، وأن يسط رقابته الفيالة على تلك السلطة حيانا لعدم انحرافها .

(و) أما في الجال الدولي ، فإنا فدعو هيئة الأمم المتحدة إلى إنشاء محكمة

دولية ليحقوق الإنسان تتولى نظر دعاوى الآفراد والمنظمات المختلفة صدارتها كان حقوق الإنسان في أية بقعة من العالم، مع توقيع العقوبات المناسبة التي تراما صد مرتكي تلك الانتهاكات. ويحكها في ذلك قانون دولى للحقوق والحريات العامة تقوم بوضعه اللجان المختصة بالآمم المتحدة وتوقع عليه جميع الدول الأعضاء بالمنظمة الدولية، ويجرم ذلك القانون كل عمل يعتبر خالفاً لميثاق الآمم المتحدة، أو للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويحدد العقوبات المناسبة التي يمكن توقيعها على المخالفين، وبمكن أن تعمل إلى حد العلود من عضوية المنظمة الدولية.

(ز)كما أننا ندعو لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إلى أن تنشر على العالم كله سنويا تقريراً يفضح إثنها كات العقوق والحريات العامة متى ترتكب فى أية دولة من الدول ، ويدعو المنظمة الدولية إلى توقيع عقوبات صادمة على الدول المخالفة ، كما يدعو الدول الأعضاء بالأمم المتحدة إلى مقاطمة تلك الدول وتوقيع مقوبات اقتصادية وسياسية عليها ولا شك أن نشر مثل تلك التقادير الخطيرة على العالم كله يثير ددود فعل كبيرة توثر فى المركز الأدبي والسياسي للدولة التي تنتهك حقوق الإنسان كما أنه يشجع الدول الآخرى على احترام الحقوق والحريات العامة لمواطنيها .

وتجدر الإشارة إلى أن المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة (وخاسة منظمة الصليب الآحريالدولية ووكالة غوت اللاجئين ومنظمة الطفرلة) تمد الهيئة الدولية بسفة مستمرة بتقادير عن اثنها كات الدول لحقوق الإنسان في بقاع مختلفة من العالم . ولكن هيئة الأمم المتحدة لا تحسن إستغلالها ، ولا تبادر إلى اتفاذ أى إجراء ضد مرتكبها ، بل

إنها لا تقوم بآية محاولة لحث تلك الدول على احترام الحقوق والحريات العامة لابنائها . وهو موقف سلبي يجب على المنظمة الدولية أن تحدل عنه ، فقد أدى ذلك الموقف إلى أن أصبح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بجرد وثيقة مدونة على الورق ومليئة بالتوقيعات ، دوري أن يظهر لها أثر إيجاني ملموس .

(ج) ومن جهة أخرى فائنا ثدعو الدول الإسلامية بصفة خاصة ـ باعتبار أن القرآن الكريم كما رأينا هو المصدر الإلهى لكل الحقوق والحريات العامد إعلان إسلامى لحقوق الإنسان . يتضمن كافة الحقوق والحريات الواردة فى كتاب اقه العريز ، وتوقع عليه وتلترم بالعمل به جميع دول العالم فى احترام حقوق البشر وحرياتهم الأساسية . ولا شك أن تلك الدول تعنم بين أبنائها عدداً وفيرا من أممة الإسلام وفقها . الشريعة الإسلامية وهلما ، القانون والقادرين على صياغة ذلك الإعلان الإسلام، وعلى رأسهم علما ، الأزهر الشريف .

(ط)كما نقترح على كافة الدول الإسلامية أن تضع فى دساتيرها بابا تخصصه للحقوق والحريات المنصوص عليها فى القرآن الكريم ،كما تضمئه قدراً كافياً من الضافات لحاية تلك الحقوق والحريات، ولتوقيع العقوبات على كل من يقوم باقتها كها سوا، من الأفراد أو من رجال السلطة. مع النص أيضا على وجود لجنة فى البرلمان لحما بة الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين .

وبتظرة أكثر شمولا ، فاننا تطالب الدول الإسلامية – وعلى رأسها جهورية مصر العربية – بضرورة الإسراع بتقنين الشريعة الإسلامية فى يجال القائرن الدستورى بصفة خاصة ، وفى كافة الجالات التشريعية بسفة عامة . فالشريعة الإسلامية هى خير درع واق لحقوق المسلمين وحرياتهم ، والمبادىء المستقاة منها هى خير ما يمكن أن يحكم العلاقات بين البشر من مبادىء .

(ى) ولا شك أنه لم يتح العالم الغربي حتى الآن أن يتلتى ترجمة دقيقة وأمينة لما تصمينه القرآن التسكريم من أحكام دقيقة ونسوص محكة . لم يرد مثلها فى أى تشريع دنيوى القضاء فى كل ما يتعلق بأمور الدنيا والدين حيث لم يدع صغيرة أو كبيرة إلا وضع فيها حكمه العادل الأمين .

وهذه الترجمة مسئولية ضخمة تقع على عاتق الجهات المسئولة عن نشر الوعى الإسلامى فى العالم . وطبيا أن تتحملها بأمافة وصد لدكى يعرف العالم كيف أن الكتاب الكريم قد سبق العقل البشرى فى التنبؤ بكل ما سيلاقيه البشر من صنوف العذاب والهوان وإهدار الكرامة على مر المصور المختلفة . وما سيمر بهم من حروب ودمار ، فأداد أن يسبقهم فى وضع الحلول لكل تلك المعافاة ، وأن يضع لهم الآسس والقواعد الكفيلة بجاية حقوقهم وحرياتهم ،

وعلى الأزهر الشريف ـ أكبر وأقدم الجامعات الإسلامية فى العالم ـ أن يماوس دوراً إيجابيا فعالا فى تلك المسئولية الخطيرة امتداداً لدوره العظيم فى خدمة الاسلام الحثيف .

(ك) وأخيراً فيما يتعلق بدستورنا المصرى، فقد رأينا أنه من أكمل الدساتير في هذا المجال، إلا أنه لا يخلو من بعض النفرات وأوجه النقص التي سبقت لنا الاشارة إليها في حينها . وندعو المشرع الدستورى لدينا إلى استكال ذلك النقص، وإلى إضافة بعض الضانات التي تكفل احترام

التصوص المتعلقة بالحقوق والحريات العامة وتجرم أنهاكها وتعاقب مرتمكبيه ، فضلا هما أبديناه من مقترحات أخرى فى هذا الصدد . كما تدعو جميع الأطرانى -- حكاما ومحكومين -- إلى العمل على إشباع الحماية الكاملة للأفراد لدى ممارستهم لحقوقهم وحرياتهم الأساسية فى حدود النستور والقانون ، إذ لا قيمة للحياة بلا حرية ، بل إن الحرية هى الحياة ذاتها .

قائمة المراجع العربية والاجنبية مرتمة ترتيبا أبحدياً

أولا -- المراجع العربية:

١ _ الحكتب:

إبراهيم نجيب عوض:

- · القضاء في الاسلام و تاريخة و نظمه » ، الفاهرة ، ه١٩٧٠ ·
 - ـــ دكتور أحمد شلى :
- موسوعة النظم والحضارة الإسلامية، الجزء السابع، القاهرة،
 ١٩٧٦.
 - ــ دكتور أحمد كمال أبو الجعد:
- دراسات فى النظم الدستورية المقارئة ، كلية الحقوق بجامعة القاهرة
 دبلوم الدراسات العليا فى القانون العام ، القاهرة : ١٩٦٦ .
- الرقابة على دستورية الفوانين في الولايات المتحدة ومصر ،
 مكنة النبطة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٠
 - د کتور السید صبری :
 - . حكومة الوزارة ، القاهرة ه ١٩٤٠ .
 - مبادى القانون الدستورى ، القاهرة ١٩٤٠ .
 - ـ دکتور ثروت بدوی:
 - النظم السياسية ، دار النبضة العربية القاهرة ١٩٧٢ .

· أصول الفكر السياسي، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٧ ·

- دكتور رمزي طه الشاعر:

- المسئولية عن أعمال السلطة القضائية . الطبعة الأولى ، مطبعة جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٧٨ .
- تدرج البطلان في القرارات الإدارية ، دراسة مقارئة ، دار النيضة المربية القاهرة ، ١٩٦٨ .

ـ دکتور سعه عصفور:

· مقدمة القانون النستوري، دأن المعارف، الاسكندرية ١٩٥٢.

ـ دکتور سعد عصفور ، ودکتور محسن خلیل :

 القضاء الإدارى، الكتب القانونية ، منشأة الممارف، الإسكتدرية غير مؤرخ .

_ دكتور سلمان عد الطاوى:

- . مبادى. القانون النستوري والاتعادي، القاهرة ١٩٥٨ .
- القضاء الإداري ووقابته على أعمال الإدارة ، دار الفكر العربي ،
 القاهرة ١٩٦١ -
- السلطات الثلاث في الدسا أير العربية المماصرة وفي الفسكر السياسي
 و الإسلامي (دأر الفسكر العربي) القاهرة ١٩٧٤ -

ــ دكتور طعيمة الجرف "

. الحريات العامة بين المذهبين الفردى والاشتراكى ، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة 1971 ،

- قطرية الدولة والأسس العامة التنظيم السياسي ، مكتبه القاهرة الحديثة ، القاهرة ١٩٦٤ .
- مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة القانون ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ١٩٦٣ :

۔ دکتور عبد الحمید متولی ہ

- . الحريات المامة ، القاهر ١٩٧٥ .
- القانون الدستورى والانظمة السياسية، الجزء الأول ، الإسكندية
 ١٩٧٤ .

- دكتور عثمان خليل عثمان:

- المباديء الدستورية العامة ، القاهرة ١٩٤٢ ، ١٩٥٦ ،
 - . الاتجاهات النستورية الحديثة ، القاهرة ١٩٥٦ .

-- دكتور فؤ أد المطارة

- · النظم السياسية ، القاهرة ١٩٦١ ، ١٩٦٨ ·
- النظم السياسية والقانون الدستورى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٤ -

ــ دكتور محسن خليل :

النظم السياسية والقافون الدستورى، الجزء الأول، منشأة الممارف
 (الكتب القافونية) الاسكندرية ١٩٧٦ .

- دكتور مجهدسلام كومدر:

· القضاء في الإسلام ، القاهرة ١٩٦٤ .

ــ دُكتور محدكامل لـلة:

النظم السياسية (الدولة والحكومة) ، دار الفسكر العربي ، القاهرة
 ١٩٦٧ ، ١٩٦٧ •

- دکتور محود **حلمی**:

· نظام الحكم في الإسلام ، دارالفكر العربي القاهرة ، غير مؤرخ .

- دكتور مصطنى كمال وصنى:

· موسوعة النظم الإسلامية ، القاهرة ١٩٧٧ .

.. دكتور مصطنى كامل:

شرح القافون النستورى ، القاهرة ١٩٥١ .

* * *

٢ – الدوريات والأبحاث والرسائل :

- المصحف المفسر ، محمد قريد وجدى ، كتاب الشعب ~ القاهر.
 - بحوعات أعداد الجريدة الرسمية وجريدة الوقائع المصرية.
- دستور جهووية مصر العربية الصادر في ٢٨ سبتدبر سنة ١٩٧١ الهيئة السامة لشئون المطابع الأميرية ــ القاهرة .
- عاضر جلسات بجلس الشعب المصرى مكتبة بجلس الشعب --القاهرة .

- بمجرعات أعداد مجلة المحاماة وملحقاتها ــ نقابة المحامين ــ القاهرة.
- الأمم المتحدة وحقوق الإنسان، الذكرى الثلاثون، الأمم المتحدة
 مكتب الإعلام العام، نبو يورك، ١٩٧٨، طبعة عربية، مؤسسة
 دار الشعب، القاهرة، نوفير ١٩٧٨.
- الدسائير المصرية (١٩٠٥ ١٩٧١) ، تصوص وتحليل ، جموعة الوثائق الدستورية ، الجزء الأول ، أعدها وأصدرها مركز التنظيم والميكروفيلم - مؤسسة الأهرام - القاهرة - ١٩٧٧ .

ــ دكتور أحمد حافظ نجم:

 الفصل بين السلطات وتطور العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الدسا تير المصرية ، بحث نشرته مجلة العلوم الإدارية ، الشعبة المصرية للمهد الدولي العلوم الإدارية العدد الأول من السنة الثالثة والعشرين ، القاهرة ، يوفيو ١٩٨١ .

ــ حسن أحد على:

خانات الحرية العامة وتطورها في النظم السياسية المعاصرة،
 رسالة دكتوراه، كلية الحقوق بجامعة القاهرة،

- عبد الحكيم حسن محمد عبد الله:

الحريات العامة فى الفحكر والنظام السياسى فى الإسلام الدراسة
 مقارنة ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق بجامعة عين شمس القاهرة ، ١٩٧٤ .

-4-4-

نم عدثان حمودي الجليل:

 نظرية الحقوق والحريات العامة في تطبيقاتها المعاصرة ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق بجامعة القاهرة .

- مثيب عمد ربيع:

- ضمانات الحرية في مواجهة سلطات الضبط الإدارى ، رسالة
 دكتوراه ، كلية الحقوق بجامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٨١ .
- الجمورية العراقية ، الدستور المؤقت وتعنيلاته ، من منشورات وزارة الإعلام العراقية ، السلسلة الوثائقية ، المدد وقم ٢٢ ،
 بغداد ١٩٧٤ .

- Kak -

ثانيا ــ الراجع الاجنبية

ا ــ الكتب:

- Braud,

La Nation de Liberté Publique en Droit Francais, Paris, 1968, 1970.

- Brilo, Marcel,

Cours de Droit Constitutionnel Comparé, Paris, 1949.

- Burdeau G.,

Les Libertés Publiques, Paris, 1948.

- Colliard, Claude Albert,

Les Libertés publiques, 5/e édition, Paris, 1975,

- Dalioz,

Encyclopédie Juridique, Repertoire de droit Public et administratif, Rumanuel Verges Ripert, Tome II, Jurisprudence générale, Dalloz, Paris, 1959.

- Ei - Shaer, Ramzi,

Le Contrôle de La Constitutionnalité des Lois, Cours de 3/e année, Faculté de Droit, Université d'Ain - Shame, Le Caire, 1982,

-- Gaudemext, Paul-Marie,

Le Pouvoir Executif dans les pays occidentaux, Paris, 1966.

- Gough, J.W.

The social contract, Oxford University Press, London, 1957.

- Guetzévitch, Mirkine, B.,

Les constitutions Européennes, Bibliothéque de la Science Politique, 1/ére serie. Tome Premier, Presses Universitaires dé France, Paris, 1951,

- Hauriou, Maurice,

Le Droit Constitutionnel et les Institutions Politiques, Paris, 1972.

- Rivero, Jean,

Les Libertés Publiques, Thémis Droit, Presses Universitaires de France, Paris, 1980.

- Sabine, George,
 A history of Political theory, London, 1968.
- -- Negm, Ahmed.

 Anthologie sur les Droits de l'homme, memoires pour les etudiants
 de 4e née Feculté de Droit Université de Zaparia France 1980

Anthologie sur les Drois de l'homme, memoires pour les eumains de 4e née, Faculté de Drois. Universté de Zagazig, Egypte, 1980, 1981.

-- Vedel, Georges.

Traité Elementaire de Droit Constitutionnel, Paris, 1949.

٢ ــ الدوريات والأبحاث والرسائل :

- La Constitution de la Republique Française de 4 Octobre, 1958.
- Les Conventions Internationales des Droits de l'Homme, l'Institut International des Droits de l'Homme, Strasboug, France, 1979.
- La Declaration Universelle des Droits de l'Homme. Nations Unies, New York, 1948.
- Droit de l'Homme, Recueil d'Instruments Internationaux des Nations Unies, à l'occasion de la 25e anniversaire de la declaration des droits de l'homme, New York, 1973.
- Les Grends Arréts de la jurisprudence Administrative, Long, Weil et Braibant, 5e édition, Paris.
- Infomations Unesco, Numero special, Biologie, medecine et droits de l'homme, II, Bulletin Unesco, No 662, Paris, 1974.
- L'Institut Internatinal des Droits de l'Homme, la Convention Européenne des droits de l'homme, Strasbourg, France, 1979.
- Le Journal Official de la Republique Française.
- Nations Unies, Déclaration des droit de l'enfant, New York, 1979.
- Les Publications du Conseil de l'Europe à Strasbourg, France, en matière des Droits de l'Homme, Strasbourg, 1979.
- Les Publications de l'Oraganisation des Nation Unies et ses organisations specialisées et ses congrés et conventions internationales sur les Driots de l'Homme.

- Les Publications de FU.N.E.S.C.O., Nations Unies, Burean de Paris, en matière des droits de l'homme, 1979.
- Revue des Droits de l'Homme (Human Rights), Journal Trimestriel en Frnaçais & Anglais, Paris, Volume 1, 1968,
- Unesco, Declaration sur la race et les prejugés raciaux, Paris, 1979.
 United Nations Organisation, The United Nations and Human Rights, Information Office, New York, 1978.
- Constitution de la Republique Turque, Traduction Française de Faiz R. Karacaoglu, Présidence du Conseil, Direction Générale de l'Information, Ankara, Turquie, 1970.
- Les Constitutions d'Asie d'Australasie; Travaux et Recherches de l'Institut de droit Comparé de l'Université de Paris 26e, les édition de l'epargue, Paris, 1965.
- Le droit de l'Homme et les Libertés Publiques par les textes, Maurice, Torrelli & Renée bandouin, les presses de l'Université de Quebec, Montréal, Canada, 1972.

الفهرس

الموضــوع			الم	غحف
ق ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	٠	٠	•	٣
لمبحث الآول :				
التعريف بالحقوق والحريات العامة	•	•	•	11
أولا : ما هي الحرية ؟	٠	•	•	11
ثانياً .كيف نشأت الحقوق والحريات ؟ • • •	•	•	•	**
ثالثاً : تقسيم الحقوق والحريات • • • •	•	•	•	21
رابعاً : السلطة المختصة بوضع نظام الحقوق والحريات	الحري	ات		3
عامساً : حدود الحريات العامة . • • •	٠		•	٤٢
سادساً : ضما نات حماية الحقوق والحريات • •	•		•	٤٧
سابعاً : ضما قات الحقوق والحريات فى الإسلام •	5	•	•	71
المبحث الثاني:				
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . • • •		•	•	٧٠
أولا : نبذة عن القيمة القائر فية لإعلانات الحقوق .	لحقوة	• (•	٧٠
ثانيـاً : قصة إصدور الإعلان العالمي • • •	•	•	•	٧٨
ثالثاً : أمية الإعلان وأثره	•	•	•	٧٠
رابعاً : الحقوق والحريات الى نص عليها الإعلان •	إعلان	٠,	٠	۸•
خامساً: الانفاقيتان الدوليتان لحقوق الإنسان	ان	•	•	11

الصفحة	الموضوع								
	المبحث الثالث :								
1.4	الحقوق والحريات في القرآن الكريم • • • •								
۱۲	أولا : حقوق وردت في القرآن وفي الإعلان • •								
١٣٤	ثانياً : حقوق وردء في القرآن ولم ينص عليها الإعلان								
	ــ المبحث الرابع :								
	الحقوق والحريات في الدساتير المصرية والإسلامية								
188	أولا : الحقوق والحريات فى الدساتير المصرية السابقة .								
105	ثانيـاً الحقوق والحريات فى دستور سنة ١٩٧١ .								
۱۷۰	ثالثاً : الحقوق والحريات فى بعض الدساتير الإسلامية .								
197	ـ خاتمـــ د								
۲٠۲	ــ قائمـــة للراجع ٠٠٠٠٠								

تطلب جميع منشوراتنا من مؤسسة مؤسسة دار الكتاب الحديث الطبع والنشر والتوزيع الكويت شارع فهد السالم عمارة السبق الكبير بجوار المخازن الكبرى محل رقم ٢٥٠٠ أرضى ٢٧٧٥٤ ص ٠ ب ٢٧٧٥٤

